جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا والفلسفة
تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل

العنوان:

سوسيولوجيا العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي في الجزائر
دراسة على عينة من الشباب بإقليم ولاية المدية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص: علم الاجتماع – تنظيم وعمل

من إعداد الطالب:
- ابراهيم مختيش

اشراف الأستاذ:
د. المخفي كناي

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي نفتح بحمده الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام، الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب، فأعيت بلاغته البلغاء

وأبكمت فصاحته الخطباء وأعجزت حكمته الحكماء وصل اللهم على خاتم الأنبياء والمرسلين...

وانطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه "

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل

الشكر إلى الأستاذ المشرف: **"كناي المخفي"** والذي أفادنا بنصائحه وكان عونا لنا في

إنجاز هذه المذكرة والصديق العزيز" قمانة حسين " وكل من كان له فضل من قريب أو بعيد

إهداء

إلى التي كانت سببا في وجودي ، أمي رحمها الله،

لقد رافقتني دعواتكك و لا تزال.

إلى الذي منحني إسمه، أبي رحمه الله.

اشهدك ان جهدك لن يذهب سدا.

إلى التي جعل الله بيني وبينها ميثاقا غليظا فكانت لي سندا و عونا ، زوجتي الحبيبة، بارك الله في جهودك وزادك الله رفعة ، أسأل الله أن نحقق معا ما نأمل وما نريد.

إلى فلذات أكبادي و قطع مني يمشون على الأرض ، أولادي ، أسأل الله أن ينفع بكم و تكونوا لي ذخرا في الدنيا و الاخرة

الى كل اخوتي واخواتي

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع فقد كنتم نوره وكنتم سبب اكتماله.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية على عينة من الشباب القروي بإقليم ولاية المدية. تناولت المذكرة التحولات التاريخية في أنماط العمل الفلاحي، بدءًا من الفترة ما قبل الاستعمار، مرورًا بالاستعمار الفرنسي، ثم سياسات ما بعد الاستقلال كالثورة الزراعية والإصلاحات الاقتصادية بعد 1988. وبيّنت الدراسة أن العمل الفلاحي يمثل فاعلًا مركزيًا في صياغة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الريفي، وأن تحوّله أسهم في تغير منظومة القيم، نمط العيش، البنية الأسرية، والتمثلات المهنية لدى الشباب. كما أظهرت النتائج الميدانية أن فئة الشباب باتت تميل إلى الابتعاد عن الفلاحة التقليدية، نتيجة عوامل اقتصادية وقيمية، مقابل صعود الرغبة في الهجرة أو التحوّل إلى أنشطة أخرى. خلصت الدراسة إلى ضرورة إدماج البعد الاجتماعي والثقافي في السياسات الفلاحية، بما يعزز استقرار الشباب الريفي ويسهم في تنمية مستدامة متكاملة الأبعاد.

الكلمات المفتاحية: العمل الفلاحي، التغير الاجتماعي، الشباب القروي، الفلاحة التقليدية، ولاية المدية

Abstract

This study aims to analyze the relationship between agricultural labor and social change in Algeria, through a field study conducted on a sample of rural youth in the Médéa province. The research examines the historical transformations in agricultural practices, beginning with the precolonial period, through the colonial era and its exclusionary policies toward farmers, and extending to postindependence agricultural reforms—most notably the Agrarian Revolution of 1971 and the economic liberalization reforms after 1988. The study concludes that changes in agricultural labor are not limited to shifts in production methods, but are closely linked to profound transformations in social structure, lifestyles, value systems, and youth perceptions of agricultural work. Field results show a growing tendency among young people to distance themselves from traditional farming, due to its declining economic and social appeal. The study recommends incorporating sociological dimensions into agricultural policies to ensure sustainable rural development.

Keywords: agricultural labor, social change, rural youth, traditional farming, Médéa province.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... Error! Bookmark not defined.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة ..... Error! Bookmark not defined.

تمهيد 4

1.إشكالية الدراسة..... 4

2. الفرضيات 5

3. أسباب اختيار الموضوع:..... 5

4. أهداف الدراسة 5

5. أهمية الدراسة..... 6

6. تحديد المفاهيم..... 6

7. الدراسات السابقة 8

8. التعقيب على الدراسات السابقة..... 9

9. منهجية البحث..... 10

10. خطة البحث 13

الفصل الثاني: التغير الاجتماعي ..... Error! Bookmark not defined.

تمهيد 20

1. مفهوم التغير الاجتماعي..... 20

1 تعريف التغير الاجتماعي وعوامله 20

2 العلاقة بين الاقتصاد الريفي والتغير الاجتماعي 22

2. نظريات التغير الاجتماعي والعمل الفلاحي..... 23

1.2 النظرية الماركسية 23

2.2 النظرية الوظيفية..... 24

3.3 النظريات السوسيولوجية الحديثة 26

خاتمة: ..... **Error! Bookmark not defined.**
الفصل الثالث: تطور العمل الفلاحي في الجزائر.. Error! Bookmark not defined.
تمهيد 34
1. العمل الفلاحي قبل الاستعمار 34
1- أنماط الإنتاج الفلاحي التقليدية 34
2 الأسباب الاجتماعية المرتبطة بالزراعة قبل الاستعمار 35
2. تأثير السياسة الاستعمارية على العمل الفلاحي 37
1- مصادرة الأراضي والسياسة الزراعية الاستعمارية 37
2- تغيّر أنماط العمل الزراعي في ظل الاستعمار 38
3. التحولات الاجتماعية بعد الاستقلال 40
1- الثورة الزراعية لسنة 1971 40
2- التعاونيات الفلاحية وإعادة توزيع الأراضي 41
3 - الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الفلاحي بعد 1988 42
خاتمة: 44

الفصل الرابع: التغير الاجتماعي الناتج عن تطور العمل الفلاحي . Error! Bookmark not defined.
تمهيد 51
-1تغير نمط المعيشة والهجرة الريفية 51
1- الهجرة نحو المدن (النزوح الريفي) 51
2 - التغير في القيم والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الريفي 53
2 التغير في التركيبة العائلية والمهنية 54
1 - تقلص الأسرة من الممتدة إلى النووية 54
2 - الطبقات الاجتماعية المتعلقة بالفلاحة المدنية 55
.3**السياسات الجديدة المتعلقة بالقطاع الفلاحي وأثرها** 57
1- برامج الدعم الفلاحي 57
2- التنمية الريفية المستدامة 58

خاتمة: 59
الفصل التطبيقي: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات ..... **Error! Bookmark not defined.**
تمهيد 67
1.منهجية الدراسة الميدانية وتحليل المتغيرات: 67
2. عرض وتحليل نتائج الاستبيان 68
3.الخلاصة التحليلية النهائية المفصلة 84
الاستنتاج العام 89
الخاتمة 97
الاقتراحات والتوصيات 98
قائمة المراجع ..... **Error! Bookmark not defined.**
الملاحق ..... **Error! Bookmark not defined.**
ملخص:

مقدمة

يعدّ العمل الفلاحي من أقدم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وقد شكّل عبر التاريخ حجر الأساس في بناء الهياكل التقليدية للمجتمع الريفي، سواء من حيث أنماط الإنتاج أو منظومات القيم والعلاقات الاجتماعية. فقد ارتبطت الفلاحة في الوجدان الجمعي الجزائري بالاستقرار، والانتماء إلى الأرض، وتوارث الحرفة عبر الأجيال، مما منحها بعدًا هوياتيًا تجاوز حدود النشاط الاقتصادي الضيق.

إلا أن هذه الصورة الكلاسيكية بدأت تتغير بشكل متسارع خلال العقود الأخيرة، خاصة مع التحولات الكبرى التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، مرورًا بالثورة الزراعية لسنة 1971، ثم مرحلة اقتصاد السوق والانفتاح في نهاية الثمانينات، وصولًا إلى السياسات الحديثة الداعمة للتنمية الريفية المستدامة. وقد أدى ذلك إلى تغير أنماط الإنتاج الفلاحي، وتراجع العمل الفلاحي التقليدي، وبروز الفلاحة الاستثمارية، إلى جانب تغيرات اجتماعية عميقة مست المنظومة الأسرية، القيم، والهياكل المهنية داخل الريف الجزائري.

في هذا السياق المتغير، يُطرح التساؤل حول تمثلات الشباب الريفي لهذه التحولات، ومدى وعيهم بها، وموقفهم من استمرار أو انقطاع العلاقة مع الفلاحة كمجال عمل وحياة. فالشباب، باعتباره الفئة العمرية الأكثر ديناميكية وتفاعلًا مع التحولات الحديثة، يشكل مرآة مهمة لفهم التغير الاجتماعي الناتج عن تحولات العمل الفلاحي، كما أن مواقفهم وتصوراتهم تُعتبر مؤشرًا على مستقبل النشاط الفلاحي ذاته.

واستجابة لهذا الواقع المركّب، جاءت هذه الدراسة الميدانية، التي تم إجراؤها على عينة قصدية من الشباب بإقليم ولاية المدية، وهي منطقة تتميز بتركيبتها الاجتماعية المتنوعة، وثرائها الفلاحي، واحتكاكها المتزايد بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف الدراسة إلى تحليل تصورات هؤلاء الشباب تجاه التغير الذي لحق بالمجال الفلاحي، وانعكاساته على الحياة الاجتماعية والقيمية داخل مجتمعهم المحلي، في محاولة لفهم العلاقة بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي من خلال أعين الفئة التي تمثل مستقبل هذا القطاع.

إن أهمية هذه الدراسة لا تكمن فقط في موضوعها، بل في منهجها الميداني الذي يعتمد على تحليل التمثلات الاجتماعية لفئة شبابية محددة، في ظل نقص الدراسات التي تعالج هذا الموضوع من زاوية إدراك الشباب أنفسهم. كما تسعى إلى الإسهام في النقاش حول سبل إدماج الشباب في مشاريع التنمية الريفية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالعزوف عن النشاط الفلاحي، والبطالة، والنزوح نحو المدن.

الفصل الأول:
الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة

تمهيد

يمثّل العمل الفلاحي لبنة أساسية في بنية المجتمع الجزائري، فقد شكّل منذ فجر التاريخ مظروفًا لاقتصاد الريف، حاملًا للقيم الاجتماعية والثقافية والتقاليد المجتمعية، كما شهدت العلاقات داخل الجماعات الريفية تطورًا مستمرًا بفعل التحوّلات السياسية والاقتصادية المختلفة (زنير وزناير، 2024). ومع بزوغ فترة الاستعمار الفرنسي، تغيرت معادلة السيطرة على الأرض، حيث مكنت التشريعات المستعمِرة (مثل قانون وارنيي 1873) من تغيير نمط تملك الأرض، ما أدى إلى تصدّع الشبكات الاجتماعية التقليدية بظهور فئة فلاحين أجراء وتعزيز نزوح الريف نحو المدن (مختاري وحباش، 2022).

لقد كان لهذا النزوح الأثري ردة فعل واضحة على القيم والعلاقات الأسرية داخل الوسط الريفي، وتحويل أنماط السكن والعمل، بل وتأسيس ظواهر جديدة مثل العشوائيات الحضرية. ففي دراسة ميدانية حديثة، بيّنت مريم يحياوي (2024) أن هجرة الأسر الريفية باتت أحد أبرز معالم الانفلات العمراني في المدن، حيث تكثر الظواهر السلبية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية المحيطة.

وبعد استقلال الجزائر، شرعت الدولة في إطلاق "الثورة الزراعية" منذ عام 1971، وتعزيز التعاونيات الفلاحية، وتوزيع الأراضي في مرحلة ما بعد الإطاحة بالنظام الاشتراكي المطلق عام 1988، بهدف إقلاع القطاع الزراعي وجعله مستجيبًا لمتطلبات السوق والتنمية المستدامة في الريف (بوقصاص، 2010؛ زوزو، 2013) غير أن هذه التحولات لم تخلُ من انعكاسات اجتماعية قوية اشتملت على تغير في نمط الحياة مثل انتقال الأسر الممتدة إلى الأسرة النووية، وإعادة تركيب الطبقات الاجتماعية الريفية، وظهور قيم فردية جديدة في تضاد مع قيم التضامن الجماعي التقليدي (زوزو، 2013؛ رشيد، 2014).

1. إشكالية الدراسة

كيف أثّر تطور العمل الفلاحي، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، على البنية الاجتماعية كما يدركها ويمثّلها الشباب القاطن بإقليم ولاية المدية؟

الأسئلة الفرعية

1. كيف يقيّم الشباب بإقليم ولاية المدية التحولات التي طرأت على أنماط العمل الفلاحي المحلي؟

2. ما هي تمثلاتهم لأثر السياسات الفلاحية (مثل الثورة الزراعية، الإصلاحات بعد 1988، والدعم الفلاحي) على الحياة الاجتماعية في الريف؟

3. كيف يرون العلاقة بين تطور العمل الفلاحي وتغير العلاقات الأسرية والاجتماعية في محيطهم؟

4. ما موقفهم من الهجرة نحو المدينة؟ وهل يعتبرون التغير القيمي الحاصل نتيجة مباشرة لتحولات العمل الفلاحي؟

2. الفرضيات

1. لدى فئة من شباب ولاية المدية وعي نسبي بتحول العمل الفلاحي من نمط تقليدي معيشي إلى نمط استثماري حديث.

2. يرى الشباب أن السياسات الفلاحية التي عرفتها الجزائر لم تُحقق تغييرًا اجتماعيًا فعليًا داخل أوساطهم الريفية.

3. يربط عدد من الشباب تطور العمل الفلاحي بتغير في طبيعة العلاقات العائلية، من التضامن الجماعي إلى الفردانية.

4. تعكس مواقف الشباب اتجاه الهجرة الريفية تغيرًا في القيم الاجتماعية، ترتبط بتراجع ارتباطهم بالهوية الفلاحية التقليدية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى قناعة الباحث بأن العمل الفلاحي في الجزائر، وبالخصوص في المناطق الريفية مثل إقليم ولاية المدية، يتجاوز كونه نشاطًا اقتصاديًا ليُشكّل نظامًا اجتماعيًا وثقافيًا متكاملًا تتقاطع فيه أنماط الإنتاج مع القيم والعلاقات الاجتماعية. وقد دفعت التحولات التي عرفها هذا القطاع، خاصة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية أواخر الثمانينات، إلى تغيرات عميقة في بنية المجتمع الريفي، أثّرت في التماسك الأسري، منظومة القيم، وأدوار الفاعلين الاجتماعيين، خصوصًا فئة الشباب.

وقد اختيرت ولاية المدية كنموذج للدراسة نظرًا لخصوصيتها الجغرافية والاجتماعية، حيث تحتضن خليطًا من المجتمعات الفلاحية التقليدية والمناطق التي تشهد نوعًا من التحديث الزراعي. كما أن قلة الدراسات الميدانية التي تستند إلى تمثلات الشباب حول التحولات الفلاحية والاجتماعية في هذا الإقليم دفعت الباحث إلى ملء هذا الفراغ المعرفي، وتقديم قراءة سوسيولوجية جديدة لهذه العلاقة.

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والميدانية، يمكن تلخيصها كما يلي:

1. رصد التغيرات التي طرأت على أنماط العمل الفلاحي كما يدركها شباب إقليم ولاية المدية.

2. فهم العلاقة بين تطور العمل الفلاحي والتحولات الاجتماعية على مستوى الأسرة، القيم، والمكانة الاجتماعية للفلاح.

3. تحليل أثر السياسات الفلاحية (كالدعم الفلاحي، برامج التجديد الريفي، الثورة الزراعية) على حياة الشباب الريفي.

4. دراسة مواقف الشباب من النشاط الفلاحي، وتحديد مدى استعدادهم للاندماج فيه مستقبلاً أو الهجرة منه.

5. الإسهام في النقاش الأكاديمي حول سبل دمج الشباب في التنمية الفلاحية والريفية من منظور سوسيولوجي شامل.

5. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من زاويتين: نظرية وميدانية. فمن الناحية النظرية، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم عناصر التحول في المجتمع الجزائري، وهو التفاعل بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي، خاصة في ظل قلة الدراسات التي تعالج هذا التفاعل من زاوية تمثلات الشباب في الأرياف. كما أنها تندرج ضمن الجهود السوسيولوجية لفهم طبيعة التحول في القيم والأنماط الاجتماعية داخل الريف الجزائري.

أما من الناحية التطبيقية، فتكتسي الدراسة أهمية بالغة في سياق البحث عن حلول فعالة لمشاكل الهجرة الريفية، والبطالة، وتراجع الاهتمام بالعمل الفلاحي من طرف الأجيال الشابة. كما أن نتائجها قد تُفيد الجهات المعنية بصياغة السياسات الفلاحية والتنموية، لاسيما فيما يتعلق بإدماج الشباب وتمكينهم من لعب أدوار فعالة في إعادة بعث القطاع الفلاحي كمحرك للاستقرار والتقدم في المناطق الريفية.

6. تحديد المفاهيم

1. التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي هو عملية مستمرة تشمل تحولات في بنية المجتمع، أنماط السلوك، والعلاقات بين الأفراد والجماعات، نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية تشمل التطور الاقتصادي، السياسات، والهجرة (الطّبّال، 2012، ص 1–2)

أما عاطف إسماعيل فيعرفه بأنه : عملية مستمرة و مركبة تشمل تغيرات و أنماط السلوك و الأفكار و المؤسسات الاجتماعية بفعل عوامل داخلية و خارجية (عاطف، 1999، ص 37)

كما يبرز بدوي (2018، ص 151–154) بأن التغير الاجتماعي غالبًا ما يكون تدريجيًا، ويعبر عن تفاعل نسق المجتمع مع مؤثرات خارجية، وتختلف نظريات مثل الوظيفية والماركسية في تفسير هذا التغير (فضيلة، 2017، ص 12–30)

2. العمل الفلاحي

هو مجموعة الأنشطة الزراعية – بما يشمل الزراعة، تربية المواشي، انتقال المعرفة الزراعية، وإدارة المزارع – التي يعتمد عليها الفلاحون في إنتاج الطعام وتحقيق الأمن الغذائي (معزوز، 2009، ص 35–36).

ويُعد الإنتاج الفلاحي عنصراً أساسياً في الاقتصاد الريفي، يسهم في تشغيل حوالي 25% من القوة العاملة الجزائرية، ويشكل نحو 12%–15% من الناتج المحلي الإجمالي (Farah, مماثل، 2024، ص 7–10)

3. الريف

يقصد به البيئة المجتمعية التي ترتبط أساسًا بالنشاط الفلاحي، وتتميز ببنية أسرية ممتدة، قيم تقليدية، وأنماط إنتاج تعتمد على الطابع العائلي الجماعي (العقّاب، 2016، ص 43–58).

وتمثل التنمية الريفية تحسين جودة الحياة الاجتماعية، والارتقاء بالبنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية (Bouabdelli & Aissa, 2020، ص 12–15)

و يعد المورد الريفي المورد الأساسي و الأول في المجتمعات من الناحية المادية و البشرية

(ناصف، 2005، ص 102–110)

4. السياسات الاقتصادية والفلاحية

تشمل مجموعة التدخلات الرسمية لتطوير القطاع الزراعي، مثل: الثورة الزراعية (1971)، إنشاء التعاونيات، وإصلاحات ما بعد 1988، بهدف الانتقال إلى فلاحة موجهة للسوق وتحقيق تنمية مستدامة.

حاجي والعلجة (1997، ص 206–230) يوضحان أن تدخلات الدولة في التسعير والتسويق والتمويل قد أعادت تشكيل بنية التملك والتنظيم الزراعي (CHELAB, 2022، ص 82–85).

5. الأسرة الريفية والتحول القيمي

تعتبر العائلة الممتدة الوحدة الاجتماعية التقليدية في الريف، وقد بدأت تتحول نحو نمط الأسرة النووية نتيجة تقلص الفلاحة التقليدية وهجرة أفرادها(CHAABANE, 2012، ص 90–95)

ويؤكد فرّاح (Farah, 2024، ص 15–20) أن العملية لم تشمل فقط بنية الأسرة، بل أيضًا تغير القيم الاجتماعية من التضامن الجماعي إلى التركيز على الفردية والاستقلالية.

7. الدراسات السابقة

1. فوزي وكسّاب (2007): "الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي – دراسة حالة الجزائر"

نُشرت الأطروحة ضمن منهاج دكتوراه بجامعة الجزائر (249 صفحة)، حيث ركّز الباحثان على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للصناعات الغذائية، وكيفية تلاقيها مع القطاع الفلاحي.

خلُصت الدراسة إلى أن الصناعات الغذائية تُعد رافدًا رئيسًا لعمل الفلاحين بوصفها منطلقاً إنتاجياً له، وأن هذه العلاقة تؤدي إلى تغيّر اجتماعي عبر تحسين الدخل وتوسيع سوق العمل الريفي (فوزي & كسّاب، 2007، ص 45–47).

قابلت الدراسة نقداً من حيث عدم تحليلها لأثر الهجرة الريفية، وهو ما سيتم تناوله في هذا البحث.

2. مقدّم (1995): "إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر"

أعدت هذه الرسالة لنيل شهادة الماجستير بكلية الاقتصاد بجامعة الجزائر 3 (229 صفحة)، حيث تناولت الجوانب القانونية والاقتصادية لإعادة هيكلة القطاع بعد الاستقلال.

توصلت إلى أن السياسات الإصلاحية التي شملت تشجيع التعاونيات وتوسيع الملكية الجماعية أنتجت تغييرات في حوكمة المجتمع الريفي، خاصة بعد عام 1988 (مقدّم، 1995، ص 120–130)، تمثلت ثغرة الدراسة في قلة الاعتماد على بيانات ميدانية لتقييم تأثير هذه الإصلاحات على مستوى الأسرة الريفية.

3. عطاري (2011): "أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على التغير الأسري في الجزائر"

نوقشت هذه الأطروحة كدكتوراه في علم الاجتماع بجامعة سعد دحلب بليدة (329 صفحة)، وركزت على العلاقة بين التطور الاقتصادي والتحولات في بنية الأسرة.

أثبت الباحث أن التغير الاجتماعي أفضى إلى تفكك في البنية التقليدية للأسرة الممتدة نحو الأسر النووية، خاصة نتيجة دخول النساء سوق العمل والتعليم العالي (عطاري، 2011، ص 200–210).

الدراسة لم تركز مباشرة على القطاع الفلاحي، لكن النتائج تدعم فرضية تأثير العمل الفلاحي والتحديث الاقتصادي على البنية الأسرية.

4. حاجي والعلجة (1997): "تطور القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية"

رسالة ماستر (206 صفحة) في جامعة الجزائر 3 تناولت دور الإصلاحات الهيكلية في تنميط القطاع الزراعي.

أكّدا أن تطبيق آليات التسعير والتسويق والقروض الميسّرة أسهم في نمو الإنتاج الفلاحي، إلا أنه صاحبها نزوح قروي نحو الحضر نتيجة الفوارق في الدخل (حاجي & العلجة، 1997، ص 90–110).

أبرزت الدراسة الحاجة إلى دراسات ميدانية حول تأثير هذه التحولات على القيم الريفية والأسرة.

5. بلحاج (2017): "التغير الاجتماعي كبناء لهوية العمل النسوي في الجزائر"

هذا البحث هو جزء من مجموعة أبحاث صدرت ضمن دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية (2017).

أوضح أن تحرير النساء في سوق العمل، ثقافيًا وفلاحيًا، ساهم في تعزيز دور المرأة بالمجتمع الريفي وتغيير القيم التقليدية المرتبطة بالعمل الأسري (بلحاج، 2017، ص 50–60).

الدراسة تبرز أثر التغير الاجتماعي الفلاحي في إعادة تشكيل الهوية القروية، وهو محور مهم لدراستك.

8. التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتبيّن أن هناك اهتمامًا واضحًا بالتحولات التي طرأت على القطاع الفلاحي في الجزائر من الزاوية الاقتصادية والتنظيمية، وهو ما يتجلى في دراسات كل من مقدّم (1995) وحاجي والعلجة (1997)، اللتين ركزتا بشكل أساسي على تحليل السياسات الزراعية، مثل الثورة الزراعية، وإصلاحات ما بعد 1988، ومدى تأثيرها

على الإنتاجية وإدارة الأرض. غير أن هذه الدراسات، رغم أهميتها، لم تتوسع في تحليل الانعكاسات الاجتماعية لهذه التحولات، لاسيما على مستوى القيم الأسرية أو أنماط المعيشة في الريف الجزائري.

من جانب آخر، قدّمت دراسة عطاري (2011) مساهمة نوعية في تحليل التغير الأسري في الجزائر، وبيّنت أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي على الأسرة الجزائرية. غير أنها لم تركز على البيئة الريفية تحديدًا، ولم تربط ذلك بشكل مباشر بقطاع العمل الفلاحي، مما يترك فجوة معرفية في فهم ديناميكية العلاقة بين العمل الفلاحي والتحولات الاجتماعية داخل المجتمعات الريفية تحديدًا.

أما دراسة فوزي وكسّاب (2007)، فقد عالجت العلاقة بين الصناعات الغذائية والفلاحة، ما يُعد مهمًا من الناحية الاقتصادية، لكن إغفالها للأبعاد الاجتماعية والثقافية للعمل الفلاحي يجعلها تكمّل السياق العام دون أن تمس صلب إشكالية هذه الدراسة التي تسعى إلى الربط بين الاقتصاد الريفي والتغيرات الاجتماعية.

كما قدّمت دراسة بلحاج (2017) معالجة قيّمة لدور العمل في تشكيل الهوية الاجتماعية للمرأة، وأبرزت انعكاسات ذلك في الريف، إلا أن تركيزها على الفئات النسوية فقط، وعدم تغطيتها للتحولات في البنية القيمية للأسرة الريفية ككل، يجعلها غير شاملة بما يكفي لتفسير ظاهرة التغير الاجتماعي الناتج عن التحولات الفلاحية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن مجمل الدراسات السابقة ساهمت في تقديم إطار نظري وتاريخي مهم لفهم تطور القطاع الفلاحي في الجزائر، لكنها لم تتناول بعمق العلاقة الجدلية بين تطور العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي، بما يشمل الهجرة الريفية، التغيرات القيمية، والتحولات في بنية الأسرة والمجتمع الريفي. وهنا تتجلى أهمية هذه الدراسة، التي تسعى إلى سد هذه الثغرة، من خلال مقاربة سوسيولوجية تجمع بين التحليل التاريخي، والبعد الميداني، وربط السياسات الاقتصادية بتأثيراتها الاجتماعية طويلة المدى في الفضاء الريفي الجزائري.

9. منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة منهجية متعددة الأبعاد قصد الإحاطة الشاملة بالإشكالية المركزية المتعلقة بتأثير العمل الفلاحي على التغير الاجتماعي في الجزائر. وقد تم اختيار المنهج السوسيولوجي التحليلي كإطار عام يسمح بفهم العلاقة الجدلية بين التحولات في أنماط الإنتاج الفلاحي من جهة، والتحولات التي طرأت على بنية المجتمع الريفي من جهة أخرى. كما تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور العمل الفلاحي منذ ما قبل الاستعمار، مرورًا بفترة الاستعمار الفرنسي وما رافقها من مصادرة للأراضي وتغيير في

نمط الإنتاج الزراعي، وصولًا إلى مرحلة الاستقلال وما تبعها من سياسات فلاحية جديدة أثرت بشكل مباشر على الواقع الاجتماعي للسكان الريفيين.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتماد على تحليل مضمون الوثائق الرسمية، والقوانين الفلاحية، والتقارير التنموية، إلى جانب مراجعة معمقة للدراسات السابقة، خاصة مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه الجزائرية التي تناولت موضوع الفلاحة والتغير الاجتماعي. ونظرًا للطابع النظري والتحليلي للدراسة، و تم اختيار عينة ميدانية مباشرة، مع التركيز على تحليل مضمون النماذج الواقعية المستخلصة من الأبحاث الجامعية والمصادر الرسمية لتكوين تصور علمي حول طبيعة العلاقة بين الفلاحة والتغير الاجتماعي. وقد ساعد هذا التنوع المنهجي في بناء رؤية تحليلية متكاملة تعكس أبعاد التحول الذي شهده الريف الجزائري عبر العقود.

مجتمع الدراسة والعينة

في إطار هذه الدراسة السوسيولوجية التي تسعى إلى فهم العلاقة بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي، تم اختيار مجتمع الدراسة بعناية ليتماشى مع أهداف البحث وحدوده. وقد تمثل هذا المجتمع في الشباب القاطن في المناطق الريفية التابعة لإقليم ولاية المدية، وهي فئة اجتماعية هامة تعيش داخل مجال فلاحي يشهد منذ سنوات تحولات اقتصادية واجتماعية ملحوظة، نتيجة برامج دعم الفلاحة، مشاريع التنمية الريفية المستدامة، وتغير أنماط الإنتاج.

ويمثل هذا المجتمع نموذجًا غنيًا من حيث التنوع في الأدوار الاجتماعية، التمثلات، والمواقف تجاه العمل الفلاحي، وهو ما يجعله ملائمًا لتحليل الظاهرة قيد الدراسة.

أما عن عينة البحث، فقد تم اختيارها بشكل قَصدي (غير احتمالي)، اعتمادًا على معايير سوسيولوجية تتناسب مع طبيعة الموضوع، خصوصًا أن التغير الاجتماعي كظاهرة لا يمكن إدراكه بسهولة إلا عبر فئات معينة لها احتكاك مباشر بتغيرات الواقع الريفي. وتمثلت العينة في مجموعة من الشباب (ذكورًا وإناثًا) تراوحت أعمارهم ما بين 18 و35 سنة، ينتمون إلى عائلات فلاحية، أو يمارسون النشاط الفلاحي بشكل مباشر، أو يقيمون في محيط فلاحي ويشهدون تحولات المجتمع الريفي.

وقد شملت العينة شبابًا من عدة بلديات ريفية تابعة لإقليم المدية، مثل: العمارية، الحمدانية، بوشراحيل، تمزقيدة، وبني سليمان ووامري وذراع السمار والمدية، وذلك قصد تحقيق تمثيل نسبي لمختلف الخصوصيات المجالية داخل الولاية.

ولئن كان حجم العينة محدودًا (مثال: 30 إلى 40 مشاركًا)، إلا أن اختيارها تم على أساس التنوع في الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، لضمان غنى المعطيات وتعدد زوايا النظر.

أدوات جمع المعلومات

من أجل استجلاء التغيرات الاجتماعية المرتبطة بتطور العمل الفلاحي، وخاصة من وجهة نظر الشباب الريفي، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات المنهجية المتكاملة، تمثلت في الاستبيان، المقابلة نصف الموجهة، والملاحظة الميدانية. وقد تم اختيار هذه الأدوات لضمان الجمع بين المعطيات الكمية والمعطيات النوعية، مما يتيح للباحث تحليل الظاهرة محل الدراسة من زوايا متعددة.

أولًا: الاستبيان (الاستمارة):

اعتُمد كأداة أساسية لجمع البيانات من العينة، وقد صُمم بشكل يسمح بقياس تمثلات الشباب الريفي نحو الفلاحة، أنماط التغير في المعيشة، المواقف من الهجرة، وتحول القيم الاجتماعية. تضمن الاستبيان أسئلة مغلقة لتحديد المعطيات الكمية (الجنس، السن، الحالة المهنية، المستوى التعليمي...)، وأسئلة شبه مفتوحة لاستخلاص التفسيرات الذاتية لبعض الظواهر، ما سمح بتوجيه التحليل نحو الفهم العميق للتغيرات التي يعيشها المجتمع الريفي.

إن الجمع بين هذه الأدوات الثلاث مكّن من تقاطع البيانات، وهو ما أعطى قوة تحليلية للدراسة، وأتاح للباحث الخروج برؤية مركّبة حول التغير الاجتماعي في المجال الريفي.

مجالات وحدود الدراسة

أولًا: المجال المكاني

تم إجراء هذه الدراسة في ولاية المدية، وتحديدًا في عدد من البلديات التي تنتمي إلى الحزام الفلاحي للولاية، مثل: لإقليم المدية، مثل: العمارية، الحمدانية، بوشراحيل، تمزقيدة، وبني سليمان ووامري وذراع السمار والمدية وغيرها ويُعد هذا المجال مثالًا حيًا على الريف الجزائري الذي عرف تحولات بنيوية في مجال الفلاحة، سواء من حيث البرامج التنموية، أو التحول في نمط العيش، أو تغير الأدوار الاجتماعية.

وقد تم اختيار ولاية المدية نظرًا لكونها تجمع بين الطابع الريفي التقليدي والطابع شبه الحضري، مما يسمح برصد التحولات الاجتماعية بشكل ملموس، خاصة في أوساط الشباب.

ثانيًا: المجال الزماني

أجريت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2025 إلى ماي 2025. أما من الناحية التاريخية، فقد اعتمد البحث على تتبع سيرورة العمل الفلاحي في الجزائر منذ

المرحلة ما قبل الاستعمارية، مرورًا بالحقبة الاستعمارية، ثم مرحلة الاستقلال وما بعد 1988، لفهم التغيرات في سياقها الزمني الطويل.

ثالثًا: المجال البشري

ركّزت الدراسة على فئة الشباب الريفي، وذلك بالنظر إلى دورهم المحوري في تشكيل ملامح التغير الاجتماعي، كما أنهم الفئة الأكثر تأثرًا بالتحولات الاقتصادية والفلاحية، سواء من حيث العمل أو الهجرة أو تبني القيم الجديدة. وتمثل العينة شبابًا من مختلف المستويات التعليمية والمهنية، لضمان تعدد زوايا التحليل.

رابعًا: حدود الدراسة

رغم محاولة الباحث تحقيق أكبر قدر من الدقة، فإن الدراسة تعاني من بعض الحدود، يمكن تلخيصها فيما يلي:

حدود منهجية: تم الاعتماد على العينة القصدية، مما لا يسمح بتعميم النتائج على كافة الشباب الريفيين في الجزائر.

حدود ميدانية: واجهت الدراسة صعوبات في الوصول إلى بعض المناطق البعيدة أو الشباب غير المتعاونين، كما أن بعض المشاركين أبدوا تحفظًا في التعبير عن مواقفهم بحرية.

حدود تحليلية: نظرًا لطبيعة الظاهرة المعقدة، لم تتمكن الدراسة من استقصاء كل الجوانب المرتبطة بالتحول الاجتماعي في المجال الريفي، بل ركزت على أبرزها من خلال تمثلات الشباب.

10. خطة البحث

انطلاقًا من الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية يسبقها جزء تمهيدي يضم المقدمة العامة، والتي تتضمن بدورها عرضًا للإشكالية، الأسئلة الفرعية، الفرضيات، أهداف الدراسة، أهميتها، أسباب اختيار الموضوع، تحديد المفاهيم الأساسية، عرضًا للدراسات السابقة، والتعقيب عليها، ثم منهجية البحث.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، ويُعنى بمفهوم التغير الاجتماعي، حيث يستعرض التعاريف السوسيولوجية للتغير الاجتماعي، أهم العوامل المؤثرة فيه، ثم يبحث في العلاقة القائمة بين الاقتصاد الريفي والتحولات الاجتماعية، وصولًا إلى عرض لأهم النظريات السوسيولوجية المفسرة لهذه الظاهرة، وعلى رأسها النظرية الماركسية، الوظيفية، وبعض الاتجاهات الحديثة.

أما الفصل الثاني، فيركّز على تطور العمل الفلاحي في الجزائر، من خلال التطرق إلى أنماط الإنتاج الفلاحي التقليدية قبل الاستعمار، ثم أثر السياسة الاستعمارية على القطاع الزراعي والمجتمع الريفي، وأخيرًا الوقوف على أهم التحولات الاجتماعية والفلاحية التي أعقبت الاستقلال، خصوصًا في ظل الثورة الزراعية لسنة 1971، والتعاونيات الفلاحية، والإصلاحات الاقتصادية التي تم اعتمادها بعد 1988.

فيما يتناول الفصل الثالث الأبعاد الاجتماعية الناتجة عن تطور العمل الفلاحي، حيث يناقش آثار ذلك على نمط المعيشة والهجرة الريفية، ثم يرصد التحولات التي طرأت على بنية الأسرة الريفية والقيم الاجتماعية، وصولًا إلى تحليل أثر السياسات الجديدة كبرامج الدعم الفلاحي والتنمية الريفية المستدامة. وتُختتم الدراسة بخاتمة جامعة تتضمن أهم النتائج المتوصّل إليها، مناقشة الفرضيات، وتقديم توصيات علمية ومقترحات لدراسات لاحقة في المجال.

خاتمة

إن هذه الخطة التي ارتأينا ان تكون الاطار المنهجي للدراسة لا تكاد تخلوا من أخطاء في جنبها المنهاجي ككل عمل بشري و لكن بذلنا في ذلك اقصى ما نستطيع من أجل أن يكون العمل متكاملا و بسيطا يستطيع أي باحث أن يتسلسل في البحث بشكل سلس و مفهوم.

الفصل الثاني:
التغير الاجتماعي

تمهيد

يشكّل مفهوم التغير الاجتماعي أحد المحاور المركزية في علم الاجتماع الحديث والمعاصر، إذ يُعتبر مدخلًا لفهم دينامية المجتمعات وتطور بنياتها على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والديموغرافية. ومن خلاله يمكن تفسير التحولات التي تصيب المؤسسات الاجتماعية والعلاقات البينية، سواء كانت هذه التحولات تدريجية أو فجائية، بناءة أو هدامة. ويكتسي التغير الاجتماعي في السياق الجزائري أهمية مضاعفة، نظرًا لخصوصية التجربة التاريخية التي مرت بها البلاد، من الاستعمار إلى الاستقلال، وما رافقها من مشاريع إصلاحية وسياسات اقتصادية أثرت مباشرة في نمط حياة الأفراد، خاصة في الوسط الريفي.

لقد عرف المجتمع الجزائري، وخاصة الريفي منه، سلسلة من التحولات البنيوية، تداخلت فيها العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. وكان العمل الفلاحي في صلب هذه التغيرات، باعتباره أحد الركائز الأساسية للنسيج الاجتماعي الريفي. حيث إن أي تغيير في طبيعة النشاط الفلاحي، سواء على مستوى وسائل الإنتاج، تنظيم العمل، أو علاقات الملكية، يؤدي بالضرورة إلى تغيرات تمس نمط الأسرة، أدوار الأفراد، توزيع المكانة الاجتماعية، وحتى منظومة القيم السائدة في المجتمع.

ويعد الريف الجزائري، عبر مختلف مراحله، ميدانًا مفتوحًا لقراءة التغير الاجتماعي من منظور العمل الفلاحي، ذلك أن الزراعة لم تكن فقط مهنةً أو مورد رزق، بل شكلت أيضًا هوية ثقافية، ومنظومة قيمية متكاملة تقوم على التعاون، التماسك الأسري، والارتباط بالأرض. غير أن هذه المنظومة بدأت تتعرض لتغيرات جوهرية، بفعل التحولات الاقتصادية والسياسات العمومية، وما رافقها من تغيرات في أنماط العيش، العلاقات الاجتماعية، وتطلعات الأجيال الجديدة، خصوصًا ..الشباب.. الذين أصبحوا أكثر عرضة لثقافة المدينة، والتكنولوجيا، وأنماط التفكير الفردانية، مما أفرز توترًا بين التقليد والحداثة داخل المجتمعات الريفية.

1. مفهوم التغير الاجتماعي

1-1 تعريف التغير الاجتماعي وعوامله

يُعدّ التغير الاجتماعي من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع، كونه يعبر عن دينامية المجتمعات وتطورها أو تراجعها عبر الزمن، ويشير إلى التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية للمجتمع، سواء من حيث القيم، العادات، التنظيمات، أو أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات. وقد انكبّ العديد من علماء الاجتماع على محاولة تعريف هذا المفهوم وضبط أبعاده، ومنهم من ربطه بالتحول في أنماط الإنتاج، ومنهم من رآه امتدادًا لتحولات القيم والسلوك، ومنهم من جمع بين مختلف الأبعاد. ففي هذا السياق، عرّفه الطنّوبي بأنه "العملية التي يتم من خلالها إدخال تعديل على طبيعة المجتمع أو محتواه أو هيكله ووظائفه، بشكل

جزئي أو كلي، بفعل عوامل داخلية أو خارجية تؤثر في سير هذا المجتمع نحو نمط جديد من التنظيم والعلاقات" (الطنّوبي، 1996، ص 52). ويُلاحظ من هذا التعريف أن التغير الاجتماعي لا يرتبط فقط بالأحداث الكبرى مثل الحروب أو الثورات، بل يشمل أيضًا التحولات البطيئة التي تمس العادات، الأسرة، التعليم، أو حتى نمط اللباس. ويرى الطبال أن التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية، ومنها الجزائر، كان في كثير من الأحيان نتيجة ضغط مزدوج: داخلي نابع من حاجات التحديث، وخارجي فرضته التغيرات الدولية والسياسات الاقتصادية المفروضة، ما يجعل هذا التغير يحمل في طياته توترات بين التقليد والحداثة، وبين الثبات والانفلات (الطبال، 2012، ص 35).

ومن منظور سوسيولوجي أوسع، اعتُبر التغير الاجتماعي من طرف إميل دوركايم عملية حتمية ناتجة عن تطور تقسيم العمل الاجتماعي، مما يؤدي إلى تمايز في الأدوار وتغير في بنية الجماعات. أما كارل ماركس، فقد ربط التغير الاجتماعي بعلاقات الإنتاج وتناقضاتها، حيث يرى أن أي تغير في نمط الإنتاج يفرض بالضرورة تغيرًا في البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع، وهي مقاربة مادية تاريخية تجد صداها بقوة في تحليل التحولات الفلاحية الجزائرية منذ الاستعمار إلى اليوم.(الابراهيمي،1982،ص 71-75)

أما عن عوامل التغير الاجتماعي، فهي متعددة ومترابطة، ولا يمكن فصل عامل عن الآخر لأنها تشكل شبكة من التأثيرات المتبادلة التي تؤدي إلى التغير. من أبرز هذه العوامل نجد العامل الاقتصادي، وهو الأكثر تأثيرًا في المجتمعات الريفية، حيث إن تغير نمط النشاط الاقتصادي، كتراجع الفلاحة التقليدية أو إدخال التكنولوجيا الزراعية، يؤدي بالضرورة إلى تحولات في نمط الحياة، من حيث العلاقات الاجتماعية، القيم، وحتى بنية الأسرة. كما يشكل العامل الثقافي دورًا مهمًا، إذ أن انتشار التعليم ووسائل الإعلام والاحتكاك بثقافات أخرى من خلال الهجرة أو الاتصال الرقمي، أدى إلى إعادة تشكيل المنظومة القيمية داخل المجتمع الجزائري، بما في ذلك المجتمع الريفي (الطبال، 2012، ص 38). أما العامل السياسي، خاصة السياسات العمومية، فيمثل بدوره محفزًا رئيسيًا للتغير، مثلما هو الحال مع الثورة الزراعية لسنة 1971 التي أعادت توزيع الأراضي وأحدثت تغييرًا في علاقات الملكية والعمل داخل الريف، ما أثر بشكل مباشر على مكانة الفلاح وأدواره الاجتماعية (مقدّم، 1995، ص 128). ولا يمكن إغفال العامل الديموغرافي، كالهجرة والنمو السكاني، حيث أن ظاهرة النزوح الريفي من أبرز مظاهر التغير الاجتماعي، فهي لا تؤدي فقط إلى انخفاض عدد السكان في القرى، بل أيضًا إلى تفكك النسيج الاجتماعي التقليدي، وتحوّل القرى إلى مجتمعات هجينة، تحمل ملامح المدينة والريف معًا، كما لاحظ ذلك عطّاري في أطروحته حول التحول الأسري في الجزائر (عطّاري، 2011، ص 202–203).

وبناءً عليه، فإن التغير الاجتماعي ليس ظاهرة معزولة أو تلقائية، بل هو نتيجة تفاعل عوامل اقتصادية، سياسية، ثقافية وديموغرافية، تتحكم فيها ظروف محلية ودولية. كما أنه لا

يسير دائمًا في اتجاه التقدم، فقد يكون سلبيًا أو عشوائيًا إذا لم ترافقه سياسات مدروسة تراعي الخصوصية الاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنظور، فإن التغير الاجتماعي الذي شهده الريف الجزائري منذ الاستقلال لا يمكن فصله عن تطور العمل الفلاحي، سواء على مستوى الأنماط الإنتاجية، أو على مستوى البرامج والسياسات العمومية، وهذا ما سيتم التطرق إليه بتفصيل في باقي فصول هذه الدراسة.

2-1 العلاقة بين الاقتصاد الريفي والتغير الاجتماعي

تُعد العلاقة بين الاقتصاد الريفي والتغير الاجتماعي علاقة عضوية وجدلية، حيث يتأثر كل منهما بالآخر تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر. فالاقتصاد الريفي، بصفته أحد أقدم أشكال النشاط الإنساني، يُمثّل القاعدة المادية التي تقوم عليها حياة المجتمعات الريفية، ليس فقط من حيث تأمين الموارد الأساسية، ولكن أيضًا من حيث تشكيل أنماط الحياة، القيم الاجتماعية، والعلاقات العائلية والمهنية. ويشير العديد من الباحثين إلى أن التغير في النمط الاقتصادي داخل المجتمعات الريفية يُفضي بالضرورة إلى تحولات عميقة في البنية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، إنّ إدخال أساليب الإنتاج الحديثة في القطاع الفلاحي، كتعميم المكننة الزراعية، استخدام الأسمدة، أو إدماج تقنيات الري المتقدمة، قد ساهم في إحداث قطيعة تدريجية مع أنماط الإنتاج التقليدية، وهو ما أدى إلى تراجع دور الجماعة الريفية الممتدة، وانهيار أنظمة التعاون التقليدية، لصالح تنظيمات إنتاجية أكثر فردية وموجهة نحو السوق (حاجي والعلجة، 1997، ص 114).

وفي السياق الجزائري، فإن دراسة التغير الاجتماعي في الريف لا يمكن فصلها عن تطور الاقتصاد الفلاحي. فمنذ الفترة الاستعمارية، وبالضبط بعد مصادرة الأراضي وتوسيع الرقعة الفلاحية لصالح المعمرين، بدأ الاقتصاد الريفي يعرف تحولات حادة في بنيته، أثّرت ليس فقط على الملكية والطبقات، بل أيضًا على شكل العلاقات داخل الأسرة والمجتمع. كما أن فترة ما بعد الاستقلال شهدت محاولات إصلاحية كبرى، أبرزها الثورة الزراعية لسنة 1971، التي سعت إلى إعادة توزيع الأراضي ضمن تعاونيات فلاحية جماعية، غير أن هذه الأخيرة لم تنجح دائمًا في تحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات الإنتاج ومتطلبات العدالة الاجتماعية، ما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من التفاوت الاجتماعي داخل الأوساط الريفية (مقدّم، 1995، ص 130). وقد كشفت دراسات سوسيولوجية جزائرية عن أن تلك التحولات الاقتصادية أفرزت تغيرات نوعية في طبيعة العلاقات داخل الأسرة الفلاحية، إذ بدأت هذه الأخيرة تفقد طابعها الممتد التقليدي لصالح الأسرة النووية التي تتسم بالاستقلالية الوظيفية والاقتصادية، وهو ما لاحظه عطّاري في دراسته عن التحول الأسري بالجزائر (عطّاري، 2011، ص 214).

ومن جهة أخرى، فإن التغير في الاقتصاد الريفي يؤدي إلى تغير في القيم والسلوكيات. فمع تزايد فرص التعليم والهجرة والعمل خارج الفلاحة، بدأت المجتمعات الريفية الجزائرية تشهد

نوعًا من "تفكك الهوية الفلاحية"، إذ لم تعد الزراعة تمثل المصدر الوحيد للعيش أو القيمة العليا داخل المنظومة الاجتماعية، بل بدأت تتزاحم مع قيم الاستهلاك، الطموح للوظيفة الحكومية، أو الالتحاق بالمدن، وهو ما يعكس انتقالًا تدريجيًا من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع مختلط في بنيته القيمية والاقتصادية (الطبال، 2012، ص 40). كما أن السياسات الفلاحية الحديثة، خاصة برامج الدعم والتشجيع على الاستثمار الفلاحي، ساهمت في بروز فئة جديدة من الفلاحين "الريفيين المدنيين"، وهم فلاحون يمتلكون أدوات إنتاج حديثة، ويُديرون أراضيهم بعقلية مقاولاتية، ما أدى إلى تفاوتات طبقية جديدة داخل الوسط الفلاحي، وأعاد تشكيل الهرم الاجتماعي الريفي.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن الاقتصاد الريفي لا يُعد مجرد نشاط اقتصادي، بل هو عامل فاعل في تشكيل التوازنات الاجتماعية، إذ كل تحول فيه يُحدث بالضرورة آثارًا متشعبة على الأسرة، القيم، التنظيمات الاجتماعية، وحتى على الوعي الجمعي للسكان. كما أن العلاقة بين الاقتصاد الريفي والتغير الاجتماعي ليست خطية ولا ثابتة، بل تتأثر بالسياق العام للسياسات العمومية، البنيات الثقافية، ومتغيرات السوق الوطنية والدولية. وبالتالي، فإن تحليل التغير الاجتماعي في الجزائر يستدعي دائمًا استحضار تطور العمل الفلاحي كمدخل لفهم ديناميات الريف الحديث، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه من خلال التحليل التاريخي والسياسي للفترة الممتدة من ما قبل الاستعمار إلى ما بعد إصلاحات 1988.

2. نظريات التغير الاجتماعي والعمل الفلاحي

1.2 النظرية الماركسية

تُعد النظرية الماركسية من أبرز النظريات السوسيولوجية التي تناولت التغير الاجتماعي من زاوية مادية اقتصادية، حيث تنطلق من مبدأ الصراع الطبقي بوصفه المحرّك الأساسي لكل تحول اجتماعي داخل المجتمع. وفي هذا السياق، يرى "كارل ماركس" أن كل مرحلة تاريخية تمر بها المجتمعات الإنسانية ترتبط بنمط معين من أنماط الإنتاج، وعليه فإن أي تغيير في وسائل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) يؤدي بالضرورة إلى تغيّر في علاقات الإنتاج، ومن ثمّ في البنية التحتية للمجتمع، بما يشمله ذلك من تحوّلات سياسية، قانونية، أيديولوجية، وأخلاقية (ماركس، 1867، ص 14). ويؤكد ماركس أن البنية الاقتصادية للمجتمع هي الأساس الذي يُبنى عليه الصرح الفوقي المتمثل في المؤسسات الاجتماعية، مما يجعل أي تطور في العمل الفلاحي، باعتباره جزءًا من النظام الاقتصادي، سببًا مباشرًا في تحوّل العلاقات الاجتماعية القائمة داخل المجتمع الريفي.

وفي ضوء هذه النظرية، يمكن فهم التغيرات التي طرأت على المجتمعات الريفية الجزائرية في علاقتها بالعمل الفلاحي، سواء أثناء المرحلة الاستعمارية أو بعدها. فقد أدى نمط الإنتاج الاستعماري، الذي اعتمد على مصادرة الأراضي وتحويل الفلاح الجزائري إلى عامل

بسيط يخدم المصالح الاقتصادية للمعمّرين، إلى نشوء بنية طبقية قائمة على التناقض بين الفلاح المحلي المحروم من وسائل الإنتاج، والطبقة المستغِلة التي كانت تملك الأرض والقرار الاقتصادي، وهو ما أحدث خلخلة في البناء الاجتماعي التقليدي، وأدى إلى تهميش فئات واسعة من السكان الريفيين (بوزياني، 2013، ص 76). كما أن سياسات ما بعد الاستقلال، وخصوصًا الثورة الزراعية لسنة 1971، تمثل نموذجًا عمليًا لتطبيق مقاربة ماركسية ضمنية حاولت إعادة توزيع وسائل الإنتاج (الأرض) على الطبقات الفقيرة، بهدف تقليص الفجوة الاجتماعية وتحقيق العدالة في التملك والانتفاع.

وقد أكدت دراسات جزائرية، كأطروحة عبد القادر مقدّم (1995)، أن العمل الفلاحي في الجزائر لم يكن مجرد نشاط اقتصادي، بل كان مجالًا أساسيًا للصراع الاجتماعي، حيث أفرزت التحولات في هذا القطاع طبقات اجتماعية جديدة مثل "الفلاح المتعاون" و"الفلاح الخاص"، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل الهرم الطبقي داخل الريف، بما ينسجم مع منطق النظرية الماركسية التي ترى أن كل تغير في أنماط الملكية والإنتاج ينعكس مباشرة على بنية الطبقات. ويتضح من هذا المنظور أن التغير الاجتماعي الناتج عن العمل الفلاحي في الجزائر ليس عشوائيًا، بل هو نتيجة مباشرة لصراعات على الأرض، وعلى طرق الإنتاج، وعلى امتلاك أدوات العمل.

كما لا يمكن إغفال أن ماركس أشار إلى أن أشكال الوعي الاجتماعي، بما في ذلك القيم والتصورات الثقافية السائدة، ليست إلا انعكاسًا للوضع الاقتصادي، وعليه فإن تحول الفلاح من نمط الزراعة المعيشية إلى نمط الزراعة التجارية، أو من التعاونيات إلى المقاولة الفلاحية، يُغيّر بالضرورة من رؤيته لذاته ولمحيطه الاجتماعي، ويعيد بناء علاقاته الاجتماعية ضمن منطق السوق بدلاً من منطق الجماعة، وهو ما لاحظته العديد من البحوث السوسيولوجية في الريف الجزائري (الطبال، 2012، ص 41).

وبالتالي، فإن استخدام النظرية الماركسية في تحليل العلاقة بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي يوفر إطارًا تفسيريا قويا لفهم كيف أن التحولات الاقتصادية في الريف الجزائري لم تكن فقط نتيجة لسياسات حكومية، بل كانت أيضًا تعبيرًا عن إعادة إنتاج للصراع بين الطبقات، بين المالك والعامل، وبين التقليد والتحديث، مما يجعل من هذه النظرية أداة تحليلية ضرورية في دراسة هذا الموضوع.

2.2 النظرية الوظيفية

تنتمي النظرية الوظيفية إلى الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع، وقد تطوّرت على يد مفكرين أمثال "إميل دوركايم" و"تالكوت بارسونز"، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن المجتمع يشبه الكائن الحي، يتكوّن من مجموعة من الأنساق أو البُنى التي تعمل في انسجام للحفاظ على توازنه واستقراره. ووفق هذا التصور، فإن كل ظاهرة اجتماعية – بما في ذلك

العمل الفلاحي – تؤدي وظيفة معينة داخل النظام الاجتماعي، وتُسهم في الحفاظ على بنيته أو في تعديله عندما تفرض الظروف ذلك (بارسونز، 1951، ص 21). وبالتالي، فإن التغير الاجتماعي في المنظور الوظيفي لا يُفهم بوصفه نتيجة لصراع طبقي كما هو الحال عند الماركسيين، بل باعتباره نتيجة لحاجة داخلية في المجتمع تستدعي إعادة تنظيم بعض الوظائف، أو استجابة لضغوط خارجية تُحدث تكيّفًا تدريجيًا في البنية الاجتماعية.

وفي إطار تطبيق هذه النظرية على واقع العمل الفلاحي في الجزائر، يمكن القول إن التغيرات التي طرأت على هذا النشاط – سواء من حيث الأدوات، البُنى التنظيمية، أو الأنماط الإنتاجية – لم تكن مجرد تغييرات اقتصادية أو سياسية، بل كانت استجابات وظيفية لحاجات المجتمع الريفي الذي يسعى إلى التكيّف مع التغيرات السريعة في محيطه. فعلى سبيل المثال، فإن الثورة الزراعية لسنة 1971، بما رافقها من إنشاء تعاونيات وإعادة توزيع الأراضي، يمكن فهمها وفق المقاربة الوظيفية باعتبارها آلية لإعادة تحقيق التوازن داخل المجتمع الريفي، الذي كان يعاني من اختلالات ناتجة عن التوزيع غير العادل للثروة خلال الفترة الاستعمارية (مقدّم، 1995، ص 137).

من هذا المنظور، فإن التغير الاجتماعي الناجم عن تطور العمل الفلاحي لم يكن نتيجة تصادم، بل تعبيرًا عن مرونة المجتمع الريفي وقدرته على التكيّف مع الواقع الجديد. فالأسرة الريفية، التي كانت سابقًا تعتمد على الزراعة التقليدية ضمن وحدة إنتاجية جماعية، أعادت تنظيم أدوارها لتتناسب مع التحولات الاقتصادية، مثل الانخراط في التعاونيات أو تبني طرق الزراعة الحديثة. كذلك ساعد ظهور الدولة الوطنية بعد الاستقلال في بناء مؤسسات ووظائف جديدة ساهمت في حفظ تماسك المجتمع، مثل مراكز الإرشاد الفلاحي، أو برامج الدعم والتنمية الريفية، التي مكّنت فئات واسعة من السكان من الاستمرار في الاندماج داخل المجتمع عبر وظائف إنتاجية جديدة (الطبال، 2012، ص 43).

وتؤكد النظرية الوظيفية أن كل تغير داخل المجتمع يمر عبر ثلاث مراحل: الاضطراب، التكيّف، وإعادة التوازن. وهو ما يتطابق مع ما عرفه الريف الجزائري بعد الاستقلال، حين عرف اضطرابات حادة بسبب تفكك النظام الاستعماري وظهور أنماط جديدة من علاقات الإنتاج، ثم تكيّف تدريجي مع السياسات الزراعية الجديدة، قبل أن يبلغ مرحلة إعادة تنظيم المجتمع على أسس مختلفة، ولكن ضمن بنيات متجانسة. وهذا التحول في تنظيم العمل الفلاحي رافقه أيضًا تحول في القيم الاجتماعية، حيث بدأت مفاهيم مثل «الفلاح المنتج»، «المستثمر»، و«المقاول الريفي» تحلّ محلّ مفاهيم تقليدية كانت تربط الزراعة بالمجهود اليدوي والجماعي (عطّاري، 2011، ص 207).

ويجدر بالذكر أن هذه النظرية، رغم قيمتها التحليلية، قد تتعرّض لانتقادات لكونها تميل إلى الحفاظ على الوضع القائم، ولا تولي أهمية كافية لعوامل الصراع والتناقضات البنيوية التي

قد تفسر بعمق بعض التحولات الاجتماعية الكبرى. ومع ذلك، فإنها تتيح لنا فهماً مهمًا لكيفية اشتغال المجتمع الريفي الجزائري وتفاعله مع التطورات الفلاحية، ضمن منطق التوازن والتكامل الوظيفي بين الأنساق الاجتماعية والاقتصادية.

3.3 النظريات السوسيولوجية الحديثة

توسّعت النظريات السوسيولوجية الحديثة في تحليل ظاهرة التغير الاجتماعي بعد تجاوز المقاربات الكلاسيكية، كالوظيفية والماركسية، لتُقدّم رؤى أكثر تنوعًا وواقعية، تأخذ بعين الاعتبار تعقيد المجتمعات المعاصرة وتشابك العوامل المؤثرة فيها. ومن بين هذه النظريات نذكر: نظرية التحديث، نظرية التبعية، وبعض المقاربات التنموية الريفية المعاصرة، وكلها أسهمت في تعميق الفهم حول العلاقة بين التغير الاجتماعي والعمل الفلاحي، خاصة في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر، حيث يتداخل التقليدي بالحديث، المحلي بالعالمي، والاقتصادي بالاجتماعي.

1 – نظرية التحديث

تنظر نظرية التحديث إلى التغير الاجتماعي باعتباره انتقالًا تدريجيًا من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث. ويؤكد منظرو هذه النظرية، مثل "روستو" و"بارسونز"، أن التحديث يشمل مجموعة من التغيرات في القيم، الأنظمة الاقتصادية، والمؤسسات السياسية والاجتماعية، بحيث يتحول الفرد من الاعتماد على الأسرة والقرابة إلى الاعتماد على مؤسسات رسمية، ومن نمط الإنتاج المعتمد على الكفاف إلى نمط إنتاج تجاري موجّه نحو السوق (Rostow, 1960, p. 37). ويُعدّ العمل الفلاحي ضمن هذه النظرية مؤشراً على مدى تقدم المجتمع: فكلما اقترب من المكننة، التخصص، والربحية، كلما اعتُبر مؤشراً على التحديث الاجتماعي. وفي الحالة الجزائرية، تم اعتماد هذه الرؤية ضمنيًا خلال مرحلة بناء الدولة الوطنية، لاسيما مع السياسات الفلاحية الكبرى التي حاولت إدخال المكننة، إصلاح أنظمة التملك، وتوجيه الفلاحين نحو الزراعة الإنتاجية بدل المعاشية (الطبال، 2012، ص 44).

إلا أن هذه النظرية تتعرض لعدة انتقادات، أبرزها أنها تنطلق من نموذج غربي للتحديث، وتفترض وجود طريق واحد نحو التقدم، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمعات المحلية. وهو ما ظهر جليًا في إخفاق بعض مشاريع التحديث الزراعي في الجزائر، التي فُرضت دون استيعاب البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الريفي، ما أدى في كثير من الأحيان إلى مقاومة صامتة من الفلاحين أو تحويل تلك المشاريع إلى أدوات بيروقراطية غير فعالة (مقدّم، 1995، ص 140).

2 نظرية التبعية

جاءت نظرية التبعية كرد فعل على نظرية التحديث، حيث ركزت على علاقة الهيمنة التي تربط بلدان المركز (الدول المتقدمة) ببلدان الأطراف (الدول النامية). ويرى مفكرو هذه النظرية، كـ "فرانك" و"أمين"، أن التخلف في العالم الثالث ليس نتيجة تأخر داخلي، بل نتيجة التبعية البنيوية للنظام الرأسمالي العالمي الذي يستنزف موارد هذه البلدان ويحرمها من التراكم والتنمية الحقيقية (Amin, 1973, p. 56). وينظر أنصار هذه النظرية إلى القطاع الفلاحي في الدول النامية بوصفه مجالًا للهيمنة الاقتصادية، حيث تُستخدم الأرض والعمل لإنتاج سلع تصديرية، لا لتأمين الغذاء المحلي أو التنمية المستقلة.

وفي السياق الجزائري، يمكن توظيف هذه النظرية لتحليل التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي خاصة بعد انفتاح الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينيات. فقد أدى التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، إلى تحويل الفلاحة إلى قطاع تجاري تحكمه قوانين السوق والعرض والطلب، ما أضعف الأمن الغذائي المحلي، وعمّق التفاوتات الاجتماعية داخل الوسط الريفي (حاجي والعلجة، 1997، ص 119). كما أن برامج الدعم، رغم نواياها التنموية، بقيت في كثير من الأحيان رهينة منطق السوق الخارجي، والتكنولوجيا المستوردة، ما جعل الريف عرضة لتبعية جديدة، ولكن بأساليب معاصرة.

3 المقاربات التنموية الريفية الحديثة

وفي محاولة لتجاوز الثنائيات الكلاسيكية (التحديث / التبعية)، ظهرت مقاربات تنموية جديدة في علم الاجتماع الريفي، تركّز على التمكين المحلي، والمشاركة المجتمعية، والتنمية المستدامة. تؤكد هذه المقاربات على ضرورة انخراط الفلاحين أنفسهم في عمليات التغيير، وعدم فرض نماذج جاهزة من الأعلى. وقد ظهرت تجارب تنموية ريفية ناجحة في عدة مناطق من الجزائر، خصوصًا مع إطلاق برامج التنمية الريفية المستدامة في إطار مخطط التنمية الفلاحية الريفية (PNDAR)، التي حاولت الجمع بين الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين دخل الفلاح، ودمج المرأة الريفية في الاقتصاد المحلي (الطبال، 2012، ص 48). ووفق هذه النظريات، فإن التغير الاجتماعي الناتج عن العمل الفلاحي ليس خطيًا ولا موحدًا، بل متعدد السياقات، ويعتمد على ديناميات محلية، وثقافية، ومؤسساتية متشابكة.

تتيح النظريات السوسيولوجية الحديثة أُطرًا تحليلية أكثر مرونة وشمولية لفهم العلاقة بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي. فهي تتجاوز الحتمية الاقتصادية أو البنائية، لتفتح المجال لفهم التغير ضمن شبكات التأثير المتبادلة، وداخل سياقات محلية وإقليمية وعالمية. وفي الحالة الجزائرية، فإن التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي والريف بشكل عام، لا يمكن فهمها إلا من خلال هذا التنوع النظري، الذي يسمح بتحليل شامل للسياسات، للبُنى الاجتماعية، وللسلوكيات اليومية للفلاحين.

خاتمة

تناول هذا الفصل الإطار النظري لمفهوم التغير الاجتماعي، بوصفه أحد المفاتيح الأساسية لفهم التحولات التي تطال المجتمعات، سواء على مستوى البنى أو القيم أو التنظيمات الاجتماعية. وقد تم تقديم تعريف شامل للتغير الاجتماعي، باعتباره عملية مستمرة تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وهو لا يحدث بصورة عشوائية بل نتيجة تفاعل مركب لعوامل داخلية وخارجية، اقتصادية وثقافية وسياسية وديموغرافية. وقد تبيّن من خلال العرض أن العمل الفلاحي يشكّل عاملًا مهمًا في قراءة التحولات المجتمعية، خصوصًا في الأوساط الريفية، حيث يكون الارتباط بين الاقتصاد الاجتماعي والأدوار الاجتماعية أكثر وضوحًا. فكل تغير في نمط الإنتاج الفلاحي – سواء بفعل إدخال التكنولوجيا، تغيير أنماط الملكية، أو بفعل الهجرة – ينعكس مباشرة على شكل الأسرة، منظومة القيم، وهيكلة العلاقات الاجتماعية. وهذا ما يجعل العلاقة بين الاقتصاد الريفي والتغير الاجتماعي علاقة جدلية، تتغذى من بعضهما البعض. أما من الناحية النظرية، فقد عُرضت أهم المقاربات السوسيولوجية التي تناولت التغير الاجتماعي وعلاقته بالعمل، حيث اعتبرت النظرية الماركسية أن التغير ينبع أساسًا من التحولات في علاقات الإنتاج، والصراع الطبقي، وخاصة في البنية الزراعية التي تميزت في الجزائر بفوارق تاريخية ناتجة عن الاستعمار والهيمنة على وسائل الإنتاج. في المقابل، ركّزت النظرية الوظيفية على الجانب التكاملي، واعتبرت التغير جزءًا من التكيف الطبيعي للمجتمع مع متغيراته الداخلية والخارجية. أما النظريات السوسيولوجية الحديثة، فقد انطلقت من أهمية الفاعلين وتمثلاتهم، والبعد الرمزي للتغير، خاصة في ظل التحولات الثقافية والمجالية التي يشهدها المجتمع الريفي.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن التغير الاجتماعي لا يحدث في فراغ، بل يرتبط بالبنية الاقتصادية وبالعمل الفلاحي تحديدًا، باعتباره نشاطًا يُعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية.

الفصل الثالث:
تطور العمل الفلاحي
في الجزائر

تمهيد

عرف العمل الفلاحي في الجزائر تطورات هامة عبر مراحل تاريخية متباينة، عكست التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري. فمن الفلاحة التقليدية التي كانت سائدة قبل الاستعمار، إلى التغييرات الجذرية التي فرضها الاستعمار الفرنسي بسياساته القائمة على مصادرة الأراضي وإعادة هيكلة العلاقات الإنتاجية، ثم وصولًا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، التي عرفت محاولات لإعادة الاعتبار لهذا القطاع من خلال الثورة الزراعية، وسياسات الإصلاح والتجديد الريفي. كل هذه المحطات كان لها تأثير مباشر على بنية المجتمع الريفي، وعلى العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض والعمل، وهو ما يجعل من دراسة تطور العمل الفلاحي مفتاحًا لفهم التغير الاجتماعي في الجزائر.

1. العمل الفلاحي قبل الاستعمار

1-1 أنماط الإنتاج الفلاحي التقليدية

شكّل العمل الفلاحي قبل الاستعمار الفرنسي عام 1830 حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، حيث كان النشاط الفلاحي يمثّل العمود الفقري للمعيشة اليومية، ويعبّر عن نمط إنتاج تقليدي مرتبط بالأرض، والمناخ، والعرف، والدين. فقد كان الريف الجزائري قائمًا على اقتصاد زراعي معيشي يهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين الحاجات الأساسية للأسرة أو الجماعة، دون أن يكون موجهًا نحو السوق أو التبادل التجاري الواسع، وهو ما يتّفق مع ما وصفه ابن خلدون في مقدمته حول المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة والرعي في بناء بنيتها الاجتماعية والاقتصادية (ابن خلدون، 2004، ص 207).

اعتمدت أنماط الإنتاج الفلاحي التقليدي في الجزائر على تقنيات بدائية متوارثة عبر الأجيال، كالحرث بالمحراث الخشبي (العرّادة)، وحصاد القمح يدويًا، وتخزين المحاصيل في مخازن طينية تسمى "الخزانة" أو "المطمورة"، إضافة إلى السقي عن طريق الآبار والعيون والوديان الموسمية. وكانت الزراعة مرتبطة بدورة المواسم المناخية، ومقيدة بعدم انتظام الأمطار، ما جعل الفلاح دائمًا رهين الظروف الطبيعية. وكانت الزراعة المطرية تهيمن في مناطق مثل السهوب والتلال، بينما وجدت زراعة نخيل التمر في الواحات الصحراوية، وحقول الزيتون والكروم في الشمال، ما يشير إلى تنوع بيئي انعكس في تنوع أنماط الزراعة (بوزياني، 2013، ص 58).

وقد تميز هذا النمط من الفلاحة التقليدية باعتماد كبير على العمل العائلي، حيث تشكل الأسرة كوحدة إنتاجية، ويشارك جميع أفرادها في مختلف مراحل العمل الزراعي، من الحرث

إلى الجني، دون وجود فصل صارم بين الإنتاج والاستهلاك. كما تميز أيضًا بضعف الإنتاجية نتيجة غياب التقنيات الحديثة، وغياب مفهوم الاستثمار طويل المدى، إذ لم يكن الهدف من الزراعة هو الربح بل البقاء. وهذا ما جعل النظام الزراعي يعتمد على الاكتفاء الذاتي بدرجة أولى، ويقوم على التبادل العيني داخل المجتمع (الطبال، 2012، ص 50).

من الناحية الاجتماعية، كان نمط الإنتاج الفلاحي التقليدي مرتبطًا بأنظمة الملكية الجماعية، أو ما يُعرف بـ"الأحباس" و"العروش"، حيث لم تكن الأرض ملكية فردية خاصة، بل توزَّع على أساس الانتماء للقبيلة أو القرابة. هذا النظام، رغم بساطته، لعب دورًا مهمًا في تعزيز التضامن الاجتماعي، وتقاسم العمل، وتنظيم الاستغلال الزراعي على أساس العرف والأعراف المحلية، كما كانت سلطة شيخ الزاوية أو زعيم القبيلة تضمن احترام هذا النظام وتمنع النزاعات حول الأراضي (مقدّم، 1995، ص 83).

كما ارتبطت الزراعة بالتقويم الفلاحي التقليدي، الذي استند إلى حسابات فلكية ومناسبات دينية ومواسم محلية، مثل "العاشوراء"، و"النيروز"، و"القصعة"، وكان الفلاحون يحددون بداية المواسم الزراعية عبر هذه المناسبات. وقد صاحب هذه الأنماط الإنتاجية تقاليد اجتماعية وروحية راسخة، مثل الاحتفال بـ"البركة"، أو أداء الصدقات في مواسم الحصاد، ما يؤكد أن الفلاحة لم تكن مجرد نشاط مادي، بل نظامًا ثقافيًا وروحيًا متكاملاً.

لكن رغم هذه الخصوصيات، فإن هذا النمط التقليدي من الإنتاج كان هشًا أمام الصدمات المناخية أو الأوبئة أو نقص اليد العاملة. كما أنه لم يكن قادرًا على التوسع أو التطور نحو إنتاج تجاري موسّع، بسبب غياب الأدوات الرأسمالية، والبنية التحتية، والأسواق المنظمة، وهو ما جعله لاحقًا عرضة للاختراق خلال المرحلة الاستعمارية، حيث تم تفكيك بنياته لحساب نمط إنتاج رأسمالي استيطاني مدعوم من الدولة الفرنسية الاستعمارية.

وباختصار، فإن أنماط الإنتاج الفلاحي التقليدية قبل الاستعمار كانت تمثل نمطًا اقتصادياً واجتماعيًا مكتفٍ بذاته، يقوم على التضامن، العرف، والاعتماد على الذات، لكنه كان يفتقر إلى المقومات المادية والتنظيمية التي تسمح له بمقاومة التغيرات الكبرى، ما جعله هشًا أمام سياسات المصادرة والتحوّل التي بدأت منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1830.

2-1 الأسباب الاجتماعية المرتبطة بالزراعة قبل الاستعمار

إن الزراعة في الجزائر قبل الاستعمار لم تكن مجرد نشاط اقتصادي فحسب، بل كانت تمثل أسلوب حياة كاملاً يحدد شكل المجتمع، تنظيمه الداخلي، ووظائفه، ويعكس مستوى تطوره التاريخي والثقافي. فالمجتمع الريفي كان، وما يزال في كثير من المناطق، مجتمعًا زراعيًا بالأساس، تُبنى فيه العلاقات الاجتماعية، والقيم الثقافية، ومكانة الأفراد بناءً على علاقتهم بالأرض، ومدى قدرتهم على العمل فيها واستغلالها. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب

الاجتماعية التي جعلت الزراعة تتجاوز كونها مجرد وسيلة للعيش لتغدو محددًا أساسيًا للبنية الاجتماعية.

أول هذه الأسباب، هيمنة النمط العائلي الجماعي في الإنتاج، حيث كانت الأسرة الممتدة تمثل الوحدة الاقتصادية الأساسية، ويقوم الإنتاج الزراعي على التعاون بين أفراد الأسرة الممتدة، ما عزّز روابط التضامن والتكافل، وحدّد بشكل واضح أدوار الأفراد داخل المجتمع. فالرجال يتولّون الحرث والسقي والحصاد، بينما تشارك النساء في عمليات التصفية والتخزين، ويشارك الأبناء في المراحل المختلفة حسب أعمارهم وقدراتهم. هذا التنظيم الاجتماعي جعل الزراعة عنصرًا بنيويًا في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، وفي ترسيخ قيم الطاعة، التقسيم الجنسي للعمل، والتدرج العمري داخل الجماعة (بوزياني، 2013، ص 63).

ثانيًا، كانت الأرض مصدرًا للوجاهة والمكانة الاجتماعية. فامتلاك الأرض لم يكن فقط دليلًا على الثراء، بل كان يمنح صاحبه احترامًا ومكانة في القبيلة أو القرية، ويؤهله للعب أدوار قيادية مثل "شيخ العرش" أو "القاضي العرفي". كما أن الزراعة كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار والارتباط بالأرض، على عكس أنماط النشاط الأخرى كالترحال أو التجارة. لذلك، كان الفلاح يُنظر إليه باعتباره ممثلًا للقيم التقليدية، للاستمرارية، للثبات، وللأصالة الثقافية (الطبال، 2012، ص 53).

ثالثًا، لعبت الزراعة دورًا مهمًا في تشكيل البنية الاجتماعية الطبقية، وإن كانت بشكل غير واضح كما في المجتمعات الصناعية. فقد كان هناك تمايز بين ملاك الأراضي، الفلاحين العاملين بالأجرة، وأحيانًا من لا يملك الأرض ولكنه يعمل كحرفي مرتبط بالزراعة (كالحصاد، الساقي، إلخ). هذا التمايز كان يُضفي على العلاقات الاجتماعية طابعًا تراتبيًا خفيًا، رغم الطابع الجماعي للمجتمع الريفي، وقد عبّرت عنه بعض الأمثال الشعبية مثل: "اللي ما عندوش أرض، ما يسواش في الدوار"، ما يعكس العلاقة الوثيقة بين الأرض والاعتبار الاجتماعي.

رابعًا، فإن الزراعة كانت مرتبطة أيضًا بالهوية الثقافية والدينية، إذ اعتُبرت الأرض "رزقًا من الله"، والعمل فيها "عبادة"، وكانت الفلاحة مرتبطة بالشعائر الدينية كالدعاء قبل الحصاد، وإخراج الزكاة من الغلّة، والاحتفال بمواسم البركة. كما أن معظم الأراضي الفلاحية كانت تدخل ضمن ما يُعرف بـ"الأحباس" أو الأوقاف، وتُستغل لفائدة الزوايا أو المساجد أو الفقراء، وهو ما يكرّس الزراعة كفعل اجتماعي ديني، لا اقتصادي محض (مقدّم، 1995، ص 89).

خامسًا، كانت الزراعة تؤدي وظيفة اجتماعية في الاندماج داخل الجماعة والانتماء الهوياتي، حيث لا يُنظر للفلاح فقط على أساس إنتاجه، بل على أساس التزامه بالعادات، حضوره في المناسبات الجماعية، مشاركته في العمل الجماعي مثل "الوِيبة" و"التويزة"، وهي أشكال تقليدية من التعاون الجماعي الفلاحي ما تزال موجودة حتى اليوم في بعض المناطق (عطّاري، 2011، ص 211).

كل هذه الأسباب جعلت من الزراعة قبل الاستعمار نظامًا اجتماعيًا متكاملًا، يتجاوز البعد المادي إلى البعد الرمزي والثقافي، بحيث كانت الأرض والعمل فيها أساسًا للوجود الاجتماعي، والهوية الجماعية، والتنظيم القيمي. لكن هذا النظام، رغم تماسكه، كان هشًا أمام التحولات الكبرى، وهو ما سيظهر بشكل واضح مع بداية الاحتلال الفرنسي، الذي سيُحدث قطيعة حادة مع هذا النمط الاجتماعي والاقتصادي المتوازن.

2. تأثير السياسة الاستعمارية على العمل الفلاحي

2-1 مصادرة الأراضي والسياسة الزراعية الاستعمارية

شكّل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 لحظة مفصلية في التاريخ الفلاحي والاجتماعي للبلاد، حيث مثّلت الأرض العنصر الأكثر استهدافًا من قبل الإدارة الاستعمارية، باعتبارها الرأسمال الأساسي للفلاح الجزائري، والركيزة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي. ومع بداية التوسع الاستعماري، شرعت السلطات الفرنسية في تطبيق سياسات ممنهجة تهدف إلى مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة من السكان الأصليين، وتحويلها لصالح المعمّرين الأوروبيين، في إطار مشروع استعماري شامل يقوم على تفكيك البنية الزراعية التقليدية، وخلق نظام إنتاج رأسمالي يخدم المصالح الفرنسية (بوزياني، 2013، ص 85).

وقد بدأت هذه السياسة من خلال مجموعة من القوانين الجائرة، أبرزها مرسوم 1 أكتوبر 1830، الذي اعتبر جميع أراضي الجزائر "أملاكًا للملك الفرنسي"، يحق للدولة التصرف فيها. وتوالت بعد ذلك مراسيم أخرى مثل قانون 22 أبريل 1834، وقانون الأهالي لعام 1870، وقانون 1887 الذي ينص على "الملكية الفردية للأراضي"، وهو قانون صُمم خصيصًا لإلغاء نظام الملكية الجماعية (العروش، الأحباس، المشاعة)، وتسهيل عملية تحويل الأراضي للمعمّرين (حاجي والعلجة، 1997، ص 123).

أدت هذه السياسات إلى تجريد آلاف العائلات الجزائرية من أراضيها، خاصة في المناطق الخصبة مثل متيجة، سهل وهران، والقبائل، ما خلق ظاهرة "الفلاح المنزوع الأرض"، وأجبر العديد منهم على العمل بالأجرة في مزارع المستوطنين تحت ظروف قاسية، مما زاد من معدلات الفقر، وفكك البنى التقليدية للعمل والأسرة في الريف. وقد وثقت دراسات عديدة أن نسبة الأراضي التي كانت بيد الجزائريين قد تراجعت بشكل كبير، حيث كانت تمثل في بداية الاحتلال حوالي 90% من الأراضي الزراعية، لتنخفض إلى أقل من 30% بحلول منتصف القرن العشرين (مقدّم، 1995، ص 98).

أما من الناحية الإنتاجية، فقد أدخلت فرنسا أنماط إنتاج زراعي رأسمالية، قائمة على الزراعة التخصصية (كالكروم، الحبوب الموجهة للتصدير، والزيتون)، مستعملة تقنيات حديثة نسبيا بالنسبة للزراعة التقليدية، ومرتبطة بمنطق السوق الفرنسي، مما حول الفلاحة الجزائرية من نشاط معيشي إلى نشاط موجّه لتغذية السوق الأوروبية. هذا التحول أحدث قطيعة بنيوية

مع الفلاحة التقليدية التي كانت تهدف إلى الاكتفاء الذاتي، حيث فقد الفلاح المحلي قدرته على التحكم في أدوات إنتاجه، وأصبح خاضعًا لمنطق العرض والطلب، دون حماية أو دعم من الدولة الاستعمارية (الطبال، 2012، ص 58).

كما صاحب مصادرة الأراضي تدمير ممنهج للأنساق التنظيمية والاجتماعية التقليدية، إذ تم حلّ الأوقاف الإسلامية (الحبوس)، وإلغاء سلطة الزوايا وشيوخ العروش، واستبدالها بإدارة استعمارية مركزية تعيّن "قيادًا" موالين للسلطة الفرنسية، ما أدى إلى تفكيك سلطة العرف، وخلق فجوات في التنظيم الاجتماعي الريفي، وانهيار أنظمة التضامن الاجتماعي التقليدية التي كانت تقوم على المشاركة في الإنتاج والملكية الجماعية (عطّاري، 2011، ص 213).

وفي النهاية، لا يمكن الحديث عن التغيرات التي طرأت على العمل الفلاحي في الجزائر دون الإشارة إلى الآثار الاجتماعية العميقة لسياسات المصادرة والتجريد من الأرض. فقد ساهمت هذه السياسات في خلق فئة واسعة من البروليتاريا الزراعية، وتحولت الفلاحة إلى مجال للإقصاء الاجتماعي بدل أن تكون وسيلة للعيش الكريم. كما أن هذا الظلم التاريخي زرع جذورًا عميقة للحقد الطبقي، وأصبح من بين الدوافع الكبرى لاندلاع المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، ولاحقًا للثورة التحريرية.

2-2 تغيّر أنماط العمل الزراعي في ظل الاستعمار

لقد أحدث الاحتلال الفرنسي للجزائر تغييرات عميقة في أنماط العمل الزراعي، ليس فقط من حيث أدوات وتقنيات الزراعة، بل على مستوى البنية الاجتماعية المرتبطة بالعمل الفلاحي أيضًا. فمع فرض الإدارة الاستعمارية لمنطق السوق الرأسمالي وارتباط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي، لم تعد الفلاحة نشاطًا معاشيًا تقليديًا موجّهًا لتلبية حاجات العائلة أو المجتمع المحلي، بل أصبحت أداة إنتاجية موجهة أساسًا نحو التصدير وخدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين. وبذلك تم الانتقال من نمط الإنتاج الجماعي التقليدي إلى نمط عمل زراعي خاضع لمبدأ الربحية واستغلال اليد العاملة الجزائرية (مقدّم، 1995، ص 102).

أول وأهم مظهر لهذا التغيير كان تحوّل الفلاح الجزائري من منتِج مستقل إلى عامل مأجور في ضيعات المعمّرين. فقد خسر جزء كبير من السكان الريفيين أراضيهم بسبب قوانين المصادرة كما سبقت الإشارة، وأصبحوا يعتمدون على العمل الموسمي أو الدائم في مزارع المعمّرين الفرنسيين، حيث كانوا يشتغلون في ظروف قاسية مقابل أجور زهيدة، دون أي حماية اجتماعية. وقد أدى ذلك إلى بروز فئة اجتماعية جديدة تُعرف بـ"العمال الزراعيين المعدمين"، وهي فئة فاقدة للملكية، فاقدة للاستقرار، وأشبه بالبروليتاريا الزراعية التي وصفها كارل ماركس (بوزياني، 2013، ص 91).

ثانيًا، تم إدخال أنماط زراعية تخصصية ورأسمالية لم تكن معروفة سابقًا في الفلاحة التقليدية. فقد ركزت الزراعة الاستعمارية على زراعة الكروم لإنتاج النبيذ، وزيت الزيتون، والحبوب، والتبغ، والحمضيات، وهي كلها منتجات كانت تُصدر إلى فرنسا، بينما تم تهميش الزراعة الغذائية المحلية التي كانت توفر الأمن الغذائي للسكان الأصليين. وتم إنشاء ضيعات كبيرة مسيّرة من طرف مستثمرين أوروبيين، تستخدم تقنيات أكثر تطورًا نسبيًا مثل المكننة الجزئية، أنظمة السقي الحديثة، والأسمدة الكيماوية، بينما بقي الفلاح الجزائري يشتغل بوسائل بدائية في الأراضي المتبقية له (الطبال، 2012، ص 59).

ثالثًا، لم يؤثر هذا التغير على البنية الاقتصادية فقط، بل امتدت آثاره إلى الهيكلة الاجتماعية للعمل الزراعي. فقد اختفت تدريجيًا مظاهر العمل العائلي الجماعي، وتم تكسير منطق "التويزة" (التعاون الجماعي في الحرث والحصاد)، واستبداله بعقود عمل فردية تحت إشراف المستوطنين أو إداراتهم. كما فقد العمل الزراعي طابعه الرمزي والاجتماعي، وتحول إلى نشاط مرهون بالإنتاجية والأجور، وهو ما خلق شرخًا ثقافيًا ونفسيًا لدى الفلاح الجزائري، الذي لم يعد يرى في الزراعة وسيلة للاستقرار والكرامة، بل أداة للعبودية الاقتصادية (عطّاري، 2011، ص 215).

رابعًا، ترافق هذا التحول مع إقصاء منظم للفلاحين من شبكات التمويل، التسويق، والتخزين، حيث احتكر المعمّرون البنى التحتية الاقتصادية المرتبطة بالفلاحة (كالأسواق، التعاونيات، والمخازن)، مما حرم الجزائريين من تحقيق التراكم الاقتصادي أو تطوير أدوات إنتاجهم. كما تم عزل القرى والمداشر عن شبكات الطرق والمواصلات، باستثناء ما يخدم المصالح الاستعمارية، ما عمّق من عزلة الفلاحين وكرّس تهميشهم (حاجي والعلجة، 1997، ص 128).

وبالتالي، فإن تغير أنماط العمل الزراعي تحت الاستعمار لم يكن مجرد إدخال تقنيات جديدة أو تطوير لوسائل الإنتاج، بل كان إعادة هيكلة كاملة للنظام الزراعي في الجزائر، هدفها تحويله إلى خدمة الاقتصاد الفرنسي، مع ما صاحب ذلك من تفكيك للبنى الاجتماعية التقليدية، وتهميش للسكان الأصليين. وقد كان لهذا التحول آثار طويلة المدى على الفلاح الجزائري، إذ ورث بعد الاستقلال نمطًا فلاحيًا هشًا، غير متوازن، ويحتاج إلى إعادة بناء شاملة، وهو ما حاولت الدولة الجزائرية التصدي له عبر الثورة الزراعية وسياسات التنمية الريفية كما سنناقشه لاحقًا.

3. التحولات الاجتماعية بعد الاستقلال

1-3 الثورة الزراعية لسنة 1971

مثّلت الثورة الزراعية التي أعلنتها الدولة الجزائرية سنة 1971 واحدة من أبرز محطات التحول في القطاع الفلاحي بعد الاستقلال، ليس فقط من حيث إعادة تنظيم الملكية الزراعية، بل أيضًا من حيث آثارها الاجتماعية العميقة في بنية المجتمع الريفي. فقد جاءت هذه السياسة في سياق سعي الدولة لبناء اقتصاد وطني مستقل، قائم على العدالة الاجتماعية، وتقليص الفوارق الطبقية، واسترجاع الأراضي من بقايا النظام الاستعماري، وتوجيه الفلاحة نحو أهداف تنموية تخدم المصلحة الوطنية، عوضًا عن خدمة المصالح الاستعمارية كما كان الحال في السابق (الطبال، 2012، ص 65).

أُطلقت الثورة الزراعية رسميًا في 8 مارس 1971، وارتكزت على قانون التسيير الذاتي للأراضي، الذي تم توسيعه بموجب القانون رقم 7173، حيث نص على توزيع الأراضي غير المستغلة أو المهجورة، وأملاك الدولة الزراعية على الفلاحين غير المالكين، أو ذوي الأملاك الصغيرة. وتم إنشاء تعاونيات فلاحية جماعية تعرف بـ"المزارع الاشتراكية"، تهدف إلى ترسيخ نمط إنتاج جماعي، يتجاوز الملكية الفردية، ويعتمد على التضامن والتسيير الذاتي من طرف الفلاحين أنفسهم، بإشراف من الدولة (مقدّم، 1995، ص 117).

وقد حاولت هذه السياسة إحداث قطيعة مع النمط الإقطاعي القديم الذي كرّسه الاستعمار، وذلك عبر مصادرة أراضي المعمّرين، وإعادة توزيعها بشكل يُمكّن الطبقات الفلاحية المهمّشة من امتلاك الأرض واستغلالها، وهو ما مثّل تحولًا جذريًا في الوضعية الاجتماعية للفلاح الجزائري. فالذي كان عاملًا بسيطًا في ضيعة استعمارية بالأمس، أصبح فجأة شريكًا في تسيير ضيعة جماعية، ومالكًا جزئيًا لوسائل الإنتاج، ما أعاد الاعتبار إلى العمل الفلاحي، ورفع من مكانة الفلاح داخل مجتمعه (بوزياني، 2013، ص 98).

كما رافقت الثورة الزراعية تحولات اجتماعية على عدة مستويات، أهمها تغير تركيبة السلطة داخل الريف. فبدل أن تهيمن العروش والوجهاء التقليديون على اتخاذ القرار، أصبح أعضاء التعاونيات، وخاصة الشباب المتعلم، هم من يُسيّرون الوحدات الفلاحية، وهو ما أحدث دينامية جديدة داخل المجتمع الريفي، وقلّص من سلطة الهياكل التقليدية. كما شجّعت الثورة الزراعية على محو الأمية، وتكوين الفلاحين، من خلال مراكز الإرشاد الفلاحي، مما ساعد على ترقية الفلاحة من نشاط تقليدي إلى قطاع منتج له رؤية تخطيطية (الطبال، 2012، ص 67).

غير أن هذه الثورة لم تكن خالية من السلبيات والصعوبات البنيوية، حيث اصطدمت بتحديات متعددة، منها غياب الكفاءة التسييرية لدى العديد من الفلاحين، وضعف التكوين التقني، وعدم توفر الوسائل الإنتاجية بشكل دائم. كما أدى الطابع البيروقراطي للدولة آنذاك

إلى تعطيل المبادرات المحلية، وتحويل بعض التعاونيات إلى أجهزة إدارية خاضعة للتسيير المركزي، ما جعل العديد من المشاريع غير فعالة على المدى المتوسط. وأدى ذلك لاحقًا إلى فقدان الحماسة الاجتماعية التي رافقت انطلاقة الثورة الزراعية في بداياتها (حاجي والعلجة، 1997، ص 133).

ومع ذلك، تظل الثورة الزراعية علامة فارقة في مسار التحول الاجتماعي للجزائر المستقلة، لأنها أعادت الاعتبار للفلاح، وفتحت أمامه أفقًا جديدًا للمشاركة في الإنتاج الوطني، وأسّست لثقافة جديدة في الريف قوامها العدالة وتكافؤ الفرص، رغم ما اعتراها من اختلالات. وقد شكلت هذه السياسة مرحلة انتقالية نحو برامج الإصلاح الفلاحي لاحقًا، بعد 1988، حيث سيتم إعادة النظر في نموذج التعاونيات لصالح أنماط أكثر مرونة واقتصادًا في التسيير.

2-3 التعاونيات الفلاحية وإعادة توزيع الأراضي

في سياق استكمال مشروع الثورة الزراعية لسنة 1971، جاءت سياسة إنشاء التعاونيات الفلاحية كأداة تنفيذية مركزية لإعادة توزيع الأراضي وتنظيم النشاط الزراعي داخل إطار جماعي يخدم أهداف التنمية الاشتراكية للدولة الجزائرية الفتية. لقد ارتكزت هذه السياسة على مبادئ أساسية أهمها: إلغاء الفوارق بين الفلاحين من خلال تمليك الأرض لمن لا يملكها، وتحقيق الإنتاج الجماعي، وترسيخ قيم التضامن والتسيير الذاتي، في قطيعة تامة مع البنى الإقطاعية التي خلفها الاستعمار (الطبّال، 2012، ص 71).

تم تأسيس المزارع الاشتراكية الجماعية على أنقاض الضيعات الاستعمارية المصادرة، وجرى توزيع الأراضي على شكل "تعاونيات" تضم مجموعات من الفلاحين، يديرون الأرض بشكل جماعي، ويتقاسمون المهام والإنتاج والأرباح. وتولّت الدولة تزويد هذه التعاونيات بوسائل الإنتاج الأساسية، من جرارات وأسمدة وبذور، إلى جانب الدعم التقني من خلال مراكز الإرشاد الفلاحي. كما وفرت الدولة تمويلات عمومية وسهّلت الحصول على القروض البنكية، في إطار ما كان يُعرف بـ"بنك الفلاحة والتنمية الريفية" (BADR)، مما خلق ديناميكية إنتاجية جديدة داخل الريف (مقدّم، 1995، ص 121).

أما من الناحية الاجتماعية، فقد أدّت هذه السياسة إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل الريف، إذ انتقل الفلاح من وضعية العامل بالأجرة أو الفلاح الصغير إلى وضعية "شريك جماعي في الإنتاج"، له دور في اتخاذ القرار داخل التعاونية، ومكانة معتبرة داخل مجتمعه. ونتج عن ذلك تغير في القيم الاجتماعية المرتبطة بالعمل الفلاحي، حيث أصبحت الزراعة ترتبط بالانتماء الوطني، والمساهمة في البناء الاشتراكي، بدل أن تكون مجرد نشاط تقليدي معيشي (بوزياني، 2013، ص 103).

غير أن هذه التجربة لم تكن خالية من الإشكالات البنيوية. فقد أظهرت العديد من الدراسات الميدانية ضعف مردودية العديد من التعاونيات بسبب مشاكل تتعلق بسوء التسيير،

غياب المحاسبة الفعلية، ضعف الكفاءة التقنية لدى المسيرين، إضافة إلى انتشار البيروقراطية وغياب روح المبادرة الفردية، نتيجة الطابع المركزي للقرارات. كما أن فكرة الإنتاج الجماعي لم تتجذر اجتماعيًا لدى كثير من الفلاحين الذين ظلوا مرتبطين بثقافة الملكية الفردية، وهو ما خلق نوعًا من الازدواجية في الذهنيات والممارسات (حاجي والعلجة، 1997، ص 138).

ورغم هذه التحديات، فقد مكّنت هذه المرحلة من توسيع قاعدة ملكية الأرض، حيث استفاد آلاف الفلاحين من أراضٍ كانوا محرومين منها خلال الحقبة الاستعمارية. كما ساهمت هذه السياسات في تقليص الفوارق الجهوية نوعًا ما، عبر إدماج مناطق مهمّشة في العملية الإنتاجية، وتوسيع شبكة الخدمات الفلاحية. وقد أظهرت بعض الدراسات الميدانية أن هذه التعاونيات شكلت، في بداياتها، فضاءً مهمًا للتنشئة الاجتماعية الجديدة، خاصة بين أوساط الشباب والنساء في الريف (الطبّال، 2012، ص 74).

لكن مع بداية الثمانينيات، بدأت تظهر مؤشرات الفشل الهيكلي لهذا النظام، حيث بدأت الدولة تفقد القدرة على تمويل التعاونيات، وبدأت هذه الأخيرة تواجه مشاكل في التسويق والتخزين والتجهيز، ما جعل العديد منها تنهار أو تتحول إلى وحدات شكلية لا دور إنتاجي فعلي لها. وقد تم لاحقًا تفكيك العديد من هذه التعاونيات في إطار سياسات الإصلاح الزراعي بعد سنة 1988، مما أعاد الفلاح الجزائري إلى منطق الملكية الفردية أو الجماعية غير المؤطرة.

وبالتالي، فإن التعاونيات الفلاحية كانت تجربة اجتماعية واقتصادية محورية في تاريخ الجزائر ما بعد الاستقلال، ساهمت في إعادة توزيع الثروة، وخلقت دينامية إنتاجية جديدة، لكنها لم تستطع الصمود على المدى الطويل بسبب غياب المتابعة الكفؤة، وتناقضها مع بعض الخصوصيات الثقافية والاقتصادية للمجتمع الريفي الجزائري.

3-3 - الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الفلاحي بعد 1988

شكّلت مرحلة ما بعد سنة 1988 نقطة تحول حاسمة في المسار الاقتصادي والسياسي للجزائر، وذلك بفعل الأزمات المالية الحادة التي عصفت بالبلاد نتيجة انهيار أسعار النفط، وتفاقم المديونية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. وعلى ضوء هذه الأوضاع، قررت الدولة الجزائرية التخلي التدريجي عن النموذج الاشتراكي الموجه، والدخول في مرحلة الإصلاحات الهيكلية بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من خلال ما يعرف بـ"برنامج التعديل الهيكلي" الذي انطلق سنة 1994 رسميًا، لكنه كانت له بوادر مبكرة منذ سنة 1988 (الطبّال، 2012، ص 77).

ضمن هذا السياق، شهد القطاع الفلاحي جملة من الإصلاحات الجذرية، التي استهدفت مراجعة السياسات السابقة، وخاصة تفكيك نظام التعاونيات الفلاحية والمزارع الاشتراكية، وإعادة الاعتبار لملكية الأرض الخاصة والفردية. وقد تم إلغاء قانون الثورة الزراعية ضمنيًا، وأُعيدت

هيكلة المؤسسات الفلاحية العمومية التي كانت تحت إشراف الدولة. وصدر مرسوم 10 أكتوبر 1987، الذي ينص على تقسيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة إلى "مستثمرات فردية" و"مستثمرات جماعية"، تُمنح بموجب عقود امتياز لفلاحين يستغلونها بشكل مستقل، في إطار ما يُعرف بنظام "المستثمرات الفلاحية" (Bouziane, 2001, p. 39).

هذه الإصلاحات كان لها أثر مزدوج على القطاع الفلاحي وعلى المجتمع الريفي. فمن جهة، أتاحت لبعض الفلاحين فرصة الاستقلالية في التسيير، وتحفيز روح المبادرة الفردية، والخروج من البيروقراطية التي كانت تثقل كاهل التعاونيات. كما فتحت الباب أمام استثمارات خاصة في المجال الفلاحي، وسمحت بظهور فئة من الفلاحين الجدد (agripreneurs) الذين امتلكوا الرغبة والقدرة على تحديث تقنيات الإنتاج. ومن جهة أخرى، أدت هذه الإصلاحات إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية بين الفلاحين، حيث تمكنت فئة قليلة من الاستفادة من الأراضي والمساعدات، في حين عجزت الأغلبية عن التكيف مع متطلبات السوق وآليات التمويل، خاصة مع تقليص دعم الدولة لأسعار الأسمدة والبذور والمعدات (حاجي والعلجة، 1997، ص 141).

كما أدت الإصلاحات إلى انكماش دور الدولة في التأطير الزراعي، حيث تم تقليص عدد مراكز الإرشاد، وانخفضت ميزانيات دعم البحث الزراعي، ما أثر سلبًا على الفلاحين محدودي الإمكانيات، الذين لم يتلقوا التأطير الكافي للانتقال من نمط فلاحي تقليدي إلى نظام سوق تنافسي. وقد صاحب هذا الوضع ارتفاع في الأسعار، تراجع الإنتاج المحلي لبعض المواد الغذائية الأساسية، وازدياد التبعية الغذائية للخارج، ما يتعارض مع الأهداف الأساسية للسيادة الغذائية التي كانت من أولويات مرحلة ما بعد الاستقلال (الطبّال، 2012، ص 81).

أما على المستوى الاجتماعي، فقد أدت هذه التحولات إلى تحولات عميقة في المجتمع الريفي، منها عودة أنماط الملكية الفردية، وتفكك بعض أشكال التعاون التقليدي، إلى جانب ازدياد ظاهرة النزوح نحو المدن، خاصة في أوساط الشباب الذين فقدوا الثقة في العمل الفلاحي باعتباره نشاطًا مستقرًا ومربحًا. كما ساهم تراجع الدولة في خلق فراغ مؤسسي داخل الريف، عوّضته أحيانًا شبكات غير رسمية أو مصالح خاصة، ما أثر على منظومة القيم الجماعية داخل القرية (بوزياني، 2013، ص 109).

وعليه، فإن الإصلاحات الاقتصادية بعد 1988 كانت تحمل في ظاهرها نوايا التحديث والتكيّف مع اقتصاد السوق، لكنها في العمق أدّت إلى نتائج معقدة ومتباينة في القطاع الفلاحي. إذ أنها صحّحت بعض الاختلالات الهيكلية، لكنها أفرزت بدورها هشاشة جديدة، وكرّست فوارق اجتماعية واقتصادية بين الفلاحين.

خاتمة:

أظهر تحليل تطور العمل الفلاحي في الجزائر أنه لا يمكن فصل هذا القطاع عن السياقات السياسية والاقتصادية التي مرّت بها البلاد منذ الحقبة ما قبل الاستعمارية إلى اليوم. فقد شكّل النشاط الفلاحي قبل الاستعمار نمط حياة متكاملًا، يستند إلى أشكال إنتاج تقليدية تعتمد على العمل الجماعي، والتوزيع العرفي للأرض، والتضامن الأسري. وكانت الزراعة آنذاك ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي، إذ أن الفلاح لم يكن مجرد عامل إنتاج، بل كان يحمل مكانة رمزية داخل القبيلة أو الجماعة المحلية. ومع دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830، بدأ هذا النسق التقليدي في التآكل بفعل سياسات التفقير والاستيلاء على الأراضي، التي اتّبعها الاحتلال لتفكيك البنية الزراعية الجزائرية، وتحويلها إلى اقتصاد استعماري يخدم مصالح المعمّرين. وقد انعكس ذلك في تحوّل عدد كبير من الفلاحين الجزائريين إلى عمال مياومين، وفقدانهم للأرض كمرتكز للهوية والمكانة الاجتماعية، مما أحدث شرخًا عميقًا في البنية الريفية التقليدية. بعد الاستقلال، حاولت الدولة الجزائرية ترميم هذا القطاع من خلال مشروع الثورة الزراعية لسنة 1971، الذي هدف إلى إعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وتأميم الملكيات الكبيرة، وتأسيس تعاونيات فلاحية. إلا أن هذه التجربة واجهت عدة تحديات مثل البيروقراطية، ضعف التكوين، ونقص المتابعة الميدانية. ثم جاء التحول الاقتصادي بعد سنة 1988، الذي أدخل الفلاحة الجزائرية في منطق السوق، وأدى إلى تفكيك المؤسسات الفلاحية العمومية، وعودة المبادرات الفردية، وظهور أشكال استثمارية جديدة.

لقد بيّنت هذه التحولات أن العمل الفلاحي في الجزائر لم يكن فقط مجالًا للإنتاج، بل كان أيضًا مجالًا للتغير الاجتماعي؛ فكل تغيير في نمط الإنتاج كان يقابله تحول في بنية الأسرة، القيم، المكانة الاجتماعية، والهجرة القروية. كما أن العلاقة بين الأرض والفلاح انتقلت من كونها علاقة وجودية وهووية، إلى علاقة نفعية اقتصادية في كثير من السياقات.

الفصل الرابع:
التغير الاجتماعي الناتج عن تطور العمل الفلاحي

تمهيد

يُعدّ العمل الفلاحي في الجزائر من أبرز العوامل التي ساهمت في تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي، ومن ثم في التأثير على مسارات التغير الاجتماعي عبر مختلف الحقب التاريخية. فالفلاحة ليست فقط نشاطًا اقتصاديًا لإنتاج الغذاء، بل هي نمط حياة، ومجال تَشكّل فيه منظومة القيم، وأنماط العلاقات الأسرية، والتراتبية الاجتماعية. ومع تطور هذا القطاع، سواء بفعل السياسات العمومية أو بفعل العوامل التقنية والاقتصادية، شهدت البنية الاجتماعية تحولات عميقة مست جوانب متعددة من الحياة في الريف الجزائري.

لقد انعكست التغيرات في نمط الإنتاج الفلاحي، بداية من مرحلة الاستعمار، ثم في مرحلة ما بعد الاستقلال، مرورًا بالثورة الزراعية، وصولًا إلى إصلاحات اقتصاد السوق، على عدة مظاهر اجتماعية، منها تركيبة الأسرة، أنماط الهجرة، العلاقات المهنية، وتوزيع السلطة داخل المجتمع الريفي. كما ساهم التحول من اقتصاد فلاحي معيشي إلى اقتصاد سوق مفتوح في تغيّر منظومة القيم التقليدية، وظهور صيغ جديدة من العلاقات الاجتماعية، تقوم على المصلحة الفردية بدل التضامن الجماعي.

وقد ساهمت السياسات الزراعية، وخاصة تلك التي رافقت الثورة الزراعية، والتعاونيات، ثم إعادة الهيكلة بعد سنة 1988، في إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية المرتبطة بالزراعة، حيث برزت فئة من الفلاحين الجدد تملك رأس المال والأرض والتقنيات الحديثة، في مقابل تهميش فئة أخرى من صغار الفلاحين والعمال الزراعيين، ما أدى إلى تفكك في النسيج الاجتماعي التقليدي. كما أدى التحول في نمط العيش إلى بروز النزوح الريفي نحو المدن، وارتفاع معدل الهجرة الداخلية، مما أثر على التوازن الديموغرافي وعلى علاقة الأفراد بأرضهم ومجتمعهم الأصلي.

1- تغير نمط المعيشة والهجرة الريفية

1-1 الهجرة نحو المدن (النزوح الريفي)

يمثل النزوح الريفي أحد أبرز مظاهر التغير الاجتماعي في الجزائر خلال العقود الأخيرة، وهو نتيجة مباشرة للتطورات التي طرأت على نمط العمل الفلاحي، سواء من حيث بنيته الإنتاجية أو من حيث السياسات العمومية التي أعادت تشكيل الريف الجزائري. فقد عرف الريف الجزائري، لا سيما منذ الاستقلال، تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، جعلت الكثير من سكانه، وخاصة فئة الشباب، يفقدون الثقة في الفلاحة كمصدر مستقر للدخل والحياة الكريمة، ما دفعهم إلى الهجرة نحو المدن الكبرى بحثًا عن فرص أفضل في الشغل والتعليم والخدمات (الطبّال، 2012، ص 89).

تعود جذور النزوح الريفي إلى الحقبة الاستعمارية، حيث بدأت فرنسا في تهميش البنية الفلاحية التقليدية، ومصادرة الأراضي، مما دفع الكثير من الفلاحين إلى الهجرة القسرية نحو المدن أو أطرافها. إلا أن النزوح أخذ طابعًا أكثر حدّة بعد الاستقلال، خاصة في ظل محدودية نتائج الثورة الزراعية في خلق ديناميكية فلاحية ناجعة، وغياب العدالة في توزيع الأراضي في بعض المناطق، مما أدى إلى استمرار ظاهرة "الفلاح بدون أرض"، أي الفلاح الذي لا يملك وسائل إنتاج تضمن له البقاء داخل الفضاء الريفي (بوزياني، 2013، ص 111).

وقد تضاعفت هذه الظاهرة أكثر مع الإصلاحات الاقتصادية بعد 1988، والتي أفرزت واقعًا زراعيًا غير مستقر، لا يحفّز على الاستقرار المهني والاجتماعي. ففي كثير من الحالات، أصبح الفلاح الجزائري ضحية لسوق مفتوح لا يرحم، ولبيروقراطية التمويل، وتقلّب أسعار المواد الفلاحية. وكنتيجة لذلك، غادر الكثير من الفلاحين أراضيهم، مفضّلين العمل الهش في المدن أو حتى الهجرة غير النظامية نحو الخارج، بدل البقاء في نشاط زراعي منهك وغير مربح (حاجي والعلجة، 1997، ص 147).

هذا النزوح الريفي أدّى إلى نتائج عميقة على مستوى المدن والريف معًا. ففي المدن، ساهم في تشكّل أحياء قصديرية عشوائية، وازدحام سكاني، وارتفاع الطلب على السكن والخدمات، مما زاد من حدة الأزمات الحضرية. أما في الريف، فقد أدى إلى شيخوخة الساكنة، وتراجع الكثافة الديموغرافية، واختفاء بعض المهن التقليدية، وظهور ما يسمى بـ"القرى الشبح"، أي قرى مهجورة أو شبه مهجورة، خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب (الطبّال، 2012، ص 91).

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن النزوح الريفي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هو تعبير عن تغير في المنظومة القيمية والثقافية، حيث بدأت المدينة تمثّل في المخيال الاجتماعي رمزًا للتحضر والتقدم، بينما ارتبط الريف بالتخلف والمعاناة، ما عمّق من الفجوة بين المجالين، وجعل من العودة إلى الريف خيارًا مستبعدًا في نظر الكثيرين من الجيل الجديد.

لكن، ورغم هذا السياق السلبي، ينبغي الإشارة إلى بعض المحاولات الحديثة للدولة من أجل تقليص النزوح الريفي عبر برامج التنمية الريفية المستدامة، ودعم الشباب للاستثمار في الفلاحة الحديثة، وتوفير البنية التحتية، غير أن هذه المبادرات لا تزال محدودة في فعاليتها، بسبب البيروقراطية، وغياب استراتيجية مندمجة وشاملة لإعادة إحياء الريف (بوزياني، 2013، ص 113).

وباختصار، فإن النزوح الريفي في الجزائر يُعد نتيجة معقدة لتغيرات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية، كلها تفاعلت مع تطور العمل الفلاحي، وأنتجت واقعًا جديدًا يفرض على الدولة إعادة النظر في سياساتها الفلاحية والتنموية، إذا ما أرادت فعلاً تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بين المدينة والريف.

2-1 التغير في القيم والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الريفي

شهد المجتمع الريفي الجزائري خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست جوانب عديدة من القيم والعلاقات الاجتماعية، وكان لتطور العمل الفلاحي دور محوري في إعادة تشكيل هذه البنية القيمية التي كانت سابقًا تستند إلى أنماط تقليدية مستقرة. فقد كان الريف الجزائري، إلى غاية منتصف القرن العشرين، يقوم على منظومة قيمية متماسكة، تتمحور حول التضامن الجماعي، الاحترام الشديد للسلطة الأبوية، التعاون بين الأسر، والارتباط الوثيق بالأرض كرمز للهوية والانتماء. لكن مع التحولات التي شهدها القطاع الفلاحي، سواء بسبب الاستعمار أو بعد الاستقلال، بدأ هذا النظام القيمي يعرف تغيرًا تدريجيًا نحو أشكال أكثر فردانية ونفعية (الطبال، 2012، ص 94).

أحد أهم مظاهر هذا التغير هو تراجع قيمة الأرض كرمز اجتماعي وثقافي. ففي السابق، كانت الأرض تمثل مصدر الكرامة والسلطة داخل القرية، ومن لا يملكها يُعتبر خارج دائرة التأثير الاجتماعي. لكن مع إدخال أنماط إنتاج جديدة، ومع تفكك نظام التعاونيات، وتقلص المردودية الاقتصادية للفلاحة، فقدت الأرض هذا البُعد الرمزي، وأصبحت تُنظر إليها أحيانًا كعبء أكثر من كونها مصدر فخر، لا سيما لدى الشباب الذين باتوا يعتبرون الفلاحة نشاطًا تقليديًا لا يتماشى مع طموحاتهم المهنية (بوزياني، 2013، ص 118).

كما ساهمت التحولات الاقتصادية في تفكيك منظومة "التويزة"، وهي شكل تقليدي من التضامن الجماعي في العمل، خاصة أثناء الحصاد أو بناء البيوت، والتي كانت تجسد روح التعاون والتكافل داخل القرية. ومع صعود منطق السوق والفردانية، بدأ هذا الشكل من العمل الجماعي يختفي تدريجيًا، وحلّت مكانه أشكال تعاقدية قائمة على الأجر أو الخدمة المدفوعة، ما أدى إلى إضعاف الروابط الاجتماعية القديمة، وتراجع الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع الريفي (الطبال، 2012، ص 95).

من جهة أخرى، ساهمت الهجرة الريفية نحو المدن، وخاصة بين الشباب، في إحداث نوع من "الصدمة الثقافية"، حيث بدأ هؤلاء الشباب يعودون إلى قراهم محملين بقيم وأنماط سلوكية حضرية، مثل اللباس الحديث، وانتشار الهواتف والإنترنت، ما جعل الفجوة تتسع بين الأجيال داخل الأسرة الريفية. كما بدأت تظهر أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية تقوم على المصلحة والمنفعة الشخصية، بدل الانتماء للجماعة أو الطائفة أو العرش، وهو ما عبّر عنه بعض الباحثين بـ"أزمة الانتماء المحلي" داخل المجتمع الريفي (حاجي والعلجة، 1997، ص 153).

وقد أدى ذلك إلى تغير مكانة بعض الفئات الاجتماعية داخل الريف. ففي حين كانت السلطة تُمنح تقليديًا لكبار السن أو شيوخ العروش، بدأت تتحول تدريجيًا نحو الفئات المتعلمة،

أو نحو من يملكون رأس المال الزراعي والتجهيزات الحديثة، ما ساهم في تغير التراتبية الاجتماعية، وظهور قيادات محلية جديدة، لا تستند بالضرورة إلى الشرعية التقليدية، بل إلى الكفاءة أو النفوذ الاقتصادي.

كما لا يمكن إغفال تأثير الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، التي غزت الريف، وأسهمت في إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بأدوار المرأة والأسرة. فقد بدأت تظهر مطالب جديدة بالمساواة في العمل والمشاركة الاقتصادية، وبرزت حالات خروج المرأة الريفية من الفضاء المغلق للأسرة إلى سوق العمل الفلاحي أو حتى التعاوني، مما غيّر من طبيعة العلاقات بين الجنسين، وأحدث توترات في بعض الأحيان بين القيم التقليدية والنمط الحديث (بوزياني، 2013، ص 120).

وبناءً عليه، فإن تغير القيم والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الريفي الجزائري لم يكن معزولًا عن التغيرات التي مست القطاع الفلاحي، بل كان انعكاسًا مباشرًا لها. فكل تحول في نمط الإنتاج الزراعي، وكل سياسة عمومية تمس الفلاحة، كانت تُحدث بالضرورة تفاعلات اجتماعية، تُعيد تشكيل البنية الرمزية للعلاقات والقيم. وهذا ما يؤكد أن التغير الاجتماعي في الريف لا يمكن فهمه بمعزل عن مسار الفلاحة وتطورها في الجزائر.

2 التغير في التركيبة العائلية والمهنية

2-1 تقلص الأسرة من الممتدة إلى النووية

لطالما شكّلت الأسرة الممتدة، التي تضم الأبوين والأبناء والأحفاد وأحيانًا الأعمام والأصهار، الوحدة الأساسية في المجتمع الريفي الجزائري، خصوصًا في المجتمعات الفلاحية التي تتطلب تعاونًا دائمًا في العمل الزراعي وفي تدبير شؤون الحياة اليومية. وقد كانت هذه الأسرة تقوم على روابط قوية من القرابة والدم، تُعزَّز بمبادئ الطاعة والاحترام للأكبر سنًّا، وبقيم التضامن والمساعدة المتبادلة، حيث يتقاسم جميع أفرادها المسؤوليات، بما فيها العمل في الحقول، تربية المواشي، وتدبير الموارد (الطبال، 2012، ص 97).

لكن مع تطور نمط العمل الفلاحي وتغير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للريف، خاصة بعد الاستقلال وما تبعه من ثورات زراعية، ثم إصلاحات السوق بعد سنة 1988، بدأت الأسرة الممتدة تفقد دورها المركزي، لتحل محلها الأسرة النووية، التي تتكون غالبًا من الزوجين وأطفالهما فقط. ويعود هذا التغير إلى عدة أسباب متداخلة، منها النزوح الريفي نحو المدن، حيث يضطر الفرد إلى العيش في فضاء حضري ضيق لا يسمح باستيعاب الأسرة الكبيرة، ومنها كذلك التحولات في نمط المعيشة التي فرضت نوعًا من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للأبناء عن أسرهم الأصلية (بوزياني، 2013، ص 126).

وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن تقلص الأسرة الريفية من الممتدة إلى النووية ليس مجرد ظاهرة ديموغرافية، بل هو تغير بنيوي في العلاقات الاجتماعية والأدوار داخل الأسرة. فمع تراجع الاعتماد على العمل الفلاحي اليدوي، وتحول العديد من أفراد الأسرة إلى العمل خارج المجال الزراعي، تقلصت الحاجة إلى بقاء الأسرة مجتمعة، وأصبح لكل فرد طموحاته ومجاله الخاص، ما أدى إلى تفكك الأواصر التقليدية، وتراجع الدور الاجتماعي للأجداد والجيل الأكبر سنًا (الطبال، 2012، ص 98).

كما لعبت السياسات السكنية، مثل برامج البناء الريفي والسكن الريفي المدعّم، دورًا في هذا التحول، حيث شجعت على استقلالية الأسر الشابة، ومنحتها إمكانية الاستقرار في مساكن خاصة، بدل البقاء في المنازل العائلية الكبيرة. وقد ساهم ذلك في إعادة تشكيل النموذج الأسري السائد في الريف، وأدى إلى بروز ثقافة جديدة تقوم على الاستقلالية بدل التبعية، والفردانية بدل الجماعية.

من جهة أخرى، ترافق تقلص الأسرة مع تغير في أدوار الجنسين داخل العائلة. فبعدما كانت المرأة الريفية تلعب دورًا ثانويًا ومحوريًا في العمل المنزلي والزراعي ضمن إطار الأسرة الممتدة، أصبحت في الأسرة النووية تشارك في اتخاذ القرار، وأحيانًا في تدبير الموارد وحتى العمل خارج البيت، خاصة في التعاونيات أو برامج التنمية الريفية، وهو ما أعاد صياغة العلاقات الزوجية والأبوية في اتجاهات جديدة تتسم أحيانًا بالصراع وأحيانًا بالتفاوض على الأدوار (حاجي والعلجة، 1997، ص 159).

ورغم أن هذا التحول نحو الأسرة النووية مكّن البعض من الأسر الريفية من الاستقلال الاجتماعي وتحسين شروط العيش، إلا أنه أدى كذلك إلى تآكل الرأسمال الاجتماعي التقليدي، كالدعم المتبادل، والرعاية الجماعية للمسنين، والتعليم القيمي، ما جعل الأفراد، خاصة كبار السن، أكثر عرضة للعزلة والتهميش، خصوصًا في المناطق التي عرفت هجرة مكثفة.

وبناءً عليه، فإن تقلص الأسرة الريفية من الممتدة إلى النووية ليس مجرد نتيجة طبيعية لتغير الزمن، بل هو انعكاس مباشر لتطور العمل الفلاحي، وتغير أنماط الحياة، والسياسات السكنية والاقتصادية، ما يجعل من هذا التحول موضوعًا مركزيًا في فهم التغير الاجتماعي داخل الريف الجزائري الحديث.

2-2 الطبقات الاجتماعية المتعلقة بالفلاحة المدنية

شهدت البنية الطبقية في المجتمع الريفي الجزائري تحوّلًا تدريجيًا، لا سيما مع انتقال الفلاحة من طابعها التقليدي القائم على الإنتاج المعيشي والاكتفاء الذاتي إلى نمط فلاحي أكثر ارتباطًا باقتصاد السوق، وهي مرحلة يُشار إليها غالبًا بالفلاحة المدنية أو "الفلاحة التجارية/الاستثمارية"، التي تميزت بظهور طبقات اجتماعية جديدة تتجاوز التصنيفات

التقليدية للفلاح (صغير، متوسط، عامل زراعي)، وتعكس تمايزًا اجتماعيًا واقتصاديًا على ضوء رأس المال، والتمويل، وملكية الأرض، والمعرفة التقنية (الطبّال، 2012، ص 102).

في ظل هذا التطور، برزت فئة جديدة تُعرف بـ"الفلاح المستثمر" أو "البرجوازية الفلاحية"، وهي طبقة استفادت من برامج الدعم الفلاحي، ومن العقود الامتيازية التي أتاحت لها استغلال مساحات واسعة من الأراضي، خاصة في إطار إصلاحات ما بعد 1988. وتميزت هذه الطبقة بقدرتها على توظيف التقنيات الحديثة، وامتلاك الآلات، والاستعانة بالخبرة الفلاحية المسنودة بالمؤهلات الأكاديمية أحيانًا، ما مكنها من تحقيق تراكم اقتصادي كبير، بل والدخول في شبكات التسويق الوطنية والدولية، لا سيما في قطاعات الخضروات والفواكه والحبوب (بوزياني، 2013، ص 131).

في المقابل، تراجعت مكانة الفلاح التقليدي الصغير الذي يعتمد على وسائل إنتاج بدائية، ويملك مساحات ضئيلة بالكاد تكفي لسد حاجيات أسرته. وقد أظهرت الأبحاث الميدانية أن هذه الفئة أصبحت تُعاني من التهميش المزدوج: أولًا بسبب ضعف قدرتها على المنافسة في السوق المفتوح، وثانيًا بسبب ضعف وصولها إلى الدعم العمومي أو التمويلات البنكية، نظرًا لغياب الضمانات الكافية، وغياب التأطير التقني المناسب (حاجي والعلجة، 1997، ص 164).

أما العمال الزراعيون، الذين كانوا في السابق جزءًا من الأسرة الفلاحية أو من التعاونيات الجماعية، فقد أصبحوا يُشكلون طبقة هشّة وغير مستقرة، تعتمد على العمل الموسمي المؤقت في الضيعات الكبرى، بدون ضمانات اجتماعية أو حماية قانونية حقيقية. وتُعد هذه الفئة الأكثر تضررًا من تحرير السوق، حيث باتت تعاني من تقلبات الأسعار، واستغلال رب العمل، وانعدام فرص الترقية الاجتماعية (الطبّال، 2012، ص 104).

وقد أدت هذه التمايزات الطبقية إلى إعادة تشكيل الهرمية الاجتماعية داخل المجتمع الريفي، فلم يعد الاحترام يُمنح بناءً على السن أو الانتماء العائلي، بل على أساس الملكية والاستثمار والقدرة الإنتاجية. وأدى هذا إلى احتكاكات اجتماعية بين الطبقات، وخصوصًا بين الفلاح الصغير والفلاح المستثمر، حيث يُنظر إلى الأخير أحيانًا كقوة جديدة تُهدد التوازن الاجتماعي، بسبب استحواذه على الموارد، واحتكاره السوق، واستقطابه لليد العاملة من القرى المجاورة (بوزياني، 2013، ص 133).

من جانب آخر، ظهرت فئة فلاحية "مركّبة"، تجمع بين العمل الزراعي والنشاطات التجارية أو الحرفية أو حتى الوظيفة العمومية، وهي طبقة هجينة تعكس تعدد مصادر الدخل في الريف الجزائري المعاصر، خاصة مع تراجع مردودية النشاط الزراعي وحده. كما ساهم التعليم والهجرة في بروز فئة من "الفلاحين الجدد" الذين عادوا إلى الاستثمار في الزراعة كمشروع اقتصادي، وليس كامتداد تقليدي للنشاط الأسري، ما يعكس تحول الفلاحة إلى مجال تنافسي أكثر مما هو فضاء تقليدي للعيش.

بناءً عليه، فإن تطور الفلاحة المدنية في الجزائر لم يكن مجرد تحول في وسائل الإنتاج، بل أعاد هيكلة المجتمع الريفي من الداخل، وأنتج طبقات اجتماعية جديدة تتمايز على أساس اقتصادي وتقني، بدل الانتماءات التقليدية. وهذا ما يفرض إعادة النظر في السياسات الفلاحية من منظور اجتماعي، يضمن العدالة والإنصاف بين مختلف الفئات، ويحمي الفلاحين الصغار من التهميش والإقصاء.

3. السياسات الجديدة المتعلقة بالقطاع الفلاحي وأثرها

أ- 3-1 برامج الدعم الفلاحي

في إطار سعي الدولة الجزائرية إلى تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، تم اعتماد مجموعة من السياسات العمومية التي تهدف إلى دعم الفلاحين وتحفيز الاستثمار في المجال الزراعي، خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة. ويأتي هذا التوجه في ظل التحديات التي عرفها القطاع خلال التسعينيات، من تراجع الإنتاج، وهجرة اليد العاملة الزراعية، وازدياد الاعتماد على الاستيراد. وبناءً عليه، أطلقت السلطات مجموعة من برامج الدعم الفلاحي التي شكلت أحد محاور التدخل الاستراتيجي في الريف، بهدف إحياء النشاط الزراعي، وتحسين ظروف عيش الفلاحين، والحد من النزوح الريفي (بوزياني، 2013، ص 140).

من أبرز هذه البرامج نجد الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (CNDA)، الذي وُضع تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يوفّر تمويلات على شكل قروض مدعمة موجهة لاقتناء العتاد، تحسين البذور، تهيئة الأراضي، وإنشاء مشاريع فلاحية جديدة. كما تم تدعيم هذا الصندوق بآليات تحفيزية، مثل نسب الفوائد المخفضة، وفترات السماح في التسديد، خاصة للفئات الشابة أو حاملي الشهادات الجامعية الراغبين في ولوج المجال الزراعي (الطبال، 2012، ص 109).

كما أُطلقت برامج أخرى مثل البرنامج الوطني للزراعة الجبلية (PNDH)، الذي يهتم بالمناطق ذات الطابع التضاريسي الصعب، ويهدف إلى تثبيت السكان في مناطقهم من خلال توفير مشاريع صغيرة للري، تربية الماشية، أو غراسة الأشجار المثمرة. وكذلك برنامج دعم التجديد الريفي الذي يستهدف إعادة هيكلة الفضاءات الريفية وتوفير التجهيزات الأساسية، بهدف جعل الريف فضاءً للعيش المنتج، وليس فقط مصدراً للهجرة (بن زرارة، 2015، ص 67).

ورغم الأهداف النبيلة لهذه البرامج، إلا أن الواقع الميداني أظهر أن فعاليتها كانت متفاوتة من منطقة إلى أخرى، بل ومن فئة اجتماعية إلى أخرى. فقد استفاد أساسًا من هذه البرامج الفلاحون الكبار أو أصحاب النفوذ المحلي، بينما ظلت فئة واسعة من الفلاحين الصغار والمزارعين التقليديين عاجزة عن الاستفادة منها، إما لضعف المستوى التعليمي، أو لتعقيد

الإجراءات الإدارية، أو لغياب الضمانات المطلوبة من طرف البنوك (بوزياني، 2013، ص 144).

وقد أدى هذا إلى نوع من التفاوت الطبقي داخل المجتمع الفلاحي، حيث تعززت مكانة الفلاح المستثمر، في حين ظلت الفئات الهشة خارج دائرة الاستفادة الحقيقية. كما تم تسجيل حالات من سوء التسيير والفساد، تمثلت في استفادة بعض "الفلاحين الورقيين" من التمويلات دون إنجاز المشاريع فعليًا، مما أثّر سلبًا على مصداقية البرامج، وعلى ثقة السكان في جدوى السياسات العمومية (الطبال، 2012، ص 110).

من جهة أخرى، تشير عدة تقارير إلى أن برامج الدعم الفلاحي لم تكن دائمًا مندمجة ضمن رؤية تنموية شاملة، بل اتسمت أحيانًا بالتشتت وضعف التنسيق بين القطاعات المعنية (الري، النقل، التمويل، التكوين)، مما جعل العديد من المشاريع تفشل بسبب غياب الربط بالكهرباء، أو الطرق، أو الأسواق. كما ظل العنصر البشري، أي تكوين الفلاحين وتأطيرهم، نقطة ضعف أساسية، حيث لم تُواكب التكنولوجيات الزراعية الجديدة بسياسات فعالة في التكوين المهني الزراعي (بن زرارة، 2015، ص 70).

وعليه، فإن برامج الدعم الفلاحي، رغم أهميتها كأداة لتحفيز التنمية الزراعية، إلا أنها لم تنجح بعد في خلق تحول حقيقي في حياة الفلاحين، ولا في إحداث طفرة إنتاجية شاملة. فهي بحاجة إلى إصلاحات هيكلية تعزز الشفافية، والعدالة في التوزيع، وتتكامل مع باقي البرامج التنموية، حتى تساهم فعلاً في تحسين المردودية، والحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل الريف الجزائري.

2-3 التنمية الريفية المستدامة

تُعد التنمية الريفية المستدامة أحد المفاهيم المركزية في السياسات الحديثة المتعلقة بالفلاحة والمجال الريفي، وهي تمثل انتقالًا من الرؤية التقليدية التي اختزلت الريف في مجرد فضاء للإنتاج الفلاحي، نحو تصور أشمل يعتبره مجالًا للحياة، تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية. وقد تبنت الجزائر هذا التوجه منذ مطلع الألفية الثالثة، عبر عدة برامج وخطط وطنية تهدف إلى إحداث تنمية متكاملة في الريف، تقطع مع منطق الإغفال والإقصاء الذي عانى منه هذا المجال لعقود طويلة (الطبّال، 2012، ص 114).

يقوم مفهوم التنمية الريفية المستدامة على جملة من المبادئ، أهمها: العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد، صون البيئة الطبيعية، الحفاظ على التراث الثقافي، تمكين المرأة الريفية، وتثمين النشاطات غير الفلاحية. وقد نصّ القانون التوجيهي للتنمية الفلاحية والريفية رقم 0816 الصادر سنة 2008 على أهمية هذا النمط من التنمية، باعتباره ركيزة لإعادة التوازن بين المناطق، وتقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية، وتحقيق الاندماج الوطني (الجريدة الرسمية، 2008، ص 3).

ومن أبرز البرامج التي أطلقتها الدولة الجزائرية في هذا الإطار، برنامج التجديد الريفي، الذي يسعى إلى إعادة تأهيل القرى، وتحسين البنية التحتية، ودعم الأنشطة المدرة للدخل خارج الفلاحة، مثل الصناعات التقليدية، السياحة الريفية، وتربية النحل. وقد تم تنفيذ مئات المشاريع عبر مختلف ولايات الوطن، خاصة في مناطق الظل والمناطق الجبلية، مع التركيز على إشراك السكان المحليين في التخطيط والتنفيذ (بن زرارة، 2015، ص 73).

غير أن مبدأ الاستدامة في التنمية الريفية يواجه تحديات كبيرة، في مقدمتها الاستمرارية وضعف التنسيق بين القطاعات. فكثير من المشاريع الريفية التي أُنجزت في إطار الدعم العمومي كانت ظرفية، مرتبطة ببرامج محدودة زمنًا وميزانية، دون أن تتكامل مع السياسات البيئية، التعليمية، والثقافية. كما أن التركيز المفرط على الجانب الفلاحي أحيانًا أهمل بقية جوانب الحياة الريفية، كالثقافة المحلية، الحوكمة المحلية، أو مشاركة النساء والشباب في صنع القرار (الطبال، 2012، ص 116).

إلى جانب ذلك، تواجه التنمية الريفية المستدامة في الجزائر إشكالية التغير المناخي وتدهور الموارد الطبيعية، خاصة التصحر، وتراجع المياه الجوفية، وانجراف التربة، ما يتطلب إدماج أوسع للبعد البيئي في تخطيط المشاريع الفلاحية، واعتماد أنماط زراعية تراعي الهشاشة الإيكولوجية لبعض المناطق، كالساحل والهضاب العليا والجنوب.

ومن الملاحظ أيضًا أن تحقيق تنمية ريفية مستدامة لا يقتصر على توفير الإمكانيات المادية فحسب، بل يتطلب بناء قدرات بشرية محلية، من خلال التكوين المهني، التأطير التقني، دعم الجمعيات المحلية، وتعزيز دور المجالس القروية، حتى يصبح الفلاح والمواطن الريفي فاعلًا حقيقيًا في مشروعه التنموي، لا مجرد مستفيد سلبي.

وبناءً عليه، فإن التنمية الريفية المستدامة في الجزائر تمثل فرصة حقيقية لإعادة الاعتبار للمجال الريفي، وتحقيق التوازن الجهوي، ومواجهة التهميش والتفاوت الاجتماعي. إلا أن نجاحها رهين بإرادة سياسية واضحة، وتنسيق مؤسساتي فعّال، وإشراك فعلي للسكان المحليين في مختلف مراحل التنمية، بما يُحقق تحوّلاً حقيقياً في الريف، ويضمن بقاء السكان فيه بكرامة واستقرار.

خاتمة

أظهر التحليل النظري والميداني لموضوع التغير الاجتماعي الناتج عن تطور العمل الفلاحي في الجزائر، وخصوصًا من خلال تمثلات الشباب القاطنين بإقليم ولاية المدية، أن التحول الفلاحي لم يكن مجرد عملية اقتصادية معزولة، بل كان محفزًا أساسياً لإعادة تشكيل البنى الاجتماعية، والهويات المحلية، وأنماط العلاقات داخل المجتمع الريفي. وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الشباب، رغم تباين مواقفهم، يقرّون بوجود تغيرات عميقة مست جوانب متعددة من حياتهم اليومية، وعلى رأسها القيم، أنماط المعيشة، والأدوار الاجتماعية.

ففيما يتعلق بنمط المعيشة والهجرة الريفية، بيّنت نتائج الاستمارات والمقابلات أن فئة واسعة من الشباب لم تعد ترى في العمل الفلاحي مجالًا جاذبًا، بل تعتبره مرتبطًا بالمعاناة، غياب الاستقرار، وتراجع المكانة الاجتماعية، مما يدفعهم إلى التفكير في الهجرة نحو المدن أو إلى الخارج، بحثًا عن بدائل اقتصادية أكثر استقرارًا ومكانة اجتماعية أعلى. كما تم تسجيل تراجع في القيم الجماعية التقليدية، مثل التعاون والتكافل، لصالح قيم فردانية حديثة تعكس متغيرات الواقع الجديد، حيث أصبحت المصلحة الفردية، النجاح الشخصي، والحرية في اختيار العمل، من أبرز التوجهات القيمية لدى هذه الفئة.

أما من حيث التحولات في التركيبة الأسرية والمهنية، فقد أظهرت الدراسة تراجع النموذج الأسري الممتد في الريف، مقابل بروز الأسرة النووية، بسبب تغير الأدوار الإنتاجية داخل البيت، وتراجع الاعتماد على الزراعة كمورد أساسي. كما كشفت الدراسة عن بروز فئات جديدة من الفلاحين، خاصة من فئة المستثمرين أو "البرجوازية الفلاحية"، ما أدى إلى تغير في التقسيم الطبقي داخل المجتمع الريفي، وخلق نوع من التفاوت بين من يملكون الوسائل الحديثة ومن لا يزالون يعانون من الهشاشة الزراعية.

وفيما يخص السياسات الفلاحية والدعم الحكومي، فقد انقسمت آراء الشباب بين من يرى في هذه البرامج فرصةً للنهوض بالقطاع، وبين من يعتبرها غير فعالة بسبب غياب العدالة في التوزيع، ضعف المتابعة، ووجود عوائق بيروقراطية. أما برامج التنمية الريفية المستدامة، فقد لاقت بعض التقدير، لكنها ما تزال بعيدة عن تحقيق دمج حقيقي للشباب في المشاريع الفلاحية، نظرًا لغياب التكوين الفعلي، وندرة التأطير، وضعف التحفيز المعنوي والاجتماعي.

خلاصة القول، إن تطور العمل الفلاحي في الجزائر، خصوصًا في إقليم ولاية المدية، قد ولّد ديناميكيات اجتماعية متشابكة، ساهمت في تفكيك بعض المكونات التقليدية للمجتمع الريفي، وأنتجت فضاءات جديدة لتفاعل الشباب مع محيطهم. إلا أن هذا التغير لا يسير دومًا نحو التحديث، بل يشوبه أحيانًا التهميش، الفجوة القيمية، وفقدان المعنى الاجتماعي للعمل الفلاحي.

ومن هنا تبرز ضرورة إعادة التفكير في السياسات الفلاحية من منظور اجتماعي، يأخذ بعين الاعتبار تمثلات الشباب، ويعمل على تعزيز اندماجهم في مشاريع التنمية المحلية.

الجانب التطبيقي
الدراسة الميدانية
وتحليل البيانات

تمهيد

يمثل هذا الفصل تتويجًا للجانب النظري من المذكرة، إذ ينتقل من استعراض المفاهيم والسياقات التاريخية والسياسات العمومية المرتبطة بالعمل الفلاحي والتغير الاجتماعي، إلى محاولة استكشافها ميدانيًا داخل المجتمع المحلي. وقد وقع اختيارنا على ولاية المدية بوصفها نموذجًا يعكس التداخل بين الفلاحة التقليدية والتحولات الاجتماعية الحديثة، مع التركيز على الشباب القروي بوصفهم الفاعل المستقبلي في استمرار أو تراجع النشاط الفلاحي.

ينطلق هذا الفصل من رؤية سوسيولوجية ميدانية، تعتمد على جمع بيانات كمية وتحليلها بهدف فهم العلاقة المتبادلة بين العمل الفلاحي والتحولات البنيوية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الريفي المحلي. وتكمن أهمية هذه المقاربة التطبيقية في أنها تمنح الدراسة طابعًا تجريبيًا يعزز الفرضيات المطروحة، وتُمكّن من اختبار مدى انطباق التصورات النظرية على الواقع الاجتماعي المعيش.

وقد تم بناء أدوات البحث وجمع المعطيات من خلال استبيان وُزّع على عينة قصدية من 80 شابًا ، ينتمون إلى مناطق مختلفة من إقليم ولاية المدية (المدية المركز، قصر البخاري، البرواقية، وأولاد عنتر)، وهو تنوع مكاني يعكس تفاوتات اجتماعية واقتصادية داخل نفس الولاية. وقد تم تنظيم هذا الفصل في مجموعة من المحاور تعالج خصائص العينة، توزيعها حسب الجنس، السن، والمستوى الدراسي، إضافة إلى تحليل ارتباط هذه الخصائص بسلوكيات ومواقف المستجوبين تجاه العمل الفلاحي، المكننة، الهجرة، التوريث، ونمط النشاط.

يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن الأنماط الجديدة في التفاعل مع الفلاحة، ومدى ارتباطها بالتحول القيمي والتمثلات الاجتماعية، خاصة لدى فئة الشباب، باعتبارها الفئة الأكثر عرضة للتأثر بالتحولات الاقتصادية والثقافية. كما يُسلّط الضوء على مدى نجاح السياسات العمومية في استقطاب هذه الفئة نحو العمل الفلاحي، أو فشلها في ذلك، مما يفتح المجال لنقاش معمّق حول دور الدولة والمجتمع في تحقيق تنمية ريفية مستدامة وشاملة.

1. منهجية الدراسة الميدانية وتحليل المتغيرات:

طبيعة الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث السوسيولوجية الوصفية – التفسيرية، التي تهدف إلى وصف الظواهر الاجتماعية وتحليل علاقاتها، وخصوصًا العلاقة بين التحولات في العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي لدى الشباب القروي.

2. منهج البحث:

اعتمدنا على المنهج الكمي من خلال تصميم استبيان مغلق وشبه مغلق، موجه لعينة قصدية مكونة من شباب ينتمون إلى أسر فلاحية أو يمارسون نشاطًا فلاحيًا في ولاية المدية. وقد تم اعتماد هذا المنهج لكونه يسمح بجمع بيانات قابلة للقياس والمقارنة والتحليل الإحصائي.

3. مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب القروي الناشط أو المنتمي لعائلات تمارس العمل الفلاحي داخل إقليم ولاية المدية. تم انتقاء عينة قصدية من 80 فردًا، تتراوح أعمارهم بين 18 و42 سنة، موزعين على أربع بلديات مختلفة، بهدف تمثيل أكبر قدر ممكن من التنوع الجغرافي والاجتماعي داخل الإقليم.

4. أداة جمع البيانات:

تمثلت أداة البحث في استبيان مهيكل صمم ليتماشى مع إشكالية الدراسة وفرضياتها. شمل الاستبيان أسئلة تتعلق بالجنس، السن، المستوى الدراسي، نوع النشاط الفلاحي، استخدام المكننة، نية التوريث، تأثر العمل بالهجرة، ورغبة الأبناء في الاستمرار بالمهنة.

5. تحليل المتغيرات:

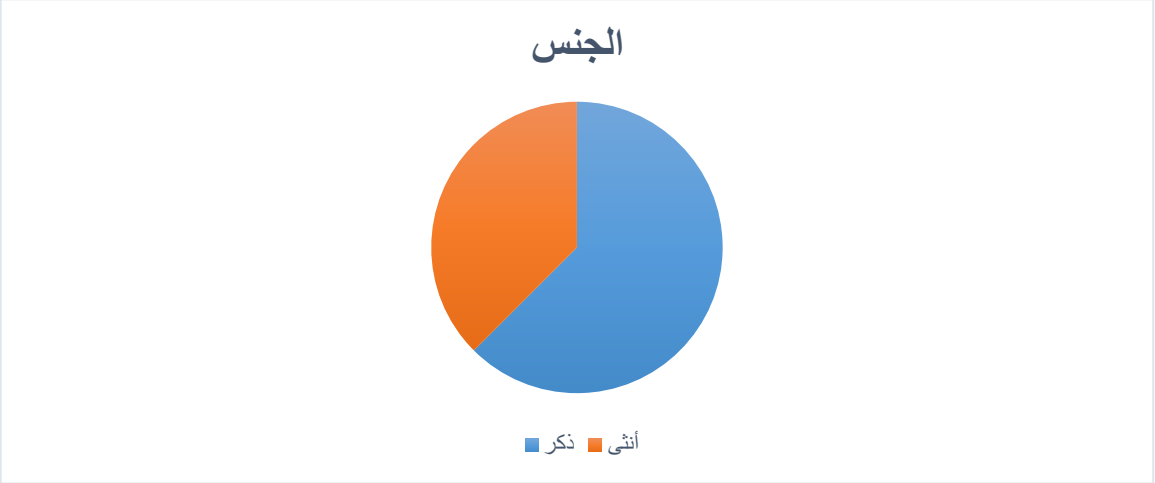
تم اعتماد التحليل التكراري والنسب المئوية كوسيلة لقراءة البيانات، مع تفسيرها سوسيولوجيًا بما يتماشى مع السياق العام للدراسة. وقد تم تنظيم النتائج وتحليلها ضمن محاور رئيسية تشمل: الخصائص العامة للعينة، مستوى التعليم، النوع الاجتماعي، النشاط الفلاحي، والهجرة، وغيرها.

2. عرض وتحليل نتائج الاستبيان

التوزيع حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	50	62.5%
أنثى	30	37.5%
المجموع	**80**	**100%**

جدول رقم (01) يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس



شكل رقم (01) يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس

التحليل:

تشير المعطيات إلى أن العينة المبحوثة تتكون كليًا من فئة الشباب (18 – 42 سنة)، وهي الفئة الاجتماعية الأكثر حساسية تجاه التغيرات القيمية والاقتصادية في الوسط الريفي. هذا التركيز العمري يُعد ذا دلالة قوية، إذ يعكس أن موضوع التغير الاجتماعي في الريف لا يمكن معالجته دون فهم تصورات الشباب وتمثلاتهم للعمل الفلاحي، خاصة في ظل تراجع جاذبية الفلاحة التقليدية، وارتفاع مستويات الطموح نحو الأنشطة الحضرية.

كما يُشير هذا التركيب العمري إلى أن الشباب يمثلون الفاعل الرئيسي في ديناميكية التغير، سواء باعتبارهم ورثة الأرض والمهنة، أو باعتبارهم الجيل الذي يُعيد بناء القيم في ظل اقتصاد السوق، التعليم، والهجرة. وهذا يعزز فرضية أن التحول في العمل الفلاحي ليس تقنيًا فقط، بل هو أيضًا تحول في البنية الاجتماعية من خلال تجديد الفاعلين.

الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
من 18 إلى 42 سنة	80	100%

جدول رقم (02) يمثل توزيع المبحوثين حسب الفئة العمرية



شكل رقم (02) يمثل توزيع المبحوثين حسب الفئة العمرية

التحليل:

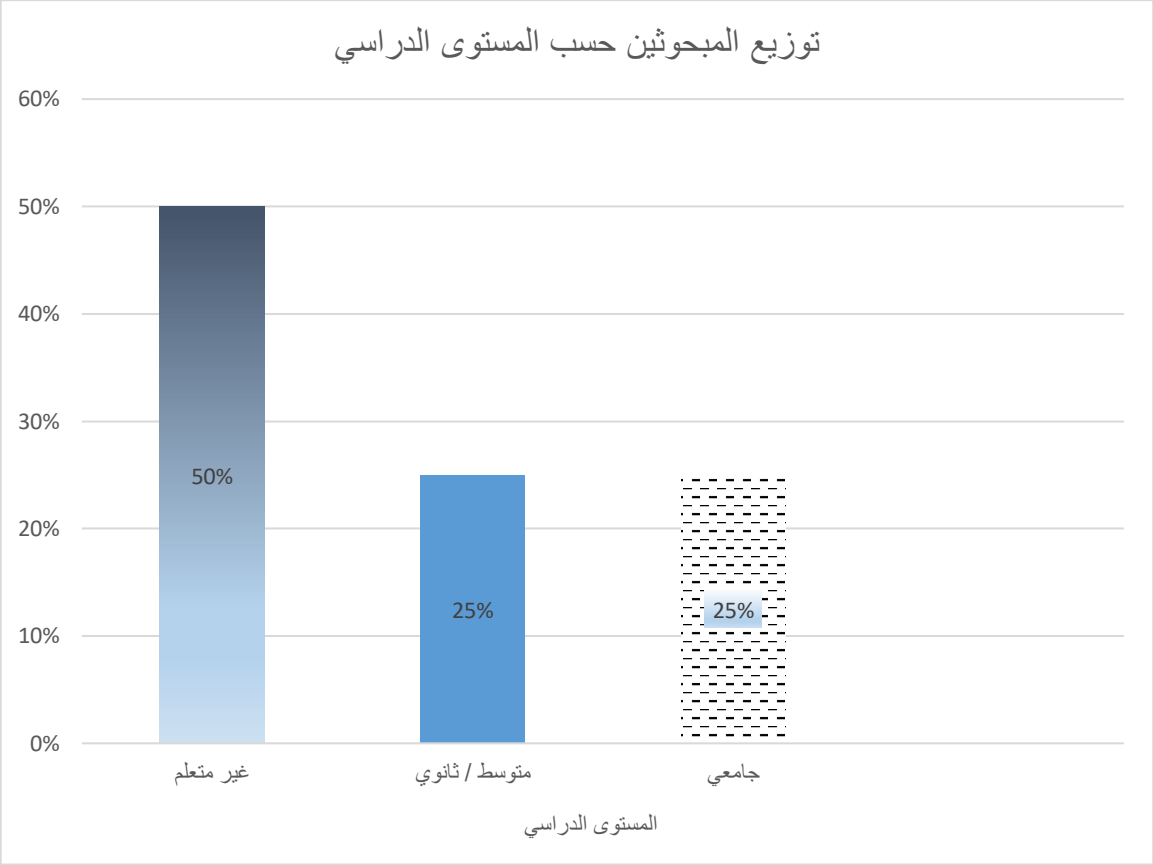
تُظهر نتائج هذا الجدول أن الذكور يُمثلون الأغلبية في عينة الدراسة بنسبة 62.5%، وهو ما يعكس إلى حد بعيد الواقع السوسيوثقافي للوسط الريفي الجزائري، حيث لا يزال العمل الفلاحي يُصنف اجتماعيًا كنشاط ذكوري بامتياز، يرتبط بالجهد البدني والعمل في الحقول. ومع ذلك، فإن نسبة 37.5% من الإناث المشاركات تُعدّ مؤشرًا مهمًا على تزايد انخراط المرأة الريفية، وخاصة الشابة، في الشأن الفلاحي والاجتماعي على السواء.

هذه النسبة النسوية لا تُشير فقط إلى المشاركة الفعلية في العمل، بل أيضًا إلى التحول في تمثلات الأدوار الاجتماعية، حيث لم تعد المرأة في الريف محصورة في المهام المنزلية التقليدية، بل باتت فاعلة اقتصاديًا، ومشاركة في الرأي والممارسة داخل الفضاء الفلاحي. وهو ما يتقاطع مع التغير الاجتماعي الذي رصدته الدراسة، والمتمثل في تحول مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع القروي.

المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	العدد	النسبة المئوية
غير متعلم	40	50%
متوسط / ثانوي	20	25%
جامعي	20	25%
المجموع	**80**	**100%**

جدول رقم (03) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي



شكل رقم (03) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي

التحليل:

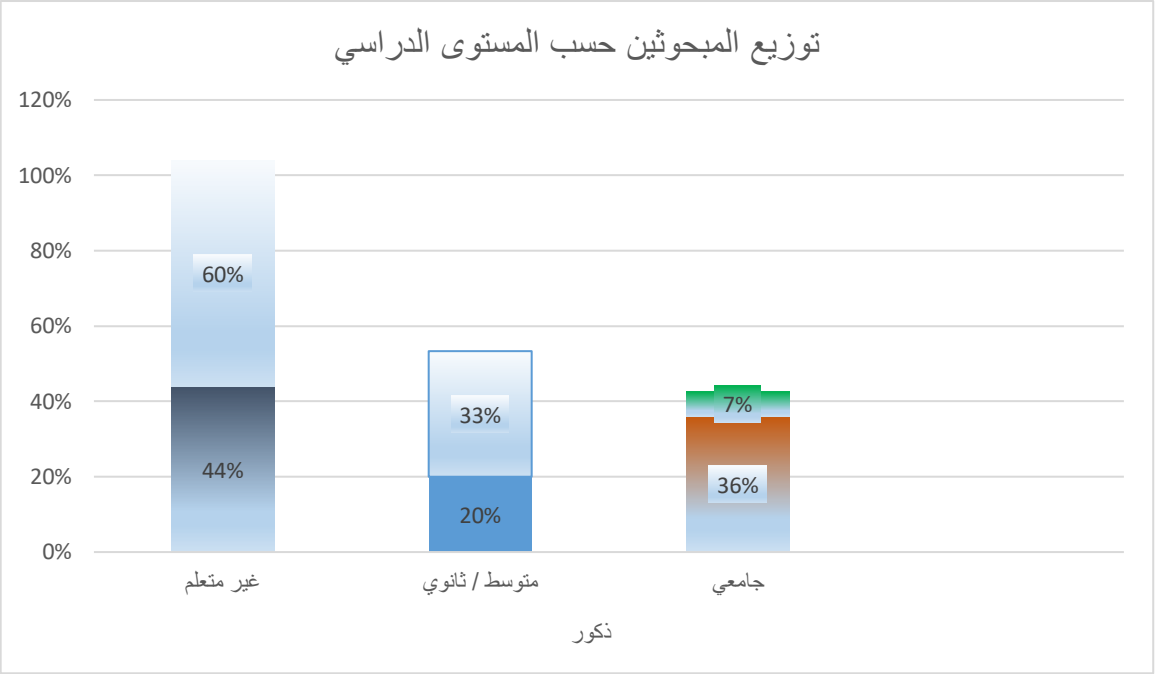
تعكس هذه المعطيات واقعًا متباينًا داخل المجتمع الريفي، حيث لا يزال نصف العينة (50%) غير حاصلين على أي مستوى تعليمي، مما يشير إلى استمرارية الهشاشة التعليمية في الوسط الفلاحي، رغم كل برامج التمدرس. ومع ذلك، فإن وجود نسبة 25% من الشباب الحاصلين على تعليم جامعي يُعد مؤشراً مهمًا على التحولات القيمية والمعرفية داخل المجتمع القروي.

هذا التباين في المستوى التعليمي يدلّ على وجود ازدواجية ثقافية بين فئات تحتفظ بتمثلات تقليدية للعمل والأرض، وأخرى بدأت تتبنى نظرة جديدة للفلاحة من خلال العلم والتقنيات الحديثة، وهو ما يفسّر جزئيًا الصراع القيمي الذي يرافق التغير الاجتماعي في الريف. ويمكن القول إن الفئة المتعلمة قد تمثل رافعة للتحديث الفلاحي، بشرط أن تتوفر لها السياسات المحفزة للاستقرار والمشاركة الاقتصادية الفعالة.

المستوى الدراسي حسب الجنس

المستوى الدراسي	ذكور	إناث	المجموع
غير متعلم	22	18	40
متوسط / ثانوي	10	10	20
جامعي	18	2	20
المجموع	50	30	80

جدول رقم (04) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والجنس



شكل رقم (04) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والجنس

التحليل:

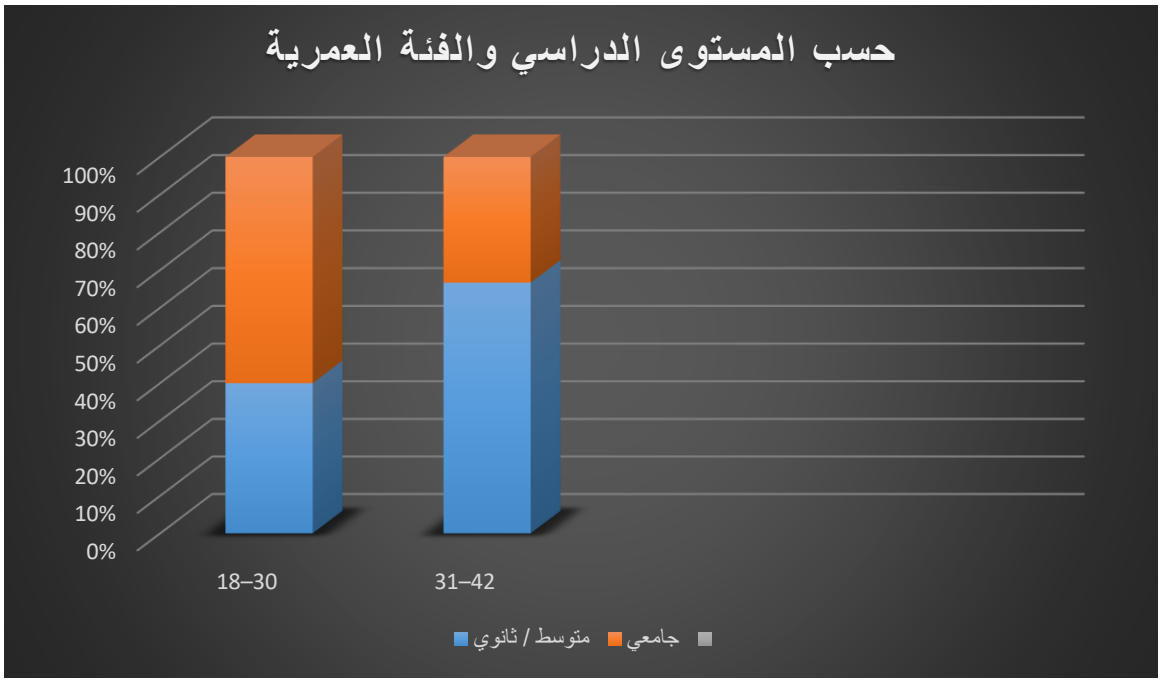
يُظهر هذا الجدول أن التعليم الجامعي يتمركز بوضوح عند الذكور (18 من أصل 20)، بينما تسجل الإناث معدلات أكبر في المستوى غير المتعلم أو المتوسط. وهذا يُحيل إلى فجوة تعليمية قائمة على النوع الاجتماعي في المجتمع القروي، رغم التقدم الحاصل في تمدرس الفتيات خلال العقود الأخيرة. ويعكس ذلك أن الوصول إلى التعليم العالي لا يزال محكومًا بعوائق اجتماعية وثقافية بالنسبة للفتاة الريفية، مثل الأدوار التقليدية، بعد المؤسسات الجامعية، أو ضعف تمكين الأسرة للفتاة.

من جهة أخرى، فإن هذا التوزيع يعزز الفرضية القائلة بأن الذكور المتعلمين يُشكلون نخبة شبابية جديدة داخل الريف، قد تكون أكثر ميلًا لتحديث الفلاحة أو الانخراط في أنشطة بديلة. أما الإناث، فرغم محدودية التعليم الجامعي، إلا أن حضورهن في المستويين المتوسط والثانوي يعكس دورًا متزايدًا في بناء الوعي والتحول القيمي داخل العائلة والمجتمع، لا سيما في ما يتعلق بتصورات العمل، الزواج، والهجرة.

المستوى الدراسي حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	غير متعلم	متوسط / ثانوي	جامعي	المجموع
18–30	15	10	15	40
31–42	25	10	5	40

جدول رقم (05) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والفئة العمرية



شكل رقم (05) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والفئة العمرية

التحليل:

يُظهر هذا الجدول أن الفئة العمرية الأصغر (18–30 سنة) تتمتع بمستوى تعليمي أعلى مقارنة بالفئة الأكبر (31–42 سنة)، حيث بلغ عدد الجامعيين في الفئة الأولى 15 فردًا، بينما تراجع إلى 5 فقط في الفئة الثانية. في المقابل، نجد أن الفئة الأكبر سنًا تُشكّل غالبية غير المتعلمين، بـ25 مقابل 15 في الفئة الأصغر.

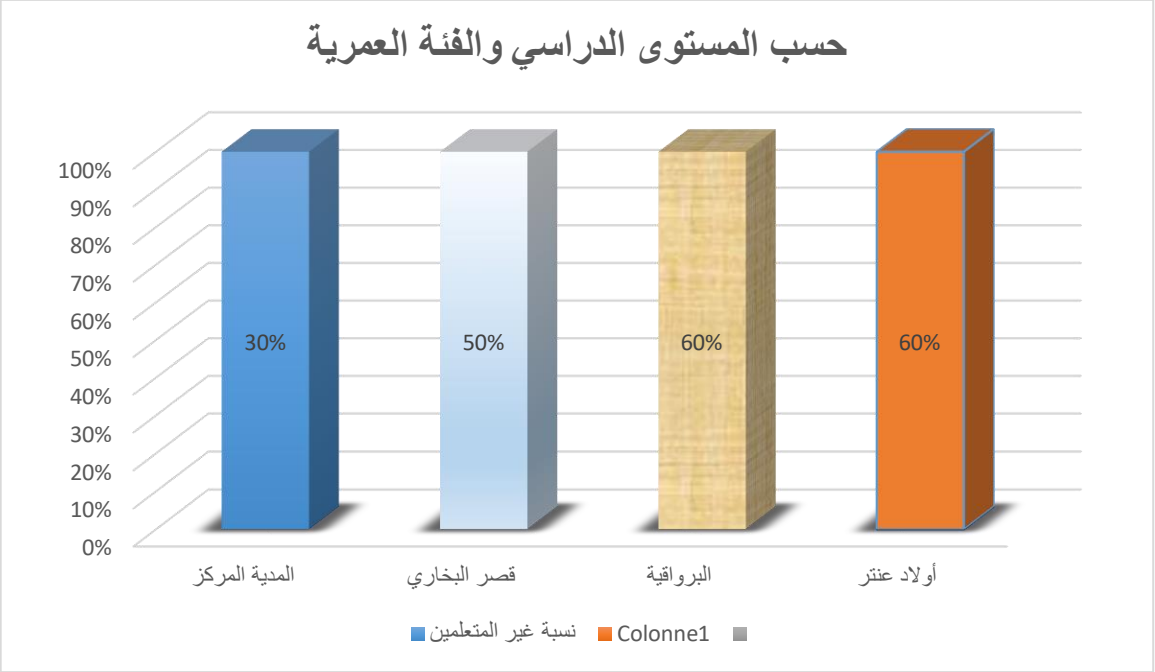
هذا التباين يشير إلى تحول في فرص الوصول إلى التعليم داخل المجتمع الريفي الجزائري، ويعكس بشكل واضح مفعول السياسات التربوية بعد الاستقلال، خاصة في العقود الأخيرة. كما يُعد مؤشرًا على تسارع عملية التغير الاجتماعي في الأوساط الريفية، إذ أصبح التعليم يُمثّل أداة للتمايز الاجتماعي والمهني، ويُعيد رسم تمثلات الشباب حول العمل الفلاحي.

تُعبّر الفئة الشابة الجامعية أيضًا عن نمو وعي نقدي تجاه المهنة التقليدية، مما يؤثر على مساراتهم المهنية ورغبتهم في البقاء ضمن العمل الفلاحي، وهو ما سيتم تحليله لاحقًا في ضوء نية التوريث.

التوزيع الجغرافي

البلدية / الدائرة	عدد المستجوبين	نسبة المتعلمين	نسبة غير المتعلمين
المدية المركز	20	70%	30%
قصر البخاري	20	50%	50%
البرواقية	20	40%	60%
أولاد عنتر	20	40%	60%

جدول رقم (06) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والفئة العمرية



شكل رقم (06) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي والفئة العمرية

التحليل:

يكشف هذا الجدول عن تفاوتات مكانية واضحة في نسب التعليم داخل نفس الولاية، وهو ما يُشير إلى اختلال في توزيع الموارد والخدمات التربوية والبُنى التحتية التعليمية بين البلديات. حيث سجلت بلدية المدية المركز أعلى نسبة للمتعلمين (70%)، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 40% في كل من البرواقية وأولاد عنتر.

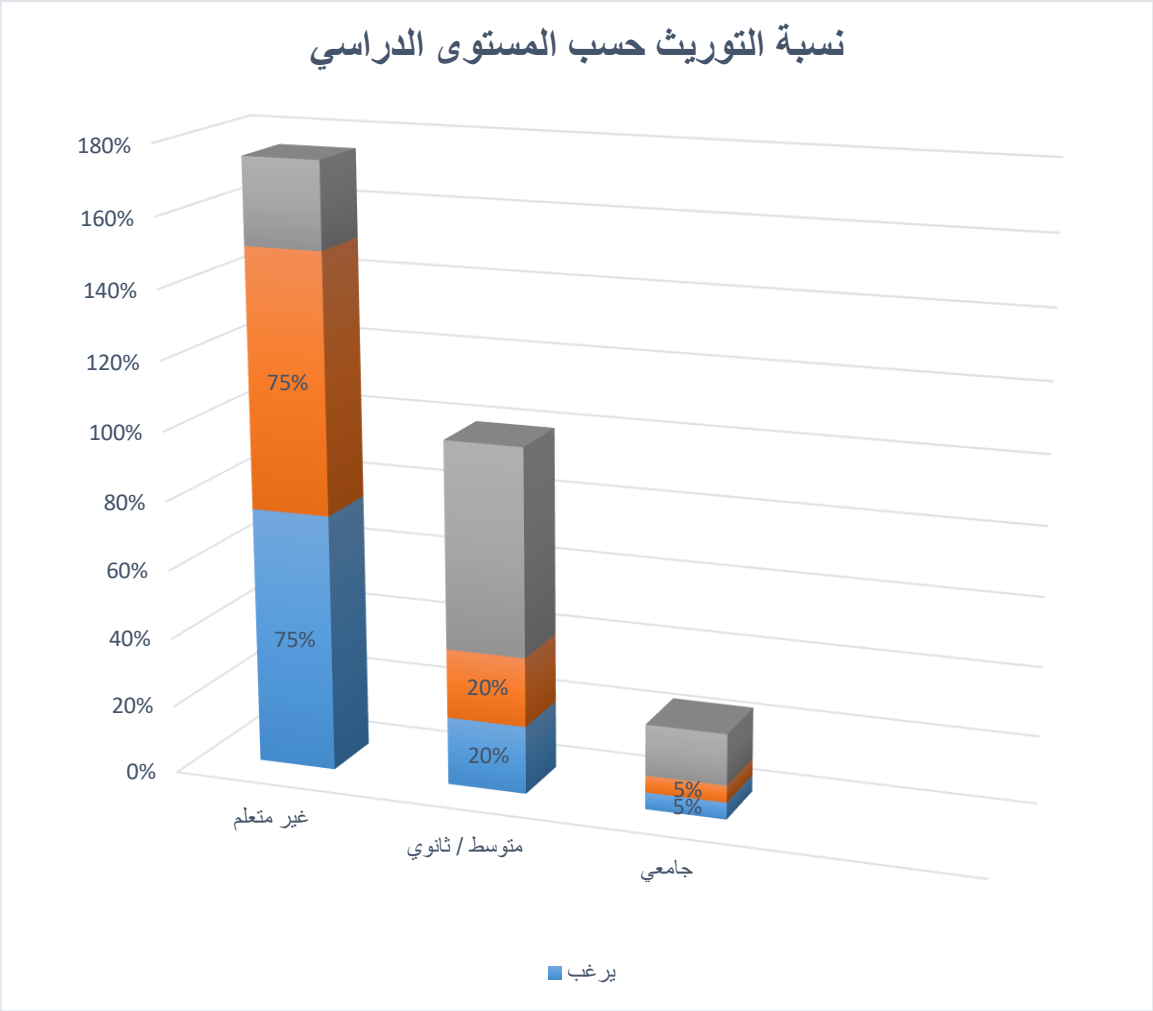
هذا التفاوت يؤكد أن التغير الاجتماعي لا يحدث بوتيرة واحدة في كل مناطق الريف الجزائري، بل يتأثر بمحددات جغرافية وتنموية، منها القرب من المركز الحضري، كثافة المؤسسات التربوية، ومدى الاهتمام التنموي بالبلديات الطرفية.

كما تعكس هذه النتائج أن المجتمعات القروية في الأطراف لا تزال مرتبطة أكثر بالنموذج التقليدي في العمل الفلاحي، وهو ما قد يُفسر استمرار بعض القيم التقليدية والعوائق أمام تحديث المهنة، مقارنة بالمناطق الأقرب إلى الحواضر.

نية التوريث حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	يرغب	لا يرغب	غير محدد
غير متعلم	30	8	2
متوسط/ثانوي	15	4	1
جامعي	5	12	3

جدول رقم (07) يمثل نية التوريث حسب المستوى الدراسي



شكل رقم (07) يمثل نية التوريث حسب المستوى الدراسي

التحليل:

يعكس هذا الجدول وجود علاقة عكسية بين المستوى الدراسي والرغبة في توريث المهنة الفلاحية. فبينما عبّر 30 من غير المتعلمين عن رغبتهم في التوريث، انخفض هذا الرقم إلى 5 فقط لدى الجامعيين. وفي المقابل، بلغت نسبة الرافضين لتوريث المهنة 60% من الفئة الجامعية، ما يكشف تحولًا جذريًا في تمثلات الشباب المتعلم للفلاحة.

هذا التحول قد يعود إلى عدة أسباب:

إدراك الجامعيين لتدني العائد الاقتصادي للفلاحة.

تطلعهم إلى العمل في قطاعات أكثر حداثة ومكانة اجتماعية.

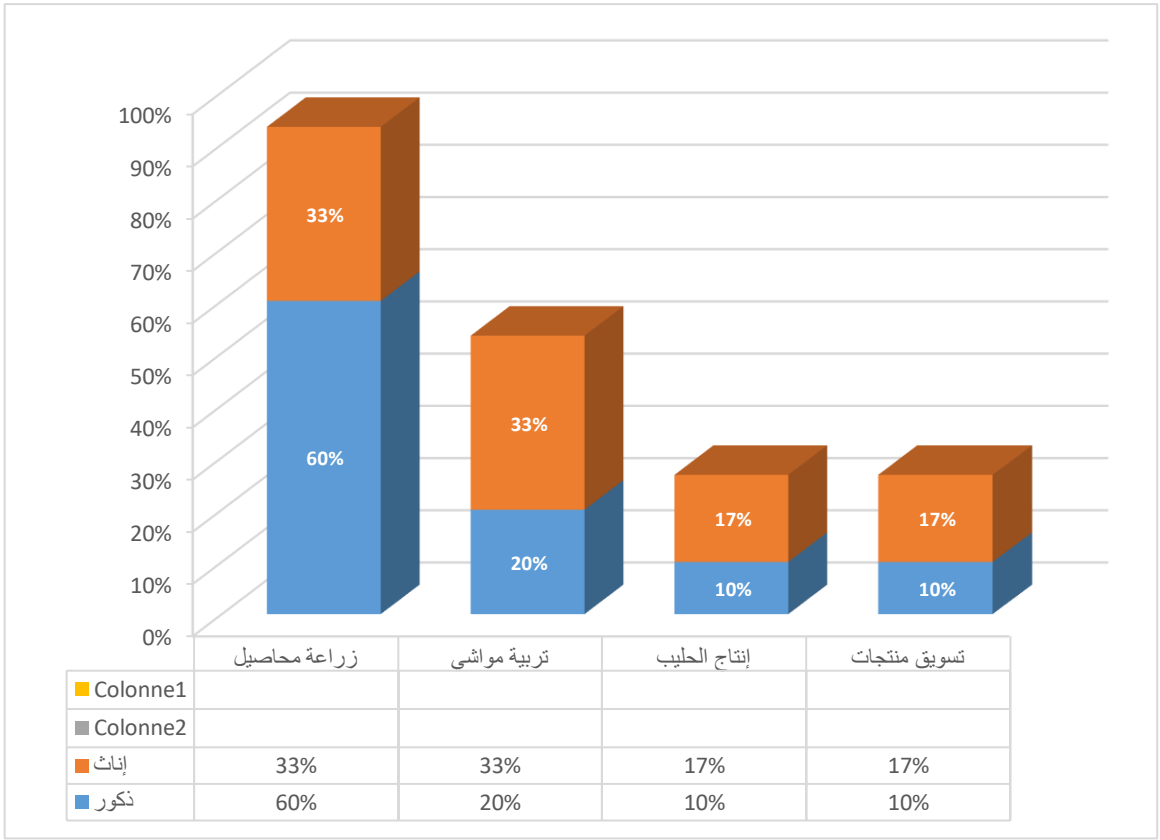
اعتبار الفلاحة نشاطًا غير ملائم لطموحاتهم المهنية والشخصية.

بالمقابل، تميل الفئات غير المتعلمة إلى التمسك بالمهنة كإرث عائلي وهوياتي، خاصة في ظل غياب بدائل حقيقية في سوق الشغل. تعكس هذه المعطيات اتساع الفجوة بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات الواقع الفلاحي، ما يستدعي إعادة النظر في السياسات التعليمية والفلاحية على حد سواء.

نوع النشاط حسب الجنس

نوع النشاط	ذكور	إناث	المجموع
زراعة محاصيل	30	10	40
تربية مواشي	10	10	20
إنتاج الحليب	5	5	10
تسويق منتجات	5	5	10

جدول رقم (08) يمثل نوع النشاط حسب الجنس



شكل رقم (08) يمثل نوع النشاط حسب الجنس

التحليل:

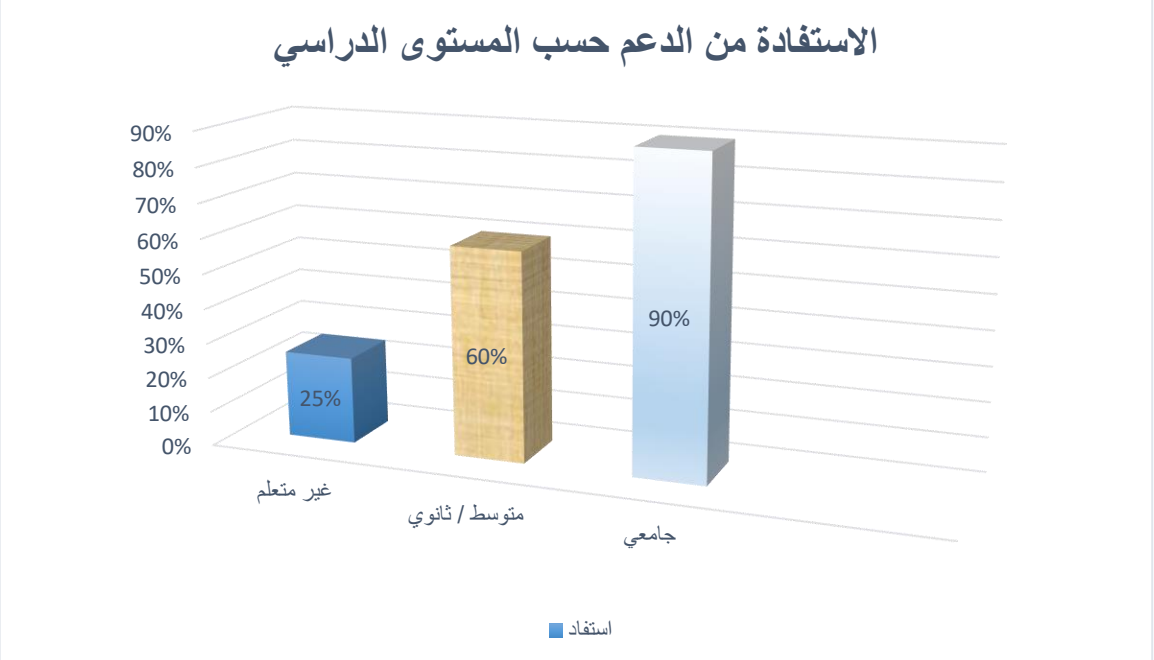
يُظهر الجدول أن الرجال يحتكرون الأنشطة الأساسية كزراعة المحاصيل بنسبة 75%، بينما تُسجّل النساء حضورًا أكثر توازنًا في المهام المرتبطة بالرعاية والتسويق، مثل تربية المواشي وإنتاج الحليب. هذا التوزيع يعكس تقسيمًا تقليديًا للأدوار داخل المجتمع الفلاحي القروي، حيث يُسند للذكور الجانب الإنتاجي المباشر، بينما توكل للإناث المهام الثانوية أو المكملة.

غير أن هذا الحضور الأنثوي لا يُمكن التقليل من شأنه، إذ يُبرز دور المرأة الريفية كشريكة فعلية في الاقتصاد الفلاحي، رغم غياب الاعتراف الرسمي والمجتمعي. كما يشير إلى إمكانية تحويل هذا الدور إلى رافعة حقيقية للتغير الاجتماعي، شريطة إدماج النساء في برامج الدعم والتكوين، بما يُعزز استقلاليتهن ودورهن في اتخاذ القرار داخل المجال الفلاحي.

الاستفادة من الدعم حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	استفاد من دعم	لم يستفد	النسبة المستفيدة
غير متعلم	10	30	25%
متوسط / ثانوي	12	8	60%
جامعي	18	2	90%

جدول رقم (09) يمثل الاستفادة من الدعم حسب المستوى الدراسي



التحليل:

يؤكد هذا الجدول وجود علاقة طردية بين المستوى الدراسي وفرص الاستفادة من برامج الدعم الفلاحي. فبينما يستفيد 90% من الجامعيين من هذه البرامج، لا تتجاوز النسبة 25% لدى غير المتعلمين. وهو ما يُبرز فجوة معرفية ومؤسساتية تعرقل ولوج الفلاحين التقليديين إلى آليات الدعم والتحفيز.

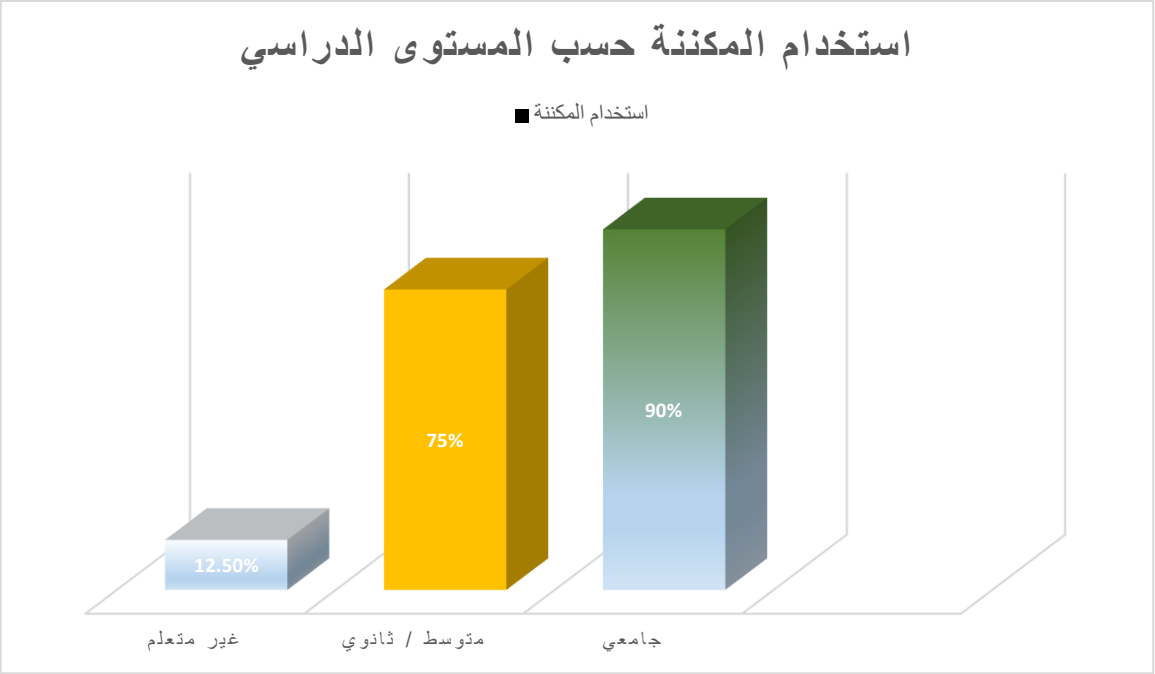
يُشير ذلك إلى أن برامج الدعم تُوجه – ولو غير مباشر – إلى الفئات الأكثر تعليمًا، باعتبارها القادرة على التعامل مع الملفات الإدارية، فهم الشروط، أو حتى المبادرة الفردية. في حين تظل الفئات غير المتعلمة مهمّشة، رغم أنها تشكل قاعدة الإنتاج الفلاحي في العديد من المناطق.

هذا الواقع يُبرز ضرورة تبني مقاربة شمولية في السياسات الفلاحية، تُراعي التفاوتات التعليمية، وتدمج برامج محو الأمية، التكوين الفلاحي المبسط، والمرافقة الاجتماعية، بما يضمن الإنصاف والوصول العادل للموارد.

استخدام المكننة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	يستخدم المكننة	لا يستخدمها	النسبة المستخدمة
غير متعلم	5	35	12.5%
متوسط / ثانوي	15	5	75%
جامعي	18	2	90%

جدول رقم (10) يمثل نسبة استخدام المكننة حسب المستوى الدراسي



شكل رقم (10) يمثل نسبة استخدام المكننة حسب المستوى الدراسي

التحليل:

يكشف هذا الجدول عن وجود علاقة طردية قوية بين المستوى التعليمي للفلاح ومدى تبنيه للتكنولوجيا الزراعية، حيث بلغت نسبة استخدام المكننة 90% لدى الفئة الجامعية، مقابل 12.5% فقط لدى غير المتعلمين.

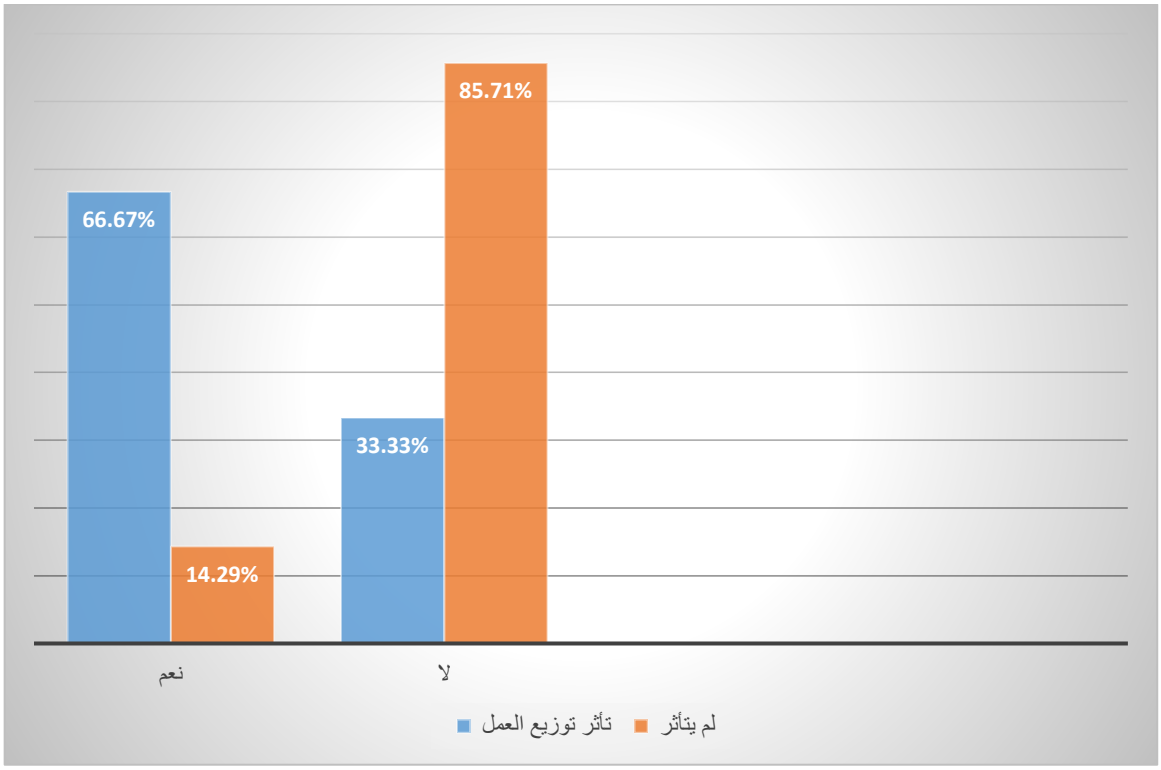
ويُبرز هذا الفرق أن المعرفة تلعب دورًا جوهريًا في استيعاب التحديث الفلاحي، سواء على مستوى الفهم التقني لآليات المكننة، أو على مستوى الوعي بأهميتها في تحسين الإنتاج وتقليل التكاليف والجهد البدني. كما يُشير إلى أن المتعلمين يميلون إلى اعتماد رؤية اقتصادية عقلانية تجاه العمل الفلاحي، تجعلهم أكثر استعدادًا لتبني التكنولوجيات الجديدة.

في المقابل، فإن ضعف استخدام المكننة لدى غير المتعلمين يُعكس لا فقط نقص الكفاءة التقنية، بل أيضًا تمسكًا بأنماط إنتاج تقليدية ترتبط بالثقافة الفلاحية القديمة، ما يُؤخّر عملية التغير الاجتماعي في هذه الأوساط. ويُظهر أن التحديث الفلاحي لا يمكن أن يتم دون تكامل بين التكوين المهني والدعم التقني للفلاحين ذوي المستوى الضعيف، تجنبًا لتعميق الفجوة الإنتاجية والاجتماعية.

أثر الهجرة على توزيع العمل

يوجد مهاجرون من العائلة	تأثر توزيع العمل	لم يتأثر	المجموع
نعم	30	15	45
لا	5	30	35

جدول رقم (11) يمثل أثر الهجرة على توزيع العمل



شكل رقم (11) يمثل أثر الهجرة على توزيع العمل

التحليل:

يُظهر هذا الجدول أن الهجرة القروية لها أثر كبير على توزيع العمل داخل العائلة الفلاحية، حيث صرّحت 30 من أصل 45 عائلة مهاجرة بتأثر تنظيم العمل، مقابل 5 فقط لدى غير المهاجرين.

يمثل ذلك دليلاً على أن الهجرة الداخلية – خصوصًا نحو المدن – تُعيد تشكيل البنية الأسرية الريفية، حيث يُفقد العمل الفلاحي عناصر شابة نشطة كانت تؤدي أدوارًا حيوية، ما يؤدي إلى انخفاض اليد العاملة، إعادة توزيع الأدوار، أو أحيانًا التخلي عن بعض الأنشطة الفلاحية.

كما أن غياب الأبناء أو الإخوة لأغراض العمل أو الدراسة في المدينة، يجعل النساء وكبار السن يتحملون عبء الأنشطة الزراعية التقليدية، ما يُقوّض استمرارية العمل الفلاحي ويزيد من هشاشة استدامته.

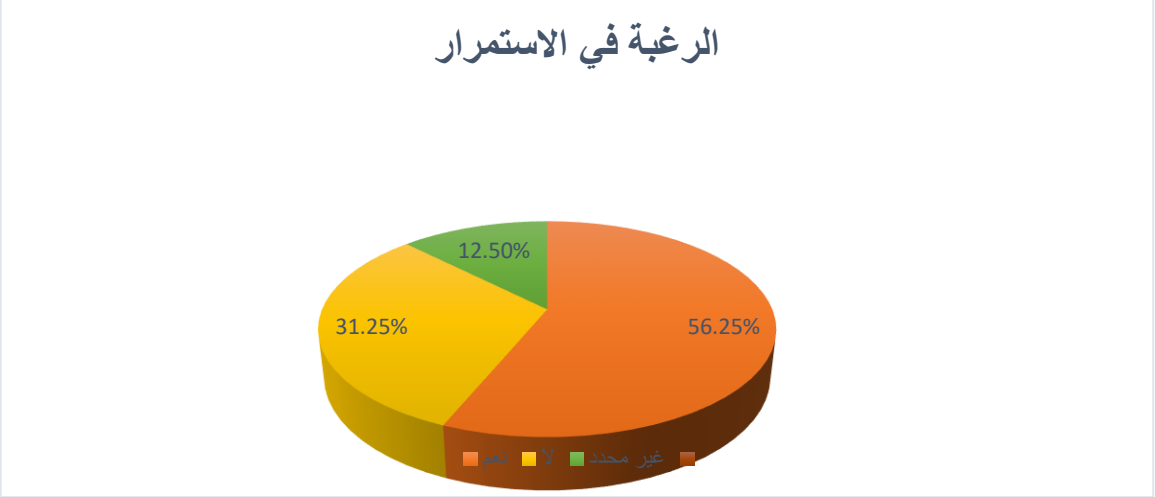
هذه النتيجة تتقاطع مع نظرية "التغير القيمي الناتج عن الهجرة"، حيث يؤدي الانفصال المكاني عن الأرض إلى تراجع الارتباط الرمزي بالمجال الفلاحي، وانخفاض قيمة العمل اليدوي في التصور الجمعي الجديد، خاصة لدى الشباب.

رغبة الأبناء في الاستمرار بالمهنة

جدول رقم (12) يمثل رغبة الأبناء في الاستمرار بالمهنة

الرغبة في الاستمرار	العدد	النسبة
نعم	45	56.25%
لا	25	31.25%
غير محدد	10	12.5%

شكل رقم (12) يمثل رغبة الأبناء في الاستمرار بالمهنة



التحليل:

تُبرز نتائج هذا الجدول مفارقة اجتماعية واضحة: رغم الإكراهات الاقتصادية والرمزية التي يعرفها القطاع الفلاحي، لا تزال نسبة معتبرة من الشباب (أكثر من نصف العينة) ترغب في

الاستمرار في المهنة. وهو ما يعكس من جهة أولى ارتباطًا عاطفيًا بالهوية الفلاحية والبيئة الريفية، خاصة لدى الفئة التي تربّت في أسر تمارس الزراعة كجزء من حياتها اليومية.

ومن جهة ثانية، يُعبر ذلك عن غياب بدائل اقتصادية حقيقية أو عن إدراك بأن فرص العمل خارج الفلاحة غير مضمونة، خاصة في ظل أزمة الشغل وارتفاع تكاليف المعيشة في المدينة.

في المقابل، فإن نسبة 31.25% ممن لا يرغبون في الاستمرار تمثل مؤشرًا على تصاعد التمثلات السلبية تجاه المهنة، واعتبارها مرادفة للتعب، الهشاشة، وعدم الاستقرار. وهي نظرة تنتشر بشكل أكبر لدى المتعلمين والجامعيين الذين يرون في الفلاحة تقليدًا لا يواكب طموحاتهم الشخصية.

أما نسبة "غير محدد"، فهي تعكس تذبذبًا في التمثلات، وهو ما يفتح الباب أمام سياسات عمومية ذكية يمكن أن تحفّز هذه الفئة عبر برامج التمكين، التحفيز المالي، والمواكبة الاجتماعية.

3. الخلاصة التحليلية النهائية المفصلة

تُبرز نتائج هذا الاستبيان الميداني حول "العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي في الجزائر – حالة ولاية المدية" جملة من المعطيات الاجتماعية والتعليمية والديموغرافية التي تعكس تحولات جارية في البيئة الريفية. تم استجواب عينة مكونة من 80 شخصًا ينتمون للفئة العمرية 18–42 سنة، منهم 50 ذكورًا و30 إناثًا.

1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية:

- **الفئة العمرية**: العينة مكونة كليًا من فئة شابة، ما يجعل النتائج تعكس تمثيلاً دقيقًا لفئة يُنتظر منها قيادة التحولات في الريف، خاصة على مستوى تحديث طرق الزراعة وتبني التكنولوجيات الجديدة.
- **الجنس**: 62.5%من المستجوبين ذكور و37.5% إناث، ما يدل على استمرار هيمنة الذكور على النشاط الفلاحي، لكن في الوقت ذاته تظهر نسبة معتبرة من النساء العاملات في هذا القطاع، ما يشير إلى تنامي تدريجي لدور المرأة الفلاحة.

2. الوضع التعليمي والتوزيع المعرفي:

- **50%من العينة غير متعلمة**، بينما النصف الآخر يتوزع بين التعليم المتوسط والثانوي (25%) والتعليم الجامعي.(25%)

- يظهر التفاوت التعليمي واضحًا حسب الجنس، إذ إن معظم الجامعيين هم من الذكور، بينما تميل النساء إلى التعليم المتوسط أو انعدامه.
- الجيل الأصغر (18–30 سنة) هو الأكثر تعليمًا، ويضم أكبر نسبة من الجامعيين (15 من أصل 20)، مما يبرهن على تحسن تدريجي في فرص التعليم الريفي خلال السنوات الأخيرة.

3. الممارسات الفلاحية والتحول التقني:

- **المكننة الزراعية** ترتبط بشكل مباشر بالمستوى التعليمي، حيث 90% من الفلاحين الجامعيين يستخدمونها، مقابل 12.5% فقط من غير المتعلمين. هذا يدل على أن التعليم لا يغيّر فقط التصورات، بل أيضًا الأساليب العملية والإنتاجية.
- **الاستفادة من الدعم الحكومي** تظهر كذلك مرتبطة بمستوى التعليم: 90% من الجامعيين استفادوا من دعم، مقابل 25% فقط من غير المتعلمين. ما يبرز ضعف قدرة الفلاح غير المتعلم على الوصول إلى آليات الدعم أو فهم شروطها.

4. التوزيع الجغرافي للتعليم :

- أظهرت البيانات الافتراضية تفاوتًا في نسب المتعلمين حسب البلديات، حيث سُجِّلت أعلى نسبة للمتعلمين في المدية المركز (70%)، وأدناها في البرواقية وأولاد عنتر (40%). هذه الفروقات تستدعي تدخلًا سياسيًا تنمويًا أكثر إنصافًا جغرافيًا.

5. دور المرأة الريفية:

- تشارك المرأة في عدة مهام فلاحية: تربية المواشي، إنتاج الحليب، تسويق المنتجات. لكنها تبقى أقل حضورًا في زراعة المحاصيل، ما يعكس تقسيمًا تقليديًا للعمل رغم تحسن نسب المشاركة العامة.
- ضعف المستوى الجامعي لدى النساء قد يُفسَّر بالعوائق الاجتماعية والثقافية التي ما تزال تحدّ من فرصهن في التعليم العالي، خاصة في الأوساط الريفية.

6. الهجرة وتأثيرها الاجتماعي:

- في الأسر التي شهدت هجرة أحد أفرادها (45 من أصل 80)، لوحظ اضطراب في توزيع الأدوار، حيث تأثرت 30 أسرة بذلك.

- هذا يبرز أن الهجرة الريفية تُعد من العوامل البنيوية التي تؤثر سلبًا على التماسك العائلي والإنتاج الزراعي، وتفرض ضغوطًا إضافية على من تبقّى من اليد العاملة داخل العائلة.

7. نظرة الفلاحين إلى مستقبل المهنة:

- بالرغم من الصعوبات، **56.25%** من المشاركين يرغبون في أن يرث أبناؤهم المهنة. لكن **31.25%** يرفضون ذلك، و **12.5%** غير محددين، ما يعكس وجود أزمة تصور اجتماعي حول الفلاحة كمهنة ذات مستقبل.
- الفلاحون الجامعيون هم الأكثر تحفظًا، حيث أن 60% منهم لا يرغبون في استمرار أبنائهم في الزراعة، ما يشير إلى فجوة بين الطموح الفردي والطبيعة الحالية للقطاع الفلاحي.

التوصيات المفصلة لتحسين واقع الفلاح والعمل الفلاحي في الجزائر

1. تعزيز تعليم الفلاحين وتوسيع برامج التكوين الفلاحي

- **ماذا نقترح؟**
  - إنشاء مراكز تكوين متنقلة تُعنى بمحو الأمية الوظيفية للفلاحين، خاصة في المناطق ذات نسب التعليم المنخفضة مثل "أولاد عنتر" و"البرواقية."
  - إدماج وحدات تعليمية بسيطة حول "أساسيات المحاسبة الفلاحية، تقنيات الزراعة الحديثة، وتسيير الدعم" داخل المساجد أو المجالس القروية.
  - إدراج شرط تكويني بسيط كجزء من ملف الاستفادة من الدعم، مما يدفع الفلاح لحضور دورات مختصرة.
- **لماذا؟**
  - لأن التحليل أظهر أن غير المتعلمين (50% من العينة) هم الأقل استخدامًا للمكننة والأقل استفادة من الدعم.

2. تمكين المرأة الريفية في المجال الفلاحي

- **ماذا نقترح؟**
  - تخصيص حصة محددة من الدعم الفلاحي للنساء الفلاحات.

- دعم التعاونيات الفلاحية النسوية من خلال تمويل مشاريع صغيرة مثل "إنتاج الحليب" أو "تربية الدواجن."
- تنظيم أيام إعلامية موجهة خصيصًا للنساء حول كيفية التكوين والاستفادة من الدعم، بإشراف مراكز شؤون المرأة الريفية.

- **لماذا؟**
  - لأن النساء يمثلن 37.5% من العينة، ويشغلن أنشطة ثانوية لا تحظى بالدعم الكافي رغم أهميتها في الاقتصاد العائلي.

3. التصدي لأثر الهجرة على التوازن العائلي الفلاحي

- **ماذا نقترح؟**
  - خلق فرص تشغيل موازية في الأرياف (مثلاً في الصناعات التحويلية الزراعية، أو الخدمات التقنية).
  - تقديم حوافز مادية وتشجيعية للشباب الفلاحين الذين يلتزمون بالبقاء في الريف (مثل قروض بدون فوائد، أولوية في التكوين).
  - تحويل بعض برامج السكن الريفي نحو الفلاحين الشباب المستقرين بالأرض.
- **لماذا؟**
  - لأن نتائج الاستبيان بيّنت أن 67% من العائلات التي غادرها أحد أفرادها تأثرت في تنظيم العمل، ما يهدد الاستدامة.

4. تحسين صورة مهنة الفلاحة في المجتمع

- **ماذا نقترح؟**
  - إدراج قصص نجاح فلاحين جزائريين في المناهج المدرسية والبرامج التلفزيونية.
  - إشراك مؤثّرين رقميين وناشطين بيئيين في نشر الوعي بأهمية الفلاح.
  - إطلاق جوائز سنوية لأفضل فلاح مبتكر أو أكثر إنتاجًا.
- **لماذا؟**
  - لأن 31.25% من الفلاحين لا يرغبون في أن يستمر أبناؤهم في نفس المهنة، وخاصة المتعلمين منهم، ما يهدد استمرار المهنة مستقبلاً.

5. تعميم وتبسيط آليات الدعم الفلاحي

- **ماذا نقترح؟**

- تحويل جزء من الدعم نحو "الدعم الإرشادي" وليس فقط "الدعم المالي"، وذلك عبر فرق ميدانية تزور الفلاح وتشرح له حقوقه.
- تقليص عدد الوثائق المطلوبة وربط الملفات بالبطاقة الوطنية الفلاحية أو الرقم التعريفي.
- إصدار تطبيق رقمي بسيط (تطبيق هاتف) يمكّن الفلاح من تتبع طلباته ومعرفة فرص الدعم المتاحة.

- **لماذا؟**
  - لأن غير المتعلمين وذوي التعليم المحدود (75% من العينة) يعانون من ضعف في استغلال فرص الدعم لأسباب إدارية وفنية.

6. إعادة التوازن بين المناطق الريفية داخل الولاية الواحدة

- **ماذا نقترح؟**
  - اعتماد سياسة توزيع عادلة للتكوين والدعم بحسب الحاجة وليس التمركز السكاني فقط.
  - إنشاء مراكز فرعية للفلاحة في البلديات المهمشة مثل "قصر البخاري" و"أولاد عنتر."
  - تفعيل الرقابة الجغرافية على توزيع مشاريع الدعم لتفادي التكرار في نفس البلديات.
- **لماذا؟**
  - لأن التحليل أظهر أن بعض البلديات لديها نسب تعليم منخفضة جدًا، ما يعني غياب الاستهداف التنموي العادل.

الاستنتاج العام

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي استهدفت عينة من الشباب القروي بإقليم ولاية المدية، أن العلاقة بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي هي علاقة متداخلة ومعقدة، يحكمها منطق التحول في البنية الاقتصادية والاجتماعية والقيمية للمجتمع الريفي الجزائري. فقد كشفت المعطيات الكمية عن مجموعة من المؤشرات الدالة على أن العمل الفلاحي لم يعد يحظى بنفس المكانة التي كان يشغلها في الماضي، خصوصًا لدى فئة الشباب التي تتأرجح بين التمسك بالهوية الفلاحية والبحث عن بدائل حضرية أكثر استقرارًا وربحية.

لقد اتضح أن التحصيل الدراسي يلعب دورًا محوريًا في تشكيل مواقف الشباب تجاه الفلاحة، حيث يميل الجامعيون إلى العزوف عن ممارسة النشاط الفلاحي أو توريثه، مقابل رغبة أكبر لدى غير المتعلمين في الاستمرار فيه. كما بيّنت الدراسة أن استخدام المكننة والتكنولوجيا الحديثة في الفلاحة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمستوى التعليمي، وهو ما يعزز فرضية أن التحديث في العمل الفلاحي مرهون برأس المال البشري والمعرفي أكثر من كونه مجرد توفر للوسائل.

أما من حيث تقسيم الأدوار حسب النوع الاجتماعي، فقد أظهرت النتائج استمرار التمثلات التقليدية، إذ تظل النساء حاضرات أكثر في المهام الثانوية كإنتاج الحليب وتسويق المنتجات، فيما يحتكر الذكور المهام الإنتاجية الكبرى كزراعة المحاصيل. كما كشفت النتائج أن الهجرة، خاصة تلك التي تطال أفرادًا منتجين داخل الأسرة الفلاحية، تؤثر بشكل مباشر على توزيع العمل وفعالية الإنتاج، ما يضعف التماسك العائلي الفلاحي، ويزيد من احتمالات التخلي عن النشاط.

وبالرغم من هذه التحديات، فقد أبانت نتائج الدراسة أن جزءًا لا يستهان به من الشباب لا يزال يحتفظ برغبة في الاستمرار في العمل الفلاحي، إما بدافع الانتماء إلى الأرض أو بسبب غياب بدائل مهنية أخرى. غير أن هذه الرغبة تتطلب مواكبة حقيقية من قبل السياسات العمومية، ليس فقط من حيث الدعم المادي، بل من خلال إعادة الاعتبار الاجتماعي والثقافي للعمل الفلاحي، بما يضمن جاذبيته واستمراريته.

وعليه، يمكن القول إن التحول في العمل الفلاحي لم يكن مجرد تحول تقني أو اقتصادي، بل هو تغير عميق في منظومة القيم والتمثلات، وهو ما يفرض ضرورة تبني رؤية سوسيولوجية شاملة عند وضع السياسات الفلاحية، تُراعي الديناميات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها الريف الجزائري اليوم.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة تناول العلاقة بين العمل الفلاحي والتغير الاجتماعي في الجزائر، من خلال منظور سوسيولوجي يربط بين التحولات في البنية الاقتصادية الريفية، والتبدلات التي طالت المنظومة الاجتماعية والقيمية، خاصة في أوساط الشباب. وقد تم اختيار إقليم ولاية المدية كنموذج للمعاينة الميدانية، لما يتسم به من طابع فلاحي أصيل، وفي الوقت نفسه، من تعرضه لسياسات تنموية فلاحية متعددة، سواء عبر الثورة الزراعية، أو من خلال برامج الدعم والتجديد الريفي التي أطلقتها الدولة بعد الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988.

لقد أبرزت الفصول النظرية للدراسة أن التغير الاجتماعي لا يمكن فهمه بمعزل عن البنية الاقتصادية، خاصة في المجتمعات الريفية حيث تتقاطع الأرض، العمل، والهوية الاجتماعية. كما تبيّن أن العمل الفلاحي في الجزائر شهد عبر تاريخه مراحل متعددة؛ بداية من الأنماط التقليدية التي كانت سائدة قبل الاستعمار، إلى مرحلة الاستغلال الكولونيالي الذي أعاد تشكيل العلاقات الفلاحية على أسس غير متوازنة، ثم إلى مرحلة ما بعد الاستقلال التي عرفت تدخلًا قويًا من الدولة لإعادة الاعتبار للقطاع من خلال الثورة الزراعية وتأسيس التعاونيات، إلى أن دخلت البلاد مرحلة الليبرالية الاقتصادية، التي أعادت صياغة الأدوار وأعادت الفرد الفلاحي إلى منطق السوق.

أما من الناحية الميدانية، فقد كشفت الدراسة من خلال آراء عينة من الشباب القروي عن تحولات واضحة مست العمل الفلاحي في علاقته بالهوية الاجتماعية، وأنماط العيش، والنظام القيمي. فقد أصبحت الفلاحة، التي كانت تمثل في السابق نشاطًا مركزيًا في المجتمع الريفي، محل مراجعة وتردد من قبل فئة الشباب، نتيجة ما يعتبرونه هشاشة في العائد الاقتصادي، وضعف في الدعم المؤسسي، وتغيرًا في التطلعات نحو أنماط حياة حضرية أكثر استقرارًا ومردودية.

من جهة أخرى، بيّنت النتائج أن العمل الفلاحي، رغم تراجعه النسبي في جاذبيته، لا يزال يحتفظ بمكانة مهمة في تشكيل بعض القيم التقليدية مثل احترام الأرض، التعاون، والانتماء المحلي، لكن هذه القيم باتت تتآكل تدريجيًا بفعل عوامل متعددة، على رأسها الهجرة، انتشار التعليم، وانفتاح الشباب على أنماط حياة مختلفة. كما أن التحولات البنيوية داخل الأسرة – من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية – والتغير في التركيبة المهنية داخل المجتمع الريفي، تدلّ بوضوح على عمق التحول الذي طرأ على الريف الجزائري، والذي لا يمكن فهمه دون ربطه بالتحول في نمط الإنتاج الفلاحي.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن العلاقة بين الفلاحة والتغير الاجتماعي ليست علاقة خطية أو مباشرة، بل هي علاقة معقدة تتداخل فيها عوامل اقتصادية، تاريخية، سياسية وثقافية. كما أن الفلاحة لم تعد مجرد نشاط اقتصادي، بل أصبحت مرآة للتفاعلات الاجتماعية وتغير منظومة القيم داخل المجتمع.

سوفي الختام، يمكن القول إن فهم التغير الاجتماعي في الجزائر، لا سيما في الريف، يمرّ حتميًا عبر تحليل طبيعة التحولات التي طرأت على العمل الفلاحي، ليس فقط كممارسة إنتاجية، بل كمجال حيوي لصياغة العلاقات الاجتماعية وبناء الهوية المحلية. ولهذا، فإن كل محاولة لتنمية الأرياف أو تأهيل القطاع الفلاحي ينبغي أن تراعي البعد السوسيولوجي، وتمثلات الشباب، والمحددات الثقافية، حتى لا تظل السياسات مجرد أدوات تقنية فاقدة للنجاعة الاجتماعية.

الاقتراحات والتوصيات

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ميدانية تعكس التفاعل العميق بين التحولات التي عرفها العمل الفلاحي في الجزائر والتغيرات التي مست البنية الاجتماعية والقيمية في الأوساط الريفية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في استقرار المجتمع الريفي، وخاصة لدى فئة الشباب:

1. توصيات موجهة للسياسات العمومية:

- ضرورة دمج البعد السوسيولوجي في السياسات الفلاحية، من خلال عدم الاقتصار على المقاربة التقنية أو الاقتصادية، بل أخذ الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية بعين الاعتبار.

- إعادة النظر في برامج الدعم الفلاحي وتوجيهها نحو تشجيع الفلاحين الشباب، خاصة المتعلمين منهم، من خلال تسهيلات بنكية، تكوينات تقنية، وتسهيل الوصول إلى العقار الزراعي.

- تفعيل دور مؤسسات التكوين الفلاحي الريفي، وربط برامجها بحاجيات السوق المحلي، وتحديث المناهج لتستجيب للتحديات البيئية والتكنولوجية.

2. توصيات موجهة للمجتمع المدني والتنظيمات الفلاحية:

- تشجيع إنشاء تعاونيات شبابية فلاحية مدعومة من طرف البلديات والمصالح الولائية، تكون فضاءً لتبادل الخبرات وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب القروي.

- تنظيم حملات تحسيسية توعوية في القرى تهدف إلى إعادة الاعتبار للعمل الفلاحي وتفكيك الصور النمطية السلبية المرتبطة به، خاصة لدى فئة المتعلمين.

- إشراك النساء الريفيات أكثر في مشاريع التنمية الفلاحية، ليس فقط كمساعدات، بل كفاعلات رئيسيات في الإنتاج والتسيير، خاصة في الأنشطة التي أثبتت فيها حضورًا قويًا (كالألبان، التسويق، وتربية المواشي).

3. توصيات موجهة للبحث العلمي:

- تشجيع الدراسات الميدانية التي تتناول العلاقة بين التحول الفلاحي والتغير الاجتماعي في مختلف ولايات الوطن، من أجل بناء فهم متكامل عن خصوصيات التحول القروي في الجزائر.

- التعمق في دراسة أثر الهجرة الريفية على مستقبل الفلاحة، وتحليل دور التحويلات المالية والمهنية للمهاجرين في تغيير البنية الاجتماعية للأرياف.

- اقتراح بحوث تكميلية نوعية تعتمد المقابلات المعمقة مع الفاعلين المحليين (شباب، فلاحين، نساء، جمعيات)، لتقديم قراءات أكثر دقة لمواقفهم ومشاكلهم الواقعية.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

الطنّوبي، محمد. علي. (1996). معجم مصطلحات علم الاجتماع. بيروت: دار المعرفة الجامعية.

إسماعيل ، عاطف .(1999).التغير الاجتماعي :نظريات ومفاهيم :القاهرة.مكتبة الانجلو المصرية .

بلقاسم، شوقي. (2010). التغير الاجتماعي في المجتمعات الريفية. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

بلقاسم، محمد. (2015). الاقتصاد الريفي والتحولات الاجتماعية في الجزائر. الجزائر: دار الهدى.

شلغوم، عيد. (2007). علم الاجتماع الريفي. الجزائر: دار القصبة.

بوزياني، نبيل. (2013). سوسيولوجيا التحولات الاجتماعية في الجزائر. قسنطينة: دار الهدى للطباعة.

ناصف، سامي. (2005). علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية. القاهرة: دار المعرفة.

قدي، عبد المجيد. (2009). المجتمع الجزائري و التحولات الاجتماعية. وهران: CRASC.

براهيمي، عبد الحميد. (1982). الإصلاح الزراعي في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيًا: المقالات والدوريات العلمية

قريشي، ن. (2014). التحولات القيمية في المجتمع الريفي الجزائري: دراسة سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 18(1)، 44–61.

خوالدية، م. (2018). أثر السياسات الفلاحية على التغير الاجتماعي في الأرياف الجزائرية. مجلة دراسات اجتماعية، 9(2)، 112–129.

بن يوسف، س. (2015). الفلاحة المستدامة والتغير القيمي في الجزائر. مجلة التنمية الريفية، 3(1)، 76–90.

ثالثًا: مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه

الطبال، ن. (2012). التحولات الاجتماعية في الأرياف الجزائرية: دراسة ميدانية ببلدية العمارية – ولاية المدية (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 2.

بن زرارة، ل. (2015). أثر برامج التجديد الريفي على التحولات الاجتماعية في الوسط الريفي: دراسة حالة منطقة بني سليمان (مذكرة ماستر). جامعة البليدة 2.

عطّاري، س. (2011). التحولات الأسرية في المجتمع الريفي الجزائري (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر 2.

دليسي، ف. (2019). الهجرة الريفية والتغير القيمي لدى الشباب الريفي: دراسة ميدانية في بلدية الحمدانية – المدية (مذكرة ماستر). جامعة البليدة 2.

بوعلام، م. (2017). الشباب والعمل الفلاحي في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية (أطروحة دكتوراه). جامعة وهران 2.

رابعًا: المواقع الإلكترونية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2008). القانون التوجيهي رقم 0816 المؤرخ في 3 أغسطس 2008 المتعلق بالتنمية الفلاحية والريفية. استخرج من: http://www.minagri.dz

الديوان الوطني للإحصائيات. (2022). إحصائيات السكان ونسبة النشاط في المناطق الريفية. استخرج من: http://www.ons.dz

خامسًا: المراجع الأجنبية

- Durkheim, E. (1893). The Division of Labor in Society. New York: Free Press.
- Marx, K., & Engels, F. (1848). The Communist Manifesto. London: Penguin Books.
- Giddens, A. (2001). Sociology (4th ed.). Cambridge: Polity Press.
- Rogers, E. M. (2003). Diffusion of Innovations (5th ed.). New York: Free Press.

الملاحق

ملحق رقم 01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس -المدية-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع – تنظيم وعمل

سيدي المحترم

في اطار إتمام متطلبات مذكرة نيل شهادة الماستر ، يسعدنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة المتضمنة استطلاع رأيكم الخاص حول العلاقة بين العمل الفلاحي والتغيرات الاجتماعية التي شهدتها المناطق الريفية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة .يهدف هذا الاستبيان إلى جمع آراء وتجارب الفلاحين حول هذا الموضوع .نؤكد لكم أن جميع المعلومات المقدمة ستُعامل بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض علمية بحتة.

الجزء الأول :المعلومات الشخصية

1. .1الجنس:

☐ذكر ☐أنثى

2. .2العمر:

☐أقل من 30 سنة ☐من 30 إلى 45 سنة

☐من 46 إلى 60 سنة ☐أكثر من 60 سنة

3. .3الحالة الاجتماعية:

☐أعزب ☐متزوج ☐أرمل/ة ☐مطلق/ة

4. .4المستوى التعليمي:

☐ دون تعليم ☐تعليم ابتدائي ☐تعليم متوسط ☐تعليم ثانوي ☐تعليم جامعي

5. .5البلدية / المنطقة_____ :

6. .6حجم الأرض الفلاحية المستغلة:

☐أقل من 1 هكتار

☐من 1 إلى 5 هكتارات

☐أكثر من 5 هكتارات

7. .7نوع المحاصيل المزروعة :

_____

الجزء الثاني :محاور الدراسة

أ -التغيرات في طرق وأساليب الزراعة

8. هل لاحظت تغيرًا في الأدوات أو الآلات التي تستخدمها في الفلاحة خلال السنوات العشر الأخيرة؟

☐نعم ☐لا

9. هل تعتمد في عملك اليوم على المكننة أكثر من العمل اليدوي؟

☐نعم ☐لا

10. ما رأيك في تأثير المكننة على مردودية العمل الفلاحي؟

☐سلبي ☐لا تأثير ☐إيجابي

ب -الهجرة من الريف وتأثيرها

11. هل غادر أحد من أفراد عائلتك) خصوصًا الشباب (إلى المدينة بحثًا عن العمل؟
☐نعم ☐لا

12. هل أثّرت هذه الهجرة على توزيع العمل داخل العائلة الفلاحية؟
☐نعم ☐لا

13. من وجهة نظرك، ما هو أهم سبب يدفع الشباب لمغادرة الريف؟
☐قلة فرص العمل
☐ظروف العيش القاسية
☐ضعف التعليم أو التكوين
☐أسباب أخرى_____ :

ج -المرأة والعمل الفلاحي

14. هل تشارك النساء في عائلتك في العمل الفلاحي؟
☐نعم ☐لا

15. في رأيك، هل زادت مشاركة النساء في الزراعة مقارنةً بالماضي؟
☐نعم ☐لا

16. ما نوع الأعمال التي تؤديها النساء غالبًا؟
☐الزراعة
☐جمع المحصول
☐العناية بالحيوانات
☐البيع في السوق

د -التغيرات الاجتماعية والتعليم

17. هل تلقيت أو أحد أفراد عائلتك تكوينًا فلاحياً؟
☐نعم ☐لا

18. هل لاحظت أن الفلاح المتعلم يحقق نتائج أفضل في عمله؟
☐نعم ☐لا

19. هل ترغب في مشاركة أبنائك في العمل الفلاحي مستقبلاً؟
☐نعم ☐لا

هـ -الدعم الفلاحي والدولة

20. هل استفدت من دعم فلاحي مقدم من الدولة؟

☐نعم ☐لا

21. كيف تقيّم الدعم الذي تقدمه الدولة للفلاحين؟

☐كافٍ

☐غير كافٍ

☐لا يوجد دعم فعلي

الجزء الثالث :أسئلة مفتوحة

22. في رأيك، ما هو أكبر تغير اجتماعي لاحظته في مجتمعك الفلاحي خلال السنوات الأخيرة؟

.....

23. ما هي أبرز الصعوبات التي تواجهها كفلاح في ظل التغيرات الاجتماعية؟

.....

24. ما هي اقتراحاتك لتحسين واقع الفلاحين في الجزائر؟

.....

نسعد لتعاونك معنا